المطالب العالية

من

العلم الإلهي

المطالب العالية

من

العلم الإلهي

وهو المسمى في لسان اليونانيين "بالثولوجيا"
وفي لسان المسلمين "علم الكلام" أو "الفلسفة الإسلامية"

تأليف
الإمام فخر الدين الرازي
المتوفى سنة ٦٠٦ هـ

تحقيق
الدكتور أحمد حجازي السقا

الجزء الثامن

في النبوات وما يتعلق بها

الناشر
دار الكتاب العربي

القسم الأول

من كتاب النبوات

في

تقرير القول بالنبوة

عن طريق المعجزات

الفصل الاول

في

شرح مذاهب الناس في هذا الباب

اعلم [1] أن منكري النبوات فرق :

الفرقة الأولى : الــذين قــالوا : إله العــالم مــوجب بالـذات لا فاعل بالاختيـار. فـإن كل من أنكر كونه تعـالى فـاعلا مختــارا ، وأنكر كونه عالما بالجزئيــات. فقد انسد عليه باب إثبـات النبـوات و [هـذه الطريقة [2]] هي طريقة الفلاسفة.

والفرقة الثانية : الــذين ســلّموا أن إله العــالم فاعل مختار ولكنهم أنكـروا الأمر والنهي والتكليـف. قـالوا : وإذ ثبت هـــذا ، فقد بطل القـــول بـــالنبوة. لأن الأنبيـــاء عليهمالسلام إنما جاءوا بتقرير التكاليف. ولما كان القــول بــالتكليف عنــدهم بــاطلا ، فقد بطل الأصل [وعند بطلان الأصل [3]] يكون الفرع أولى بالبطلان.

والفرقة الثالثة : الـــذين ســـلموا أن إله العـــالم أمر عباده بأشياء ، ونهاهم عن

(1) نص (ت) : الكتاب الثامن من كتاب المطالب العالية في النبـوات ، وما يتعلق بهــا. والكلام فيه مـــرتب على أقســـام. القسم الأول وفيه فصول. الفصل الأول في مذاهب النــاس. اعلم أن ... الخ. ونص (ط) : وعليه التكلان. الكتاب الثـامن من كتـاب المطـالب العالية في النبـوات وما يتعلق بها ... الخ. ونص (ل) : الكتاب الثـامن من إلهيـات المطـالب العالية ... الخ.

(2) من (ط).

(3) سقط (ت).

أشياء إلا انهم قالوا : العقول وحدها كافية في معرفة تلك التكاليف. فلم يكن في بعثة الأنبياء عليهم السلام فائدة.

الفرقة الرابعة : الذين قالوا : لا طريق لنا إلى معرفة نبوة الأنبياء ، إلا بواسطة المعجزات ، والمعجزات لا دلالة فيها البتة على صدق الأنبياء ، وإذا لم يوجد شيء يدل على النبوة إلا المعجز ، وثبت أن المعجز لا يدل البتة على صدق النبي ، فحينئذ يلزم فساد القول بالنبوة.

ثم إن القائلين (1) بهذا القول ذكروا في الطعن في المعجزات وجوها كثيرة.

فالفرقة الأولى (2) : الذين أنكروا وجود المعجزات ، قالوا : خرق العادات ممتنع في العقول [والفرقة الثانية الذين سلموا إمكان انخراق العادات ؛ إلا أنهم قالوا : لم يوجد دليل يدل على أن الفاعل لتلك الأفعال الخارقة للعادات ، هو الله سبحانه. والفرقة (3)] الثالثة الذين قالوا : هب أن الدليل دل على أن فاعل تلك الخوارق هو الله تعالى ، إلا أنها ـ مع تسليم هذا الأصل ـ لا تدل على صدق المدعي للرسالة. والفرقة الرابعة الذين قالوا : هب أن المعجز يدل على أن الله تعالى صدق ذلك المدعي في دعواه ، لكن تصديق الله إياه في دعواه. لا يدل على كونه صادقا ، بدليل : أن القول بالجبر حق ، ومتى كان كذلك [وجب القطع بأن فاعل القبائح بأسرها هو الله ، ومتى كان كذلك (4)] امتنع أن يقال : إن الفعل الفلاني : قبيح ، فيمتنع من الله تعالى فعله ، وإذا كان كذلك ، لم يقبح من الله تعالى : تصديق الكاذب.

والفرقة الخامسة من الطاعنين في المعجزات : الذين قالوا : هب أن المعجزات تدل على صدق المدعي ، إلا أنا ما شاهدنا ظهور تلك المعجزات ، وإنما الغاية القصوى : أن الناس أخبروا : أنها وقعت في الأزمنة الماضية ، إلا

---

(1) القائل (ت).

(2) سقط (ت) وكان على المؤلف أن يعبر بالطائفة ، لأنه يذكر طوائف الفرقة الرابعة.

(3) من (ل) ، (طا).

(4) من (ل) ، (طا).

أن الخبر لا يفيد العلم اليقيـني. وإنما القـدر الممكن فيه : حصول الظن. لأن هذه المسألة مسألة يقينية. فبناء إثباتها على الطريق الذي لا يفيد إلا الظن : يكون بـاطلا فاسـدا. فهذه الفرق الخمس هم الـذين يطعنـون [1] في النبـوات ، بواسطة الطعن في المعجزات.

وأما الفرقة الخامسة من الطـــاعنين في النبـــوات : الـــذين قـــالوا : إنه نقل عنهم أحـــوال لا يليق بـــالمحققين الاشـتغال بها ، وذلك يـوجب الطعن في كـونهم رسلا من عند الله تعالى.

والفرقة السادسة : الـذين قـالوا : لو أراد الله تعـالى إرسال الرسل ، لكان يجب أن يكون رسولا من الملائكة ، وأن يظهر عليه معجزات قاهرة متوالية. وهذا القول حكاه الله تعالى في القرآن مرارا متوالية كثيرة.

فهذا هو الإشارة إلى ضبط فـرق المنكـرين للنبـوات. أما الكلام في أن إله العـــالم فاعل مختـــار ، لا مـــوجب بالذات. فقد سبق على الاستقصاء. فلا فائدة في الإعادة.

وأما سائر المذاهب فإنا نعقد في كل واحد منها فصلا [مفردا. والله أعلم [2]]

---

(1) يطعنون على الطريق الذي لا يفيد إلا الظن في النبـوات بواسـطة الطعن في المعجزات :
(ت ، ط).
(2) من (ل) ، (طا).

الفصل الثاني

في

حكاية شبهات من أنكر

النبوات بناء على نفي التكليف

اعلم أن المنكرين للتكليف فريقان :

منهم من يبني هذا الإنكار على القول بـالجبر ، ومنهم من ينكر التكليف لا بالبنـــاء على الجـــبر بل على طـــرق أخرى.

الفريق الأول : الذين بنوا إنكار التكليف على الجــبر ، فهؤلاء قالوا : القول بالجبر حق ، فـالقول بإنكـار التكليف حق ، فالقول بإنكار النبوة حق. فهذه مقدمات ثلاث :

المقدمة الأولى : في بيان أن القول بالجبر حق :

اعلم أن الكلام في تقريــره ســيأتي بالاستقصــاء في كتاب [1] مفرد إلا أنا نذكر الآن وجوها على سبيل الإيجاز :

فالوجه الأول : إن المتمكن من الفعل ، إما أن يكـون متمكنا من تركه أولا يكون. فإن كان المتمكن من الفعل ، متمكنا من تركه. فرجحان جانب الفعل على جانب الـترك ، إما أن يتوقف على مرجح ، أولا يتوقف. فإن توقف

(1) فصل : (ت) كتاب : (ط) و (ل) وهـذا يـدل على أن كتـاب «الجـبر والقدر» من أجزاء «المطـالب العالية من العلم الإلهي» وترتيبه يكـون بعد الجـزء الثـامن الـذي موضـوعه «النبـوات وما يتعلق بهـا» لأنه عـبر بقوله «سيأتي».

على مــرجح ، فــذلك المــرجح إن كــان من العبد عــاد التقسـيم الأول فيه ، وإن كـان من غـيره ، فحينئذ يلـزم الجبر ، وأما إن حصل ذلك الترجيح لا لمـرجح ، أو يقـال : إنه ترجح جانب الفعل على جانب الترك ، لا لمرجح أصلا. فهذا باطل لوجهين :

الأول : إنه يقتضي رجحـان أحد طـرفي الممكن على الآخر لا لمــرجح ، وذلك يمنع من الاســتدلال بحــدوث المحدثات ، وبإمكـان الممكنـات على وجـود الصـانع. وإذا بطل القــول بالصــانع ، كــان بطلان القــول بــالتكليف وبالنبوات ألزم.

الثـاني : إن على هـذا التقـدير يكـون رجحـان جـانب الفعل على جانب الترك : محض الاتفاق. وما يكون كـذلك ، لم يكن الوقــوع به ، أولى من الــترك بــه. بل إن اتفق وقوعه ، فقد وقع. شاء ذلك الفاعل : ذلك الفعل ، أو أبى وإن لم يتفق وقوعه لم يقع ، شــــاء ذلك الفاعل : ذلك الفعل أو أبى. وهـذا هو محض الجـبر. فيثبت : أن رجحـان أحد الطــرفين على الآخر ، إن توقف على المــرجح ، فالقول بالجبر لازم. وإن لم يتوقف ، فالقول بالجبر ألزم. فيثبت : أن القول بالجبر لازم على كل التقديرات. هذا إذا قلنا : إن المتمكن من الفعل [متمكن أيضا من الــترك. وأما القسم الثاني وهو أن يقال : المتمكن من الفعل غير متمكن من الترك [1]] فههنا الجبر أظهر وألزم. فيثبت : أن القول بالجبر لازم على كل الأقسام.

الحجة الثانية : إن القــادر على الفعل ، لا قــدرة له على الـترك البتـة. وإذا كـان الأمر كـذلك ، كـانت القـدرة موجبة للفعل ، فكـان الجـبر لازمـا. وإنما قلنا : إن القـادر على الفعل ، لا قـدرة له على الـترك : لأن الـترك عبـارة عن البقاء على العدم الأصلي. والعـدم لا يصـلح أن يكـون مقدورا للقادر ، لأن القدرة

---

(1) من (ل) وعبـارة (ت) : إذا قلنا : إن المتمكن من الفعل سـهك من الــترك ، فههنا الجــبر ... الخ وعبــارة (2) : إذا قلنا : إن المتمكن من الفعل غــير متمكن من الــترك ، وأما إن قلنا : إنه متمكن من الــترك فههنا الجبر ... الخ.

صفة مؤثرة والعدم نفي محض [وعـدم صـرف [1]] فيمتنع جعله أثـرا للقـدرة ، ولأن الشـيء حـال بقائه ، يمتنع كونه واقعا بـالغير ، وإلا لـزم تحصـيل الحاصل ، وهو محـال [2] [فقد حصل في العدم الباقي وجهـان كل واحد منهما يمنع من كونه مقدورا. وذلك محال] وإذا كـان كـذلك يثبت : أن الـترك يمتنع أن يكـون مقـدورا. فيثبت أن القـادر على الفعل ، لا قـدرة له على الـترك. وإذا كـان كـذلك كـانت القدرة موجبة [للترك [3]] وذلك يوجب القول بالجبر.

الحجة الثالثة : إنه لو حصـلت القـدرة على الفعل ، لحصلت إما حال استواء الـدواعي إلى الفعل والـترك ، أو حال رجحان أحد الجانبين على الآخر. والقسمان بـاطلان. فالقول بحصول هذه القدرة : محال. وإنما قلنا : إنه يمتنع حصول المكنة حـال اسـتواء الـداعي. وذلك لأن الرجحـان يناقض الاستواء ، فحصول الرجحان حال حصول الاسـتواء محـال ، والمحـال لا قـدرة عليـه. وإنما قلنا : إنه يمتنع حصول هذه المكنة حـال حصـول رجحـان أحد الطـرفين ، لأن الراجح واجب ، والمرجوح ممتنع. على ما يأتي برهانه مـرارا ، والـواجب والممتنع لا قـدرة له عليه البتـة. فـإن قالوا : إنه حال الاستواء ، يمكنه إيقاع الترجيح في الزمان الثاني منه. فنقول : هذا باطل من وجهين :

الأول : إنه إما أن يكون المراد أن عند مجيء الزمـان الثـاني ، يمكنه إيقـاع الـترجيح في ذلك الزمـان [أو يكـون المـراد : أن في الزمـان الأول يمكنه إيقـاع الـترجيح في الزمان الثـاني. والأول باطل ، لأن عند مجيء الزمـان [4]] الثاني ، إما أن يكون الحاصل استواء الدواعي ، أو رجحان أحد الجانبين. وحينئذ يعود التقسـيم الأول. والثـاني أيضا : باطـل. لأن عند حصـول الزمـان الأول [يمتنع حصـول الزمـان الثـاني ، لكن إيقـاع الفعل في الزمـان الثـاني ، مشروط بحضور

---

(1) سقط (ل) ، (ط).

(2) وهو محال [فقد حصل في العـدم الثـاني وجهـان ، كل واحد منهما يمنع من كونه مقدورا وذلك محال] وإذا كان ... الخ : (ط) وعبـارة (ل) مثل (ط) ولكن بسقط [وذلك محال].

(3) للترك (ط) للفعل (ل) ، (طا).

(4) (ط) من (ل) ، (ط).

الزمان الثاني ، الذي هو ممتنع الحضور في الزمـان الأول [1]] والموقـوف على الممتنع : ممتنـع. فـوجب أن يكـون إيقاع الفعل في الزمان الثاني عند حضور الزمـان الأول : ممتنعا. والممتنع لا قدرة عليه.

والثـاني : إن على هـذا التقـدير ، يكـون إيقـاع الفعل حاصلا في الزمـان الأول. ويكـون وقـوع الفعل حاصلا في الزمان الثاني. فهذا يـوجب أن يكـون إيقـاع الفعل مغـايرا لوقوعـه. فنقـول : ذلك المغـاير المسـمى بالإيقـاع إن لم يكن واقعا بقـدرة هـذا الفاعل ، ووجب أن يكـون الفعل الواقع بسبب هذا الإيقاع : غير واقع بهذا القادر. وإن كـان واقعا بقـدرة هـذا الفاعل [وجب أن تكـون قدرته متقدمة عليه. ثم الكلام فيه كما في الأول [2]].

وهذا يوجب أن يكون كل إيقاع ، مسبوقا بإيقاع آخر ، إلى غـير النهاية بحسب الزمـان. وذلك يـوجب أن تكـون قـدرة القـادر ، متقدمة على حصـول الأثر ، بأزمنة لا نهاية لها. وكل ذلك محال.

الحجة الرابعة : المكنة من الفعل والترك ، لو حصلت لحصلت إما حال حصـول الفعل ، أو قبل حصـوله ، أو بعد حصـوله. والأقسـام الثلاثة باطلـة. فـالقول بحصـول هـذه المكنة باطـل. إنما قلنا : إنه يمتنع حصـول القـدرة على الفعل حـال حصـوله [3] لأن حصـول الـترك حـال حصـول الفعل محـال ، لأنه يـوجب الجمع بين النقيضـين وذلك محال ، والمحال لا قـدرة عليـه. فيثبت : أن حـال حصـول الفعل ، يمتنع كونه قـادرا على الفعل والـترك. وإنما قلنا : إنه يمتنع حصـول القـدرة على الفعل ، قبل حصـوله. لأنه إما أن يكـون المـراد : إنه قبل حصـول الفعل يكـون موصـوفا بأنه عند مجيء الزمـان الثـاني ، فإنه يصـير موصوفا بأنه يقدر على الفعـل. أو يكـون المـراد : أنه عند حصـول الـوقت الأول ، يمكنه إيقـاع الفعل في الزمـان الثاني منه. والأول محال. لأن عند حضور ذلك الـوقت. إن كـان الفعل حاضـرا فلا قـدرة فيه على الـترك. وإن كـان الترك

---

(1) سقط (ت).

(2) سقط (ل) ، (ط).

(3) حصول الفعل (ل) ، (ط 1).

حاضرا ، فلا قدرة فيه على الفعل. لأن ذلك يــوجب الجمع بين النقيضين. والثاني أيضا باطل. لأن عند حضور الزمـان الأول ، يمتنع حضــور الزمــان الثــاني [وإيقــاع الفعل في الزمـان الثـاني موقـوف على حضـور الزمـان الثـاني [1]] والموقـوف على المحـال محـال والمحـال لا قـدرة عليه وإنما قلنا : إنه يمتنع حصــــول القــــدرة على الفعل بعد حصــول الفعــل. لأن ذلك معلــوم بالبديهة ، فيثبت : أن القــدرة على الفعل ــ بمعــنى حصــول المكنة من الفعل والترك ـ : ممتنعة الوجـود قبل الفعل ومعه وبعـده فكـان القول بثبوت هذه القدرة : محالا.

الحجة الخامسة : إن المكنة التامة المتســــــــاوية ، بالنسبة إلى طـرفي الفعل والـترك. إذا حصـلت ، فـإن لم تحصل معها الداعية المرجحة ، امتنع صــدور الفعل عنها ، وإن حصــــلت الداعية المرجحة ، فتلك القــــدرة مع تلك الداعية المرجحة الخالية عن المعـــارض ، تكــون موجبة للفعــل. فعلى هــذا : الحاصل على أحد التقــديرين : هو الامتناع [2] وعلى التقدير الثاني حصل الوجـوب. ولا قـدرة البتة لا على الممتنع ، ولا على الـــواجب. فــــوجب أن لا تحصل المكنة [3] من الفعل البتـة. وهـذه الوجـوه الخمسة مسـتفادة من البحث الأول عن حـال القـدرة ، وعن كيفية تأثيرها في المقدور.

الحجة السادسة : إن العبد غير عالم بتفاصـيل أفعـال نفسه لأنه إذا حرك إصـبعه فهو لا يعـرف أنه كم عـدد من الجواهر الفردة حركها؟ وفي كم عدد من الأحيـاز ، حـرك ذلك الإصبع؟ واختصاص العدد المعين بـالوقوع دون الزائد والنــــاقص ، لا بد وأن يكــــون [بالقصد ، لكن [4]] القصد مشروط بـالعلم. فـإذا لم يحصل العلم ، لم يحصل القصد أيضا ، فامتنع كونه واقعا بإيقاعه ، موجودا بإيجاده.

الحجة السابعة : لو كـانت قـدرة العبد صـالحة لإيجـاد بعض الممكنات

---

(1) من (ل) ، (طا).

(2) في (ط ، ت) : تقديم وتأخير.

(3) ولا على الواجب إلا بحصول المكنة [ت].

(4) من (ل) ، (ط).

[لكـانت صـالحة لإيجـاد كل الممكنـات [1]] لأن المصـحح للمقدورية هو الإمكان. والإمكان مفهوم واحد مشترك فيه بين كل الممكنات ، لكن كـون العبد قـادرا على إيجـاد كل الممكنـات : باطـل. وإلا لقـدر على إيجـاد نفسه ، وعلى إيجـاد قدرته ، فـوجب أن لا يقـدر على إيجـاد شـيء من الممكنات.

الحجة الثامنة : إن مقـدور العبد : مقـدور لله تعـالى [فـوجب أن يقـدر [2]] لأن مقـدور العبد مثل مقـدور الله [والمثلان يتسـاويان في جـواز الجـائزات ، فكـان مقـدور العبد ، يصح أن يكـون مقـدورا لله [3]] تعـالى ، وإذا ثبت القول بهذه الصحة ـ والموجب لقادرية الله تعالى هو ذاته المخصوصة ، ونسـبة ذلك الإيجـاب إلى الشـيء ، كنسـبته إلى مثله ، فلما أوجبت ذاته القادرية على أحد المثلين ـــ وجب أن توجب [4] القادرية على المثل الثاني. فيثبت : أن مقـدور العبد ، مقـدور لله تعـالى. وإذا ثبت هـذا ، كـان وقوعه بهما : محـالا. لأن أحد السـببين لما كـان مسـتقلا بالاقتضاء ، فلو أثر الثاني فيه ، كان ذلك إيجاد للموجـود ، وهو محـال. فـوجب أن يكـون واقعا بأحـدهما [5] لكن هـذا محال. لأنه لما كان واحد منهما سـببا مسـتقلا بالاقتضـاء ، فوقوعه بأحدهما دون الثاني ، يقتضي رجحان أحد طـرفي الممكن [على الآخر [6]] من غـير مـرجح. وهو محـال. ولما بطل هذا ، كان وقوعه بقدرة الله تعالى أولى. وذلك يمنع من كون العبد موجدا [7].

الحجة التاسـعة : لو صح الإيجـاد من العبد. فـإذا قصد العبد تحريك جسم ، وقصد الله تعـالى تسـكينه ، فإما أن يحصل المـــرادان معا وهو محـــال أو يمتنعـــا. وهو أيضا : محال. لأن المانع لكل واحد منهما عن تحصيل مراده : هو وقـوع مـراد الثـاني. والمعلـول لا يحصل إلا عند حصـول العلة ، فلو حصل

---

(1) سقط (ت).
(2) فوخب أن لا يقدر (ت ، ط) وهي ساقطة من (ل) ، (طا) والصحيح فوجب أن يقدر.
(3) من (ل) ، (طا).
(4) أن لا توجب (ط).
(5) واقعا بأحدهما ، لكن هذا محال ، ولأنه : (الأصل).
(6) من (ط).

(7) العالم موجودا (ت ، ط).

الامتناعان معا ، لحصل التأثيران معا ، وذلك يوجب الجمع بين النقيضين ، أو يقع مراد أحـدهما دون الثـاني ، وذلك : محـال. وذلك لأن الحركة الواحـدة ، والسـكون الواحد : لا يقبل التجزئة في العقــل. وإذا كــان ذلك كــذلك ، كــانت القـدرة عليه [1] قابلة للقـوة والضـعف. وإذا كـان كـذلك ، كـانت قــوة كل واحد منهما في هـذا الأثر الواحد ، معادلة لقوة الآخر. فإذا امتنع الفعل على أحدهما ، وتيسر للثـاني ، مع أننا بينا حصول الاستواء في القوة : لزم الرجحــان لا لمرجح [وهو محال [2]].

الحجة العاشرة : لو أراد الله تعالى الإيمــان من العبد ، ثم إن العبد أراد الكفر ، فإن وقع مراده ، ولم يقع مــراد الله تعالى لزم كون العبد أكمل في القدرة من الله تعالى وذلك محال.

الحجة الحادية عشر : لو أراد الله الإيمــان من العبد ، مع أنه علم منه أنه لا يؤمن ، لكان قد أراد منه الجمع بين الضدين ، وهذه الإرادة ممتنعة الحصول ، فوجب أن يكون القول بـأن الله تعـالى أراد الإيمـان ، ممن علم أنه يكفر : محالا.

الحجة الثانية عشر : لو كان فعل العبد واقعا بإيجــاده ، لوقع عين ما أراده العبـــــد. وكل واحد لا يريد إلا الحق والصــدق والصــواب. فــوجب أن يحصل الصــدق والحق والصـــواب لكل أحد ، وحيث لم يكن الأمر كـــذلك ، بل الأكثرون في الجهل والضلال. علمنا : أن الكل بقضاء الله تعالى وقدره. وذلك يوجب القول بالجبر.

واعلم أن هـــذه الوجـــوه التســـعة [3] [هي دلائل المتكلمين من أهل الجبر [4]].

---

(1) غير قابلة (ت ، ط).
(2) من (ط).
(3) السبعة (ل) ، (طا).
(4) من (ل) ، (طا).

الحجة الثالثة عشر : إنه تعالى عالم بجميع الجزئيـات ، وما علم الله تعالى وقوعه فهو واجب الوقوع ، وما علم عدمه فهو ممتنع الوقوع [لأن العلم بـالوقوع يناقضه عـدم الوقوع [1]] والجمع بين النقيضين : محال [ولما كـان العلم بـالوقوع حاصلا ، كـان اللاوقـوع الـذي هو نقيضه ممتنعا ، محالا [2]] والممتنع المحال لا قدرة عليه.

ويمكن إيراد هذه الحجة على طريق آخر.

ويقال : الله تعـالى. إما أن يكـون [عالما بالجزئيـات ، وإما أن لا يكـون. فـإن كـان الأول كـان الجـبر لازمـا. وإذا ثبت [3]] الجـبر. بطل القـول بـالتكليف والنبـوة ــ على ما سيأتي تقريره ـ وإن لم يكن عالما بالجزئيات كـان القـول ببطلان التكليف والنبوة ألزم.

الحجة الرابعة عشر : إنه تعالى أخبر عن كفر الكفرة ، فلو لم يوجد ذلك الكفر لانقلب خــبر الله تعــالى كــذبا [وهو محــال [4]] والمفضي إلى المحــال : محــال ، فكـان [عـدم صـدور الكفر عنهم محـالا فكـان] [5] صـدور الكفر عنهم واجبا. فكان الجبر لازما.

الحجة الخامسة عشر : القضــايا إما واجبة أو ممتنعة أو ممكنة. أما الواجب والممتنع فلا قـدرة عليه البتة ، وأما الممكن فإما أن يعتــبر في الماضي أو في الحــال أو في المسـتقبل. أما في الماضي وفي الحـال : فأحد الجـانبين واقع. والواقع لا قدرة عليه. وأما في المسـتقبل فنقـول : إنا إذا قلنا : إن المطر سـينزل غـدا ، ولا يـنزل غـدا. فأحد النقيضين لا محالة [واقع واجب [6]] وإلا لخلت القضية عن النفي والإثبات معا ، وهو محال. وإذا ثبت هذا فنقول : إما أن يكون الحق

(1) من (ل) ، (طا).
(2) سقط (ت) وفي (ط) ممتنعا لا فاله.
(3) سقط (ت).
(4) سقط (ل) ، (طا).
(5) من (ل) ، (طا).
(6) سقط (ل) ، (طا).

أحـدهما بعينه أو لا بعينـه. والثـاني محـال. لأن ما لا يكـون متعينا في نفسه ، امتنع كونه موجـــــودا [وما يمتنع كونه موجودا [1]] يمتنع اتصاف غـيره به ، فكـان يجب أن يكـون قولنا : إن هذه القضية واجبة الاتصـاف بأحـدهما لا بعينه : قولا محالا. ولما بطل هذا ، ثبت : أن القـول بـأن الـواجب أحدهما [لا بعينه قول باطل ، فوجب أن يكون الواجب هو أحـدهما [2]] بعينـه. وإذا كـان كـذلك ، كـان نقيضه محـالا ، فكان القول بالجبر لازما.

فيثبت بهذه الوجوه الخمسة عشر : أن القول بـالجبر حـق. وتمـام الكلام في هـذا البـاب سـيأتي في الكتـاب التاسع [3] [إن شاء الله تعالى [4]].

وأما المقدمة الثانية : فهي في بيـان أنه مـتى كـان القـول بـالجبر حقا ، كـان القـول ببطلان التكليف حقـا. فالـــدليل عليه : أن العبد ما لم يكن قـــادرا على الفعل والترك ، كان أمره عبثا ، لأن ما يوجب الفعل ــ إن حصل ــ فـذلك الفعل حاصل وجوبا ، سـواء أراده العبد ، أو لم يرده [وإن حصل ما يوجب الترك ، فـذلك الـترك حاصل ، سواء أراده العبد ، أو لم يرده [5]] وإذا كان كذلك ، فنقول :

القائل له : افعل : أو لا تفعل : يكـون جاريا مجـرى ، ما إذا قيل له : افعل يا من لا يفعل. وأيضا. فلو جاز ذلك ، لجاز أن يؤمر بطوله وقصره ولونه ، لجاز أن يؤمر بإيجـاد السـموات والعـرش والكرسي ، مع أنه لا قـدرة له على شيء منها. وأيضا : لو جاز ذلك ، لجاز إرسال الرسل إلى العميان بنقط المصاحف ، وإلى المفلـوجين بـأن يطـيروا إلى السموات. وكل ذلك ظاهر الفساد.

---

(1) سقط (ت).
(2) سقط (ت).
(3) هذا يدل على أن كتاب «الجبر والقـدر» أو «القضـاء والقـدر» من أجزاء «المطالب العالية من العلم الإلهي».
(4) من (ل) ، (طا).
(5) من (ل) ، (طا).

فثبت : أن القول بالجبر حـق. وثبت : أنه مـتى [كـان القول بالجبر حقا ، كان القول ببطلان التكليف حقا.

وأما المقدمة الثالثة : في بيان أنه لما [1] كان القـول ببطلان التكليف حقا ، كـان القـول ببطلان النبـوة حقا ، فتقريـره : أن الأنبيـاء بصـريح لسـانهم ، وفصـيح بيـانهم ، يذكرون أنه لا فائـدة في بعثتهم ولا مقصـود من إرسـالهم إلا تبليغ التكـاليف ، وأنه لو لا هـذا المقصـود ، لم يكن في إرسالهم فائدة البتة.

وإذا ثبت هذا ، وثبت أن القول بـالتكليف باطل ، كـان القول بإرسالهم باطلا.

وهذه الشبهة في نفي النبوات ، قد حكاها الله تعـالى في القـرآن مـرارا ، وهو قوله تعـالى : (**سَـيَقُولُ الَّذِينَ أَشْـرَكُوا : لَـوْ شـاءَ اللـهُ ما أَشْـرَكْنا ، وَلا آباؤُنا ، وَلا حَرَّمْنا مِنْ شَـيْءٍ كَـذلِكَ كَـذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذاقُوا بَأْسَنا**) [2] [والله أعلم [3]].

---

(1) من (ل) ، (طا).
(2) الأنعام 148.
(3) من (ل) ، (طا).

الفصل الثالث

في

تقرير شبهات من ينكر

التكليف لا بالبناء على مسألة الجبر

أعلم أن هذه الطائفة ذكروا الشبهات من وجوه :

الشبهة الأولى : [1] : قالوا : إما أن يكــون حكم العقل في التحســين والتقــبيح معتــبرا ، وإما أن لا يكــون [وعلى التقديرين ، فالقول بـالتكليف والنبـوة باطل [2]] [أما بيـان أن على تقدير إثبات تحسين العقل وتقبيحه ، كـان القـول بالتكليف باطلا [3]] [فمن وجوه :

الحجة الأولى : قـالوا : هـذه التكـاليف ، إما أن تكـون مشــتملة على فائــدة ومصــلحة ، وإما أن لا تكــون [4]] والقسـمان بـاطلان ، فبطل القـول بـالتكليف. وإنما قلنا : إنه لا يجوز القول بكونها مشتملة على الفائدة والمصــلحة ، فهو أن تلك الفائدة. إما أن تكون عائدة إلى المعبــود. أو إلى العابد ، أو إلى ثــالث يغايرهمــا. ولا يجــوز أن تكــون عائدة إلى المعبود ، لوجوه :

الأول : إنه ثبت بالـــــــــدليل : كونه متعاليا عن النفع والضر.

---

(1) الحجة (ت ، ط).

(2) سقط (ت).

(3) سقط (ط ، ت).

(4) سقط (ت).

والثـاني : إن المحتـاج لا يكـون كامل القـدرة ، ومن كان كذلك لم يحصل الوثوق بوعده ووعيده.

والثالث : إن البشر في غاية الضعف. وهذه العبـادات أفعـال قليلة وحركـات ضـعيفة ، فلو كـان الإله قد بلغ في الضـعف إلى حيث ينتفع بهـذه الحركـات الخسيسة ، فهو في الضعف والعجز في الغاية. وذلك محال.

وإنما قلنا : إنه لا يجـــوز أن يقـــال : إن تلك الفوائد عائدة إلى العابد لوجهين :

الأول : إن جميع الفوائد محصورة في جلب المنـافع ، ودفع المضار ، والله تعالى قادر على تحصيلها بأسرها من غير واسطة هذه التكاليف. ولا تتفـاوت حـال القـدرة على تحصيل هذه المطالب ، بسبب أن يأتي الإنسـان بحركـات معدودة. فـإن كـانت قدرته وحكمته تتفـاوت بسـبب هـذه الأفعـال الخسيسة الصـادرة عن الإنسـان ، فهو في غاية الضعف. وإذا كان كذلك ، كان توقيف إيصـال تلك المنـافع [ودفع تلك المضار ـ على هذه التكاليف ـ عبثا محضا.

والثـاني : إن تلك المنـافع [1]] [الحاصـلة من هـذه الأفعال [2]] إما أن تحصل في الدنيا أو في الآخـرة. والأول باطـل. لأنها في الـدنيا محض التعب والكلفة والمشـقة. وأما في الآخرة فبعيد أيضا. لأنه قـادر [3] على أن يـدخلهم الجنة ويخلصهم من النيران من غير هذه الوسائط.

قــــالت المعتزلة : «الوجه في حسن التكليف : أن التفضل بالتعظيم قبيح. فلما أراد الله تعالى تعـريض العبد [لاســــتحقاق التعظيم ، لا جـــــرم كلفه ليحصل له [4]] استحقاق التعظيم ، عند إتيانه بما كلف به».

واعلم أن هذا ضعيف من وجوه :

---

(1) من (ل) ، (طا).

(2) من (ط).

(3) قادر في حسن التكليف على أن يدخلهم (ت) ، (ط).

(4) سقط (ت).

الأول : إن التعظيم عبارة عن فعل ، أو قول ، أو ترك فعل ، أو ترك قول ، يقتضي حصول سرور في القلب ، أو لذة في البدن. وقد بينا : أنه لا سـرور ، ولا لـذة ، إلا والله تعالى قادر على إيصاله الى العبد من غير هذه الوسائط.

الثـاني : إن اسـتحقاق التعظيم قد يحصل بالأفعـال السهلة [فإن التكلم بكلمة الشهادة [1]] بعد سبق المعرفة : عمل سـهل. وهو يـوجب الثـواب العظيم. فلو كـان المقصود من التكليف حصول هذا الاسـتحقاق ، لكـان من الـواجب [في الحكمة [2]] أن نبـالغ في تقوية أبـداننا حـتى يسهل العمل علينا ، فنصير مستحقين للثواب بسببه ، من غير حصول الكلفة والمشقة.

الثالث : إن الحاصل بسـبب هـذا التكليف عند الطاعة [حصول هذه الزيادة ، وهو هـذا الاسـتحقاق العظيم. وعند المعصـية [3]] حصـول العقـاب الشـديد الـدائم. والعقـول السليمة قاضية بـأن الفعل الـذي تكـون المنفعة الحاصـلة منه نفعا زائـدا [فإنه تجب الحاجة [4]] إليه [والفعل الـذي [5]] تكون المضرة الحاصلة منه أعظم أنـواع الضـرر ، فإنه يجب تركه والاحتراز منه بأعظم الوجوه. والله أعلم.

وإنما قلنا : إنه لا يجـوز أن تكـون تلك الفوائد عائـدة إلى ثالث غير العابد وغير المعبود وذلك لوجهين :

الأول : إنه لا منفعة تحصل لـذلك الثـالث ، إلا والله تعالى قـادر على تحصـيلها بغـير واسـطة هـذه التكـاليف ، فيكون توسط هذه التكاليف : عبثا.

الثـاني : إن حاصل هـذا الكلام يرجع إلى أنه تعـالى الحق الضرر والبلاء بأحد العبدين ، لأجل إيصـال النفع إلى العبد الثاني. وهذا محض الظلم.

---

(1) سقط (ت).
(2) سقط (ت).
(3) من (ل) ، (طا).
(4) لا حاجة إليه (ت ، ط).
(5) زيادة.

وأيضا : فليس إيصال الضـرر إلى أحـدهما ، لأجل حصـول النفع للثاني ، أولى من العكس. فثبت بهـذا البيـان : أنه لا يجـــــوز أن يقـــــال : التكليف إنما هو حسن لوجه حكمة ومصلحة.

وأما القسم الثـــــــاني : وهو أنه حسن ذلك من الله تعالى من غير فائـدة ولا حكمـة. فهـذا أيضا باطل لأنا في هذا القسم إنما نتكلم على تقدير أن يكون القول بتحسين العقل وتقبيحه معتــبرا. ومعلـــوم أن على هـــذا التقـــدير فإلحـاق المضـار والآلام والمتـاعب بـالغير من غـير حكمة وفائدة قبيح في العقل. فكان هذا القسم باطلا. فيثبت أن على تقـدير أن يكـون تحسـين العقل وتقبيحه معتـبرا. لو حصل التكليــف. لحصل ، إما لفائــدة أو لا لفائــدة ، وثبت فساد القسمين ، فوجب أن يكون القول بالتكليف بـاطلا ، على تقدير أن يكون تحسين العقل وتقبيحه معتبرا.

الحجة الثانية في بيـان أنه مع القـول بتحسـين العقل وتقبيحه ، وجب أن يكــون التكليف قبيحا : هو أن نقــول : إما أن يقــال : إن لله تعــالى في هــذه التكــاليف فائــدة ومنفعة [وإما أن يقـــال : إنه مـــنزه عن جميع المنـــافع والفوائد العائـدة إليـه. وإنما كلفه بهـذه [1]] الأفعـال لأجل الفوائد العائـــدة إلى ذلك العبد ، أو لأجل الفوائد العائـــدة إلى ذلك الثــالث. أو لا لشـــيء من الفوائـــد. والأقســـام الأربعة باطلة.

أما القسم الأول : وهو أن يكـون المقصـود من هـذه التكـاليف : عـود الفوائد إلى الله تعـالى ، فهو باطل على ما بيناه في الوجه الأول.

وأما القسم الثـاني : وهو أن يكـون المقتضى لحسن هذه التكـاليف عـود المنـافع والمصـالح إلى العبـاد ، فهـذا باطل ، لأن معـــنى إيجابها : تـــرتب العقـــاب على تركها ، فيصـير المعـنى كـأن الله تعـالى يقـول للعبد : أيها العبد حصل لنفسك المصلحة الفلانية ، وإن لم تحصـلها لنفسك ، فأنا أعذيك أبد الآباد. فيقول العبد : يا إله العالمين : هـذا الحكم متناقض. لأنه إذا كان [لا مقصود لك من

(1) سقط (ت).

هذا التكليف إلا حصول منافع مخصوصة إليّ ، كان [1]] كل المقصود رعاية أحوالي [فتعذيبي على تركها يناقض رعاية أحوالي [2]] فكان الجمع بينهما متناقضا. ومثاله : أن يقـول السـيد لعبـده : اجتهد في هـذا اليـوم في كسب درهم لنفسك ، فقصّـر العبد في ذلك ، فأخـذه السـيد ، وقـرض أعضـاءه بمقـاريض من النـار. فيقـول العبد : أيها السـيد : هل كنت في ذلك الـدرهم لنفسـك؟ أو كنت فارغا عن جميع المطـامع العائـدة إليك ، وإنما أمرتـني بكسب ذلك الدرهم لمصالح نفسي فقط؟ فإن كـان الأول ، كـان هـذا التعذيب حسنا ، لأني سعيت في تفويت مطلوبك. وأما إن كـان الحق هو الثـاني ، كـان هـذا الفعل بـاطلا. لأن العبد يقول : إنما أمرتني بكسب ذلك الدرهم لنفسي ، ولتكـون منافعه عائدة إليّ ، لا إليـك. فلما [قصـرت في تحصـيله ، فأنا ما قصـرت إلا في تحصـيل المنفعة لنفسـي. وتعـذيب الإنسـان لأجل أنه [3]] قصر في تحصـيل مصـالح نفسه ، قـبيح في العقـول. لأن رعاية مصـالحه ، إن لم تكن واجبة الرعاية ، كـان تكليفه لتحصـيل ذلك الـدرهم لنفسه : غـير واجب. وإن كـانت واجبة الرعاية ، فـأهم المهمـات له : إزالة العقاب. فكـان إيصـال العقـاب إليه ، لأجل أنه قصر في حق نفسه : فعلا متناقضا.

وبهذا يظهر الفرق بين الشاهد والغـائب [فـإن السـيد إذا أمر عبـده بعمل ، فقصر فيه ، فإنه يسـتحق الملامة والتعـذيب. وذلك لأن السـيد إذا أمـره بـذلك العمل ، ليستفيد منه نوعا من أنواع المنافع ، فلما قصر العبد فيه. فقد فـات على السـيد تلك المنـافع ، فحسن منه تعـذيب ذلك العبد. أما هذا في حق الله محال. فكان تعـذيب العبد على ترك التكـاليف والأعمـال : قبيحـا. فظهر الفـرق بين الشاهد وبين الغائب [4]].

وأما القسم الثـالث والرابع : فهما بـاطلان بـالوجوه المذكورة في الحجة الأولى.

---

(1) من (ل) ، (طا).
(2) من (ل).
(3) من (ل) ، (طا).
(4) من (ل) ، (طا).

الحجة الثالثة : لو حسن التكليف ، لحسن إما لأجل النعم السـالفة أو لأجل النعم اللاحقة ، وهو الثـواب الـذي يحصل بعد ذلك ، أو لا لواحد من هـذين القسـمين. والكل باطل.

أما بطلان القسم الأول : فالدليل عليه من وجوه :

الأول : وهو أن كل من أوصل نعمة قليلة إلى إنســان ضـعيف ، ثم إنه يكلف ذلك الضـعيف بالأفعـال الشـاقة ، فإن كل أحد يذمه ، ويقـول : إنه أعطـاه شـيئا قليلا ثم إنه يعذبه عليه ، ويكلفه بتلك التكاليف الشاقة.

ونحن في هذا القسم إنما نتكلم على تقدير أن يكـون تحسـين العقل وتقبيحه : معتـبرا ، بل نقـول : هاهنا حصل في هذه الصـورة شـيء يـوجب الزيـادة في القبح ، وذلك لأن إله العــالم غــني عن جميع العــالمين ، فتكليف العبد بهذه الأفعال الشـاقة ، مع أنه لا فائـدة له في شـيء منها [والعبد مضار [1]] يكون في غاية القبح.

الثاني : إن كل نعمة أوصـلها إلى العبد [فقد خلق في العبد [2]] قبل تلك النعمة الاحتيــاج إليها ، والشــهوة لهــا. وذلك ضرر. فإذا أعطى ذلك الشيء فحينئذ يتقابل الضـرر السالف ، بالنعمة الحاصلة. وذلك لا يوجب النعمة. هذا إذا أعطى كل ما أحـــوج إليها ، وقد حصل عنـــده من الحاجة بحر ، وقطـرة من المحتـاج إليـه. ومثل هـذه المعاملة لا توجب الشكر.

الثــالث : إن من أنعم على ضــعيف بنعمة ، ثم يتركه مع نفسه ، ولا يكلفه عملا شــــاقا [في مقابلة تلك النعمة السـالفة [3]] كـان ذلك أدخل في المـدح والثنـاء ، والجـود والكــرم ، مما إذا أتبع ذلك الإنعــام بالتكــاليف الشــاقة. وأكرم الأكرمين هو الله رب العالمين. فكيف يليق بجــوده وكرمه ، أن يعامل العبد

---

(1) زيادة القبح (ل) ، (طا).

(2) والعبد مضار : سقط (ت) والعبد أعظم المضار (ل) ، (طا).

(3) سقط (ت).

بالطريق الأدون الأنقص؟

وأما القسم الثاني : هو أن يقـال : إنه إنما كلفه لأجل المنافع المسـتقبلة. فنقـول : هـذا أيضا ممتنـع. وبيانه من وجهين [1] :

الأول : وهو : أنه لما علم من أحوال الكفار والفساق أنهم لا يتوصـــلون بهـــذا التكليف إلا لاســـتحقاق العـــذاب الشـــديد ، والآلام العظيمـــة. كـــان القـــول بأنه إنما كلفهم للفوز بالمنافع : كلام متناقض.

الثاني : وهو أنه لو أراد بهم ذلك ، لوجب أن يفـرغهم من متاعب الدنيا وآلامها ، وأن يظهر لهم الدلائل الواضحة ، في أن الحق هو ذلـــــــك. ولما لم يفعل بهم ذلك ، بل أحـــوجهم إلى الأشـــياء الكثـــيرة ، وعلم أن تلك الحاجـــات تحملهم على المعاصي ، ثم ســـــلط عليهم الشـــــهوات والشـــبهات ، وســـلط عليهم شـــياطين الإنس والجن. ومن فعل بالعبد الضعيف الذي يقل عقله ، وتضعف قدرته هذه المعاملة ، ثم يزعم : أنه أراد به الخير ، والفـوز بالرحمة ، كـانت العقـول تنـادي عليه : بأنه ما قصد إلا الإسـاءة إليه والإيـذاء. والكلام في هـذه المبـاحث مفـرع على تحسـين العقل وتقبيحه ، فثبت : أن هـــذين [2] الـــوجهين ينافيـــان القول بجواز التكليف.

الحجة الرابعة : إنه تعـالى كـان قـادرا على أن يخلق الكل في الجنة ، وأن يوصـلهم إلى الخـيرات والـدرجات ، وأن يحميهم عن منـازل الآفـات والمخافـات. فلو أراد بهم خـــيرا لخلقهم على هـــذه الصـــفة ولما لم يفعل ذلك ، بل ســـلط عليهم الشـــهوات والشـــبهات ، وملأ العـــالم من الشـــياطين. علمنا أنه ما أراد بهم خـــيرا. وإذا كـــان الأمر كـــذلك ، امتنع أن يقـــال : إنه كلفهم لأجل التعـــريض للمصالح.

أما القول الأول : وهو أنه كلفهم لا لغرض ومصـحلة ، فهـــذا عبث ، والعبث قـــبيح في العقل ، ونحن إنما نتكلم الآن على تسليم أن يكون تحسين العقل وتقبيحه معتــبرا. فيثبت بهذه البيانات : أن على تقدير أن يكون تحسين

(1) من وجوه : الأصل.
(2) هذه الوجوه تنافي القبول (ت).

العقل وتقبيحه معتبرا في أفعال الله تعالى وفي أحكامه ، وجب الجــزم بفســاد التكليف ، وبفســاد بعثة الأنبيــاء والرسل.

وأما القــول [1] الثــاني : وهو أن يكــون الحق هو أن تحسين العقل وتقبيحه باطل ، وغير معتبر في أفعـال الله تعـالى وفي أحكامـه. فنقـول : فعلى هـذا التقـدير ، كـان القــول بفســاد التكليف والبعثة : أظهــر. لأن على هــذا التقــدير ، لا يمتنع إظهــار المعجز ، على يد الكــاذب ، ولا يمتنع إرسال الرسل [بالفحش والكذب وشـتم الله وشـتم الملائكة ، ولا يمتنع إرسال الرسل [2]] إلى الجمـادات ، ولا يحصل الوثــوق بوعد الله تعــالى ، ولا بوعيــده. وكل ذلك يوجب القول بفسـاد التكليف [والبعثـة. فثبت : أنه لو صح القول بالتكليف [3]] وبعثة الأنبيــاء والرسل ، لصح أما على تقدير أن يكون [تحسين العقل وتقبيحه معتبرا ، وإما على تقــدير أن لا يكــون [4]] ذلك معتــبرا ، وثبت أنه باطل على التقديرين [فكان ذلك أيضا باطل [5]].

---

(1) القسم : الأصل.
(2) من (ل) ، (ط).
(3) من (ل) ، (ط).
(4) من (ل) ، (ط).
(5) من (ل) ، (ط).

الفصل الرابع

في

تقرير شبهات المنكرين للنبوات بالبناء

على أن العقل كاف في معرفة التكليف

وذلك يوجب سقوط القول بالبعثة والرسالة

تقرير [1] كلام هذه الطائفة : أن يقال : القـول بصـحة البعثة. إما أن يحصل مع القـول بتحسـين العقل وتقبيحه ، أو مع إبطال هذا الأصل.

والقسـمان بـاطلان. فكـان القـول بالبعثة : بـاطلا أما بيان فساد القسم الأول. فيدل عليه وجوه :

الأول : إن الأفعــال على ثلاثة أقســام : قسم قضى العقل فيه بالحسن فكان فعله صوابا ، وحكم العقل بكونه واجب القبول. وقسم ثان قضى العقل فيه بالقبح والمنـع. فكــان حكمه أيضا واجب القبــول [2] وقسم ثــالث توقف العقل فيه. فلم يحكم فيه لا بحسن ولا بقبح. فنقول : هذا القسم على قســمين ، لأنه إما أن يكــون تركه ممكنا أو ممتنعا. فإن كان تركه ممكنا على سبيل السـهولة واليسر ، كان تركه واجبا. لأن الانفكـاك عنه ممكن ، ولم يعلم أنه حسن أو قبيح ، فكـان الإقـدام عليه إقـداما على فعل ، لا حاجة إليه. مع أن احتمال الضرر قائم فيه ، والعقل يقضي في مثل هــذه الصــورة بوجــوب الــترك والاحــتراز ، لأن الخوف لازم له ، فالإقدام عليه الـتزام لضـرر الخـوف من غير حاجة [ولا

---

(1) من عنــوان الفصل في (ل) : أن العقل كــاف في معرفة بطلان التكليف ... الخ.

(2) الرد (ت).

ضـرورة ، والـتزام الضـرر من غـير الحاجة [1)] قـبيح عند العقل ، فكان حكم العقل حاصلا في هـذا القسم بوجـوب الترك.

وأما القسم الثـــاني وهو أن لا يكـــون تركه ممكنا ، فههنا حكم العقل حاصل فيه بـــالجواز. لأن العقل علم أن إله العـالم حكيم رحيم وأنه لا يكلف عبـاده فـوق قـدرتهم وطـاقتهم ، فـإذا كـان ذلك الفعل مما لا يقـدر العبد على الانفكاك عنه ، فلو أمره الله تعالى بالانفكـاك عنه ، لكـان قد كلفه ما لا طاقة له به وذلك قـــبيح عند العقـــل. ونحن إنما نتكلم الآن على تقــــدير أن يكـــون تحســـين العقل وتقبيحه معتــبرا. فيثبت : أن حكم العقل حاصل في هــذا القسم أيضــــا. فقد ظهر بهــــذا البحث : أن حكم العقل حاصل في جميع أقسام الأفعال. وإذا كان العقل كافيا في معرفة الله تعـالى وما يجب وما يجـوز ، ويحـرم. لم يكن في البعثة فائدة. فإن قـالوا : لم لا يجـوز أن يقـال تحسن بعثة الأنبياء والرسل؟ لوجوه :

الأول : تأكيد ما في العقول.

الثـــاني : إنه قد يحصل في بعض الأشـــياء منـــافع ومصـــالح ، لا يمكن الوقـــوف عليها ، بمجـــرد العقـــول ، فتحسن بعثة الأنبيـــاء والرسل ، ليـــدلوا عليها ، ويعرفـــوا الخلق ما فيها من المنافع والمصالح.

الثـالث : إن عقـول الخلق ناقصة قاصـرة عن معرفة الله تعالى ومعرفة كيفية طاعاته. فكانت الحكمة في بعثة الأنبيـــاء والرسل عليهمالســـلام : إرشـــادا للخلق ، إلى معرفة ذات الله تعالى وصفاته ، ومعرفة كيفية طاعاته.

الرابع : إنما أمر الله تعالى بهذه العبادات الشــرعية ، لتكــون [ألطافا [2)] في الواجبــات العقليــة. وهــذا قــول المعتزلة.

قلنا :

أما الأول : فضـــعيف. لأنه لما كـــان العقل مســـتقلا بمعرفة وجوه الحسن

(1) سقط (ت).
(2) سقط (ل) ، (طا).

والقبح ، والمصــلحة والمفســدة ، كــان أصل المقصــود حاصلا ، وأما مراتب التأكيد فغير مضـبوطة. فإنه لو حصل مع ذلك النـبي جمع من الملائكة ، كـان التأكيد أكـثر ، ولو حصل معه جمع من العســاكر المعصـومين ، لكـان التأكيد أبلغ. ولكن لما حصل المقصود الأصلي ، لم يكن إلى هـذه الزوائد حاجـة. فكـذا هاهنـا. ولأن المقصـود من التأكيد : السـعي في دفع المفسـدة ، بأقصى الوجـوه ، والأنبيـاء ــ عليهم‌السلام ــ يقولـون : إن من أعـرض عن متابعتنا فإنه يسـتحق أعظم العقـاب. وعلى هـذا التقـدير تصـير البعثة سببا لأعظم أنواع المفاسد. وهو استحقاق العذاب الــدائم ، على تقدير مخالفتهم ، وترك متابعتهم. وهذا متناقض.

وأما الوجه الثـاني : وهو قوله : «المقصـود من البعثة : التنبيه على ما في الأشـياء من المنـافع» فنقـول : تمك المنافع إن كانت ضرورية التحصيل ، كانت معلومة للكـل. لأن على هـذا التقـدير لا تحصل الحيـاة إلا بهـا. وإن كـانت غير ضرورية التحصـيل. فحينئذ لا يلـزم من فواتها حصـول ضرر أصلا ، فوجب الاحتراز عنها. على ما بينــاه في تقرير الــدليل. وأما قوله : «هــذه العبــادات ألطــاف في فعل الواجبات العقلية» فنقول : هذا باطل لوجهين :

الأول : إن معــــنى كــــون فعل الأول لطفا في فعل الثـاني : هو أن فعل الأول يـدعو الفاعل إلى فعل الثـاني. وهـذا المعـنى بتقـدير حصـوله ، يكـون حالة وجدانية من النفس بالضرورة. ونحن البتة لا نجد من أنفسـنا : الإتيـان بالصلاة والصوم يدعونا إلى رد الوديعة ويحملنا على تــرك الظلم.

فثبت : أن هذه الحالة لو كانت موجودة ، لكـان العلم بحصـولها : علما ضـروريا. وثبت: أن هـذا العلم الضـروري مفقود ، فوجب أن لا يكون هذا المعنى حاصلا.

والثاني : إنه لو كان وجوب هذه العبـادات الشـرعية ، لأجل أن تصـــير ألطافا في الواجبـــات العقلية ، لكــــان المكلف إذا رد الوديعة ، وتــــرك الظلم ؛ وجب أن لا يجب عليه شيء من هذه العبادات. لأن بعد حصول المطلوب

فيه ، كان إيجاب اللطف عبثا. وذلك عند كم باطل.

الحجة الثانية في بيـــان أن العقل كـــاف في معرفة المهمـات : هو أن نقـول : المطلـوب إما معرفة الأشـياء الغائبة عن الحـواس ، أو معرفة الأشـياء [1] الحاضـرة عند الحواس. أما الأول فنقول : العقول كافية في معرفة ذات الله تعـالى وصـفاته وأفعاله وأحكامـه. والـدليل عليه : أن معرفة نبوة الأنبياء ـ عليهمالسـلام ــ متفرعة على معرفة الإلهيـات ، فلو فرعنا معرفة الإلهيـات على النبـوات ، وقع الدور. وأنه باطل.

وأما معرفة مهمات المعاش ومصالح الدنيا فإنها غــير موقوفة على بعثة الأنبياء والرسـل. لأنا نـرى من لا يـؤمن بالله ورسـوله واليـوم الآخر ، يسـعى في تحصـيل هـذه المصالح على أحسن الوجـه. فعلمنا : أن التصـرف فيها لا يتوقف على بعثة [2] الأنبيـــاء ، ولأن العقـــول الوقـــادة ، والخواطر الغواصة ، وافية بتحصـيل هـذه المطـالب. وأما كيفية العبادات ، فهي أيضا معلومة بالعقول. لأن كل عمل يكون الإخلاص لله تعالى فيه أكمل وأتم ، كان إلى القبول أقرب ، وكل عمل يشوبه غرض [من الأغراض العاجلة [3]] فإنه لا يكون في محل القبـول. وأيضا : لما شـهد العقل : بأن الدنيا فانية ، وبأن الآخـرة باقية ، حكم صـريح العقل : بأنه يجب الســـعي في تقليل حب الـــدنيا ، وتقوية حب الآخرة.

فهذه الأصول هي المطالب الأصلية للخلق ، والعقول وافية فيها بأســـرها. فعلمنا : أن العقـــول وافية بمعرفة جميع مهمات الدنيا والآخرة والدين.

الحجة الثالثة : إن العلم بنبـــوة الأنبيـــاء ، ووصـــول التكـــاليف من الله تعـــالى إلى الخلق ، لا يتم إلا بعد أن يعـــرف بالعقل ، معرفة الله تعـــالى بذاته ، وصـــفاته ، وأفعاله ، وأحكامه. وإذا كـان العقل وافيا بهـذه المطـالب العالية الشـريفة ، كـان أيضا وافيا بمعرفة مصـالح الـدنيا والآخرة. على ما بيناه في

---

(1) الأشياء الغير الغائبة عن الحواس (ت ، ط).
(2) معرفة (ل) ، (طا).
(3) سقط (ت).

الطريقة الثانيـة. وكـان أيضا : وافيا بكيفية العبـادات. وإذا كان العقل وافيا بهذه المطـالب ، كـان أيضا وافيا بمعرفة [مصـالح الـدنيا ، لأن الـوافي بمعرفة [1]] المهمـات العالية الشـريفة ، أولى أن يكـون وافيا بمعرفة المهمـات النازلة الخسيسة. وإذا ثبت هـذا ، فنقـول : ظهر أن معرفة نبـوة الأنبيــاء ، مفرعة على قبــول حكم العقل في جميع هــذه المطالب العالية.

وعند هذا نقول : حكم الأنبياء والرسل ، إن كـان على وفق حكم العقل ، ففي حكم العقل غنيـة. وإذا كـان على خلافه كـان الفـرع معارضا للأصل ، وعند وقـوع التعـارض بين الأصل والفرع ، كـان تـرجيح الأصل على الفـرع أولى من ضـــده. فثبت : أن حكم العقل يجب أن يكـــون راجحا على كل التقــديرات. وهــذا الكلام على تقــدير أن يكــون تحسين العقل وتقبيحه [معتبرا في معرفة ذات الله تعالى وصـــفاته وأفعاله ، وإذا قلنا : إن تحســـين العقل وتقبيحه غير معتبر ، فالقول [2]] بفساد البعثة والنبوة ألزم وأظهر ، على ما بيناه في الطريقة المتقدمة [والله أعلم [3]].

(1) سقط (ت).
(2) سقط (ت).
(3) من (ل) ، (طا).

الفصل الخامس

في

حكاية شبهات من يقول :

القول بخرق العادات محال

اعلم أنه قبل الخـــوض في تقرير هـــذا النـــوع من الشـــبهات ، لا بد من التنبيه على مـــذاهب الخلق فيـــه. فنقـــول : أما أبو الحسن الأشـــعري رحمة الله عليه فإنه جوز انخراق العادات [1] من كل الوجـوه ، وبيانه يـذكر في مسائل :

الأولى : إن عنـــده قبـــول الحيـــاة والعلم والقـــدرة والشهوة والنفرة ، لا يتوقف على حصول البنية والـتركيب ، فالجوهر الفرد قابل لهذه الصفات. فعلى هذا التقـدير لا يمتنع كـــون الجـــوهر [موصـــوفا بجملة أنـــواع العلـــوم ، موصوفا بجميع أنواع [2]] القدر ، حـتى يكـون ذلك الجـوهر الفـرد [3]] أكمل العلمـاء وأقـوى القـادرين ، ولا يمتنع أن يكـون الإنسـان الموصـوف بـالمزاج المعقـول يكـون ميتا جمادا.

المســـألة الثانية : إن الجمهـــور يقولـــون : إن عند حصول الشرائط الثمانية

---

(1) قال ابن تيمية المتـوفي سـنة 728 هـ. في كتابه النبـوات : «قـالت طائفة : لا تخرق العادة إلا لنبي ، وكذبوا بما يذكر من خـوارق السـحرة والكهـان وبكرامـات الصـالحين ، وهـذه طريقة أكـثر المعتزلة وغـيرهم كـأبي محمد بن حـزم وغـيره ، بل يحكى هـذا القـول عن أبي إسـحاق الأسـفراييني ، وأبي محمد بن أبي زيد ... الخ» وكلام هـذه الطائفة هو الحـق. فـإن أفعـال السـحرة والكهـان وكرامـات الصـالحين ليست من الأمور الخارقة للعادة.

(2) من (ل) ، (طا).

(3) سقط (ت).

يكون الإبصار واجبا. وتلك الشرائط الثمانية هي هذه :
أحدها : أن تكون الحدقة سليمة عن الآفات والعيوب.
وثانيها : أن يكون الشيء بحيث يصح إبصاره.
وثالثها : أن لا يكــون المــرئي في غاية القــرب من الحدقة.
ورابعها : أن لا يكون في غاية البعد.
وخامسها : أن لا يكون في غاية اللطافة.
وسادسها : عدم الساتر والحاجب.
وسابعها : أن لا يكون في غاية الصغر.
وثامنها : أن يكـــون مقـــابلا للـــرائي ، أو في حكم المقابل له.
فعند حصــول هــذه الشــرائط ، أطبقت الفلاســفة والمعتزلة على أن الابصار يكـون واجبـا. وأما عند اختلالها [أو اختلال [1]] بعضها [فإن الابصار [2]] يكـون ممتنعـا. وأما أبو الحسن الأشـــعري فمذهبه : أن عند حصـــول هـــذه الأشياء يجوز أن لا يحصل الإبصار ، وعند عـدمها يجـوز أن يحصل. فعلى هذا لا يمتنع أن يحضر عندنا جبـال شـاهقة ، وأصوات عالية ، ونحن لا نبصرها ، ولا نســمعها ، ولا يمتنع أيضا أن يبصر الأعمى الـــذي يكـــون بالمشـــرق : بقّة [3] بالمغرب. فهذا مذهبه :
المسـألة الثالثة : إن مذهبه أنه يجـوز انقلاب الجبـال ذهبا إبريــزا. ويجــوز انقلاب ميــاه الأودية دما ، وغــيره ، ويجـوز حـدوث الإنسـان من غـير الأبـوين. وبالجملة فينكر جميع التـأثيرات والطبـائع والقـوى. وأما الفلاسـفة فـإنهم أطبقوا على إنكار خوارق العادات ، إلا أنه يلـزمهم القـول بالاعتراف بها في المسائل :
المسألة الأولى : إنهم جوزوا حدوث إنسـان [4] بالتولد لا بالتوالد. وقـرروا ذلك بـأن قـالوا : البـدن الإنسـاني إنما تولد من مقادير مخصوصة من العناصر

(1) من (ل) ، (طا).
(2) من (ل) ، (طا).
(3) بقية المغرب (ت).
(4) حدوث التولد ، لا بالتولد (ت).

الأربعــة. فتلك المقــادير اختلطت وامــتزجت ، في مــدة معلومة ، فحصل بســـبب ذلك الامـــتزاج ، كيفية مزاجية معتدلة. وإذا تم حدوث البدن بهذا الطريق ، وجب حـدوث النفس المتعلقة بتدبيره وحينئذ يتم تكون الإنسان. قـالوا : إذا ثبت هذا فنقول : إنه لا يمتنع حصول أجــزاء مخصوصة من العناصر الأربعة على تلك المقـــــادير المعلومة ، ولا يمتنع اختلاطهــــا. وعند اختلاطها لا بد وأن يتكـــون ذلك المـــــزاج ، وعند تكونه لا بد وأن تحـــــدث تلك النفس. والموقـوف على الممكن : ممكن فكـان حـدوث الانسـان المعين على سبيل التولد : ممكنا ، وإذا كـان ممكنا ، كـان انخراق العادات على قولهم لازما.

المسألة الثانية [1] : إن هيولى عالم الكون والفســاد : هيـولى مشـتركة بين الكــل. وإنما اختص هيـولى الجسم المعين بالصـورة [المعينة لأن شـكلا فلكيا ، اقتضى كـون تلك المــادة مســتعدة لقبــول تلك الصــورة [2]] الخاصة [للتشكلات النامية [3]] والأشـكال الفلكية غـير مضـبوطة ، وغير معلومة. وبهذا التقدير فإنه لا نوع من أنواع الخوارق إلا وهو ممكن محتمل. فهذا شـرح مـذاهب الفلاسـفة في هذا الباب.

وأما المعتزلة فكلامهم في هــذا البــاب : مضــطرب. فتـارة يجـوزون خـوارق العـادات ، وأخـرى يمنعـون منـه. وليس لهم بين البابين : قانون معلـوم ، وطريق مضـبوط. فهذا هو التنبيه على مذاهب الناس في هذا الباب.

واحتج المانعون من انخراق العادات بوجهين :

الأول : أن قالوا : العلوم قسمان [4] : بديهية وكســبية ، والكسبيات مفرعة على البديهيات ، وإذا كان كذلك كـان كل كسبي يوجب القدح في

---

(1) الرابعة (ت).

(2) من (ل) ، (طا).

(3) من (ت).

(4) في (ط) : العلوم قسمان بديهية وكسبية. والكسـبيات مفرعة على البديهيات ، وإذا كان كذلك ، كل كسبي يوجب القدح في البديهي ، كان كالفرع على البديهات .... الخ وفي (ت) : العلم قسمان بديهية وكسبية ، والكسـبيات مفرعة على البـديهيات ، وإذا كـان كـذلك كـان فاسـدا ، فعلمنا أن العلوم الكسبية ... الخ.

البـديهي ؛ كـان كـالفرع القـادح في الأصل ، وكل ما كـان كذلك كان فاسدا.

فعلمنا : أن العلــوم الكســبية يمتنع كونها قادحة في العلوم البديهية ، ثم لما أردنا أن نبحث عن حقيقة العلــوم البديهية ، لم نجد لها معـــنى إلا العلم الحاصل في النفس ابتداء ، على سبيل الجزم ، من غير أن يقدر الإنسان على تشكيك نفسه فيه ، وكل ما كان كـذلك كـان علما بـديهيا. إذا عرفت هذه المقدمة. فنقول : إنا إذا رأينا إنسـانا شـابا قطعنا بأنه كـان جنينا في رحم أمه ، ثم بعد الانفصـال من رحم أمه ، كان طفلا ، ثم صار شابا. ولو أن قائلا قال: إنه ما كـان كـذلك ، بل إنه حـدث الآن شـابا ، من غـير هـذه المقدمات والسوابق. قطعنا : بأنه كاذب في هذا القـول ، وجزمنا بـأن الـذي يقوله : باطل وبهتـان. فلما كـان هـذا الجزم حاصلا ابتداء ، من غـير أن يسـتفاد ذلك الجـزم من دليل متقدم ، ومن قياس سابق ، علمنا : أنه جزم بـــديهي ، وعلم أولي ، وإذا ثبت هـذا فنقـول : لو قلنا : إن حـدوث إنسان شـاب ، ابتـداء من غـير تلك المقـدمات والسـوابق ممكن لزم أن يحصل مع هذا التجويز ذلك القطع والجزم. لكنا بينا أن ذلك القطع والجـــزم بـــديهي فثبت أن الحكم بهذا التجويز حكم نظري ، يوجب القدح في البـديهي. وقد بينا : أن كل ما كان كذلك ، فإنه باطل ، فوجب أن يكــون الحكم بهذا التجويز باطلا. فيثبت بهذا الطريق : أن القـول بانخراق العادات عن مجاريها : قول باطل. إذا عرفت هذا الأصل فلنذكر له أمثلة.

المثال الأول : لو أن إنسانا جوز أن تنقلب مياه البحر والأودية دما عبيطا وأن تنقلب الجبال ذهبا إبريـزا ، لقضى كل عاقل بالجنون عليه.

المثال الثاني : لو أن إنسانا [1] جوز أن ينقلب الحمـار الـــذي في بيته إنســـانا حكيما محيطا بـــدقائق المنطق والهندسة ، مدرسا فيها ، وأن تنقلب ما في الـــــدار من الخنافس والديدان: أناسا ، حكمـاء فضـلاء ، وجـوز إنه إذا رجع إلى بيته ، وجد حمــاره قائما مقــام بطليمــوس في تدريس كتاب المجسطي ووجد الخنافس

---

(1) لو أننا جوزنا (ت ، ط).

والديـدان : علمـاء فضـلاء ، يبحثـون مع ذلك الحمـار في دقـــائق الهندسة والمنطق والإلهيـــات ، لقضى كل عاقل عليه بأعظم أنواع الجنون.

المثال الثالث : لو أن إنسـانا شـاهد مغـارة خالية عن جميع أنــواع العمــارات ، ثم جــوز أن يحصل فيها قصــور عالية ، وأبنية رفيعة ، وأنهـــار جارية ، من غـــير أن يتكفل بتلك العمارات أحد من البشر ، ومن غـير إحضـار الخشب واللبن والمسامير ، لقضى كل عاقل عليه بالجنون. فيثبت : أن بدائه العقول قاضية بوجـوب اسـتمرار هـذه الأحـوال على مناهجها الأصلية ، ومجاريها المألوفة المعتادة ، وثبت أن تجويز انقلابها عن مجاريها يقـدح في العلـوم البديهية ، فوجب أن يكون القول به باطلا.

الوجه الثـاني في بيـان أن ذلك محـال : أن نقـول : اختصاص كل جسم بصفته المعينة ، إما أن يكون لأجل أن اختصاصه بتلك الصـفة واجب ، أو إن لم يكن واجبا ، لكنه أولى من غـيره ، أو لم يحصل هـذا الوجـوب ، ولا هـذه الأولوية. فإن حصل مع الوجوب ، كـان محـالا ، وإن حصل مع الأولوية فتلك الأولوية إن كـانت لنفس الـذات ، امتنع زوالها ، وإن كان حصـولها لصـفة أخـرى ، كـان الكلام في الثاني كما في الأول ، فيلزم أن يكـون حصـول أولوية كل صفة ، لأجل تقـدم صـفة أخـرى لا إلى أول. وذلك يـوجب القول [بقدم العالم ، وهـذا يبطل القـول [1]] بـالنبوة. وأما القسم الثالث : وهو أن يقال : اختصاص كل جسم بصفته المعينة ، لأجل أن الفاعل المختـار ، خصصه بتلك الصـفة من غير مـرجح أصـلا. فنقـول : إذا جـوزتم هـذا ، فجـوزوا أيضا أن يخلق تلك المعجزة لا لمـرجح أصلا ، وذلك يقـدح في قولنا إنه إنما خلق المعجز لأجل التصديق.

وإذا ثبت هذا فحينئذ يخرج المعجز من أن يكـون دليلا على الصـدق. فالحاصل : أن اختصـاص كل جسم بصـفته المعينة. إن كان على سبيل الوجوب

---

(1) سقط (ت).

أو على سـبيل الأولوية ، امتنع حصـول انخـراق العـادات ، فتبطل المعجـزات. وإن كـان لا على سـبيل [الوجـوب ولا على سـبيل [1]] الأولوية ، فـذلك يقـدح في كــون المعجز دليلا على الصدق. والله أعلم.

---

(1) من (ل) ، (طا).

الفصل السادس

في

شبهات القائلين بأن المعجزات لا يمكن

أن يعلم أنها حدثت بفعل الله وبتخليقه. وبيان

أنه متى تعذر العلم بذلك امتنع الاستدلال

بها على صدق المدعي

أعلم [1] : أن المنكرين بينوا هذا الاحتمـال [من وجـوه :

الاحتمــال الأول [2] : قــالوا : الإنســان إما أن يكــون عبارة عن هذه البنية المتولدة من هذا المزاج المخصـوص ، وإما أن يكون عبارة عن جوهر مجرد متعلق بهذا البـدن. وليس المقصــود من ذكر هــذا الترديد : وقــوع الشك في هذه المسألة [3] بل بيـان : أن الاعـتراض قـائم على جميع التقديرات.

أما إذا قلنا : الإنسان عبـارة عن هـذا البـدن المتولد ، من هذا المـزاج المخصـوص. فنقـول : لا شك أن الأمزجة المختلفة [والأجسام لها بحسب أمزجتها المختلفة ، أحوال مختلفة ، وصــفات متباينة ، ونــرى أن الأجســام النباتية والمعدنية. لها [4]] بحسب أمزجتها المختلفة ، آثـار مختلفة ، وخــواص متباينــة. فلم لا يجــوز أن يكــون الحــال في الأمزجة الإنسانية أيضا كذلك؟

وعلى هذا التقدير ، فإنه لا يمتنع أن يقال : إنه اختص بدن هذا النبي بمزاج مخصوص ، ولأجل ذلك المزاج ، قدر على الإتيان بمثل هذه المعجزات.

---

(1) الفصل السادس في شبهات القائل (ط).
(2) سقط (ت).
(3) المسائل (ت).
(4) سقط (ت).

وإذا كان هذا الاحتمـال قائما ، امتنع القطع على أن خـالق هــذه المعجــزات هو الله تعــالى. وإما إذا قلنا : الإنســان عبارة عن جوهر النفس الناطقة المجردة. فنقــول : إنه لا يمتنع أن تكون النفــوس الناطقة يخـالف بعضـها بعضا في الماهيــة. وعلى هــذا التقــدير كـانت نفس ذلك الرســول مخالفة لحقــائق ســائر النفــوس ، فتلك النفس لحقيقتها المخصوصة قدرت على الإتيان بهـذه الخـوارق ، وإذا كـان هــذا الاحتمــال قائما ، امتنع القطع على أن خــالق هــذه المعجزات هو الله تعالى. واعلم أنه لا حاجة بالســائل إلى إقامة الدلالة على أن الأمزجة مختلفة ، وأنها مــــــــــتى اختلفت أوجبت هذه الآثار. وكــذلك فلا حاجة به إلى إقامة الدلالة على إثبــات النفــوس الناطقة ، وعلى إثبــات أنها مختلفة ، وعلى إثبـــــات أنها لما كـــــانت مختلفة ، وجب اختلاف آثارها. بل يكفي في مقام السـؤال [بيـان أن هـذا الاحتمــال [1]] قــائم في أول العقل ، وأنه مع قيــام هــذا الاحتمال ، لا يمكن القطع بـأن خـالق هـذه المعجـزات هو الله تعالى.

ثم نقــول : الــذي يزيــده تقريــرا : هو أن النـــاس مختلفون في الصفات والأحوال اختلافا عظيما.

فمنهم من يكـــون عظيم الرغبة في أحـــوال القـــوة [النطقية ، عظيم النفرة عن أحـوال القـوة [2]] الشـهوانية والغضــبية. ومنهم من يكــون بالضد منــه. والراغبــون في أحوال القـوة النطقية ، منهم من يكـون شـديد الاسـتعداد لعلم مخصوص ، وشديد البعد عن علم آخر.

وقد أشرنا إلى اختلاف هذه الأحوال في بـاب مـراتب النفوس البشرية بحسب التعقلات.

وأما الراغبون في أحوال القوة الشهوانية. فمنهم من تكون شهوته في المتناولات. ومنهم من تكون شـهوته في جمع المال. ومنهم من تكـون شـهوته في الجـود والكـرم. ومنهم من تكون شهوته في الزهد.

---
(1) سقط (ت).
(2) سقط (ت).

وأما الراغبــون في المتنــاولات فشــهواتهم مختلفة ، فكل واحد منهم يشـــتهي نوعا آخر من الطعـــام ، ويبغض النوع الآخر.

وأما الراغبــون في جمع المــال فهم أيضا مختلفــون ، فمنهم من يحب العقـــارات ، ومنهم من يحب المـــراكب الجميلة ، والثيـاب الحسـنة. ومنهم من يحب أثـاث الـبيت ومنهم من يحب جمع المال ودفنه في الأرض.

وأما الراغبــون في الجــود والكــرم ، فمنهم من يحب الإطعـام ، ولا يحب بـذل النقــود ، ومنهم من يســهل عليه بذل النقود ، ولا يحب الإطعام.

وأما الراغبون في الزهد ، فمنهم من يكون زاهدا في أمــوال النــاس ، فــاجرا في الفــروج ، ومنهم من يكــون مقــداما على القتل [1] والإيــذاء ، ممتنعا عن الفــواحش ، ومنهم من يكــون عظيم الفحش باللســان ، إلا أنه يكــون بعيدا عن القتل وإفساد المال.

واعلم أن تمام الكلام في تفاصيل أحــوال النــاس في الصـفات : محـال. إلا أن التنبيه على هـذه الأقسـام يكفي في تنبه العقل لتمام هذه الأقسام.

وإذا ثبت هــذا ، فنقــول : اختلاف النـــاس في هـــذه الصفات لا بد وأن يكون ، إما لاختلاف جــواهر النفــوس أو إن كـــانت [النفـــوس متســـاوية في تمـــام الماهية إلا أن اختلاف هـذه الآثـار إنما كـان لاختلاف [2]] الأمزجة والآلات البدنية. وعلى كلا التقديرين [3] فإنه لا يمتنع حدوث إنســان مخـالف لسـائر النـاس ، إما في جــوهر النفس ، وإما في الآلات البدنية ، والتركيبـــــات المزاجيـــــة. ولأجل تلك الخصوصية ، قدر على الإتيان بما يعجز عنه غيره.

الاحتمال الثـاني : إنا نشـاهد الأدوية المختلفة مختلفة في التأثيرات على ما سيأتي في شرح هذا الباب ـ

(1) التعبد (ت).
(2) سقط (ت).
(3) وعلى هذه التقديرات (ت).

على سبيل الاستقصاء ــ في بـاب «السـحر المـرتب على قوى الأدوية» ومن جملة هذه الخواص. حجر المغناطيس. والفلاسفة أطنبوا في هذا البـاب ، وحكـوا تـأثيرات عجيبة غريبــة. وهب أنا لا نعــرف صــدقهم فيما قــالوه ، لكنا لا نعـرف أيضا كـذبهم فيما قـالوا ، بل يجب علينا أن نتوقف في التصــديق والتكــذيب [وأن نجــوز الاحتمــال] [1] في الكل. وإذا ثبت قيام هذا الاحتمال ، فلم لا يجوز أن يقال : إن مدعي الرسالة وجد دواء اسـتعمله في نفسه أو غـيره أفـاده الفائـدة المخصوصــة؟ ومع قيـام هـذا الاحتمـال ، فسدت دلالة المعجز على صدق لرسول.

فإن قالوا : هذا مدفوع من وجوه :

الأول : إنا لو جوزنا حصــول دواء يصــير مســتعمله ، قـــــادرا على قلب العصا ثعبانا ، وعلى فلق البحر ، وعلى إظلال السحاب [2] فجوزوا وجود دواء من استعمله قدر به على تخليق السموات والأرضين. ومعلوم أن من جوز ذلك فقد خرج عن العقل.

والثـاني : إن أكـثر [3] هـذه الخــواص المــذكورة في الكتب ، لما جـرّبت وجـدت باطلـة. وهـذا يـدل على أنها أكاذيب ، وليس لشيء منها حقيقة.

الثـالث : إنه لو حصل هـذا الـدواء ، لعرفه غـيره [ولو عرفه غـــيره [4]] لقـــدر على أن يـــأتي بمثل ما أتى به الرســول عليه‌الســلام ، ولحصــلت المعارضة ، فلما لم تحصل ، علمنا أنه من عند الله.

[الرابع : إن الاطلاع على هذا الـدواء ، إن كـان حاصلا لغيره ، وجب أن يقـدر الغـير [5]] على معارضـته ، وإن لم يكن حاصلا لغيره ، كان اختصاصه

(1) سقط (ت).
(2) الجبل (ت ، ط).
(3) أكثر الناس (ت).
(4) سقط (ل) ، (طا).
(5) سقط (ت).

بمعرفة خاصــية ذلك الــدواء ، شــيئا على خلاف العــادة ، فيكون معجزة ، ويكون صاحبها صادق اللهجة.

قلنا : أما الجــواب عن الأول : أن نقــول : المقــرون بمعجزات الأنبياء. قاطعون بأن أحـدا من الأنبيـاء لم يقـدر على الإتيـــان بخلق الســموات والأرضـــين على ســبيل المعجزة. فثبت : أن الاتفاق حاصل على جميع التقـديرات بـأن القـدرة على الإتيـان بـالمعجزات ، لا تـوجب القـدرة على خلق السموات والأرضين ، وإذا كان هذا الفرق واجبا ، فلم لا يجــوز مثله في الــدواء؟ وهو أن يقــال : لا يمتنع وجـود دواء يفيد القـدرة [على المعجـزات ، ويمتنع وجـود دواء يفيد القدرة [1]] على خلق السموات والأرضين.

وتمام الكلام أنه يحصل في كل مقام طرفان متباينان ، وأوســاط متشـابهة. فحصـول دواء يـوجب قلع الأفلاك ، وانتشار الكواكب مفقـود وحصـول دواء يـوجب زيـادة في قوة النفس والبدن موجود.

وأما معجـــزات الأنبيـــاء ، فلم يظهر أنها من القسم الأول ، أو من الثاني ، فحينئذ يبقى الشك قائما.

وأما الجــواب عن الثــاني : وهو قوله : «أكــثر هــذه الخواص أكاذيب» فنقول : كما لا يمكننا الجزم بصـحة كل ما ذكرتموه. كذلك لا يمكننا الجـزم بفسـاده ، بل الـواجب الإقــرار بقيــام الاحتمــال. وقد صــنّف أبو بكــر. أحمد بن وحشــية. كتابا في التعفينــات ، وذكر فيه أشــياء متولــدة التعفينات. ويدعي حدوث آثار عجيبة. منها. ولم يـدل دليل ولا شبهة على كونها باطلة. فوجب التوقف فيها.

والجواب عن الثالث : إنه لعله اختص هو بمعرفة ذلك الدواء ، وهـذا غـير ممتنع في العقـول ، أو لعله وإن عرفه غيره ، إلا أن ذلك الغير ، حصل له ما يمنعه من اسـتعمال ذلك الدواء ، أو من إظهاره.

---

(1) من (ل) ، (طا).

والجـواب عن الرابع : وهو قوله : «اختصاصه بمعرفة ذلك الدواء ، يوجب أن يكون معجزا» فنقول : هذا باطـل. لأن حصـول إنسـان في كل عصر يختص بمعرفة أشـياء لا يعرفها غيره : أمر معتاد ، وإذا كان هذا معتادا ، فقد خـرج ذلك عن أن يكون معجزا.

فهذا تمام القول في هذا السؤال.

الاحتمال الثالث : أن يقـال : إن أربـاب الملل والنحل أطبقوا على إثبـات الجن والشـياطين ، واتفقـوا على أنهم يقـدرون على الإتيـان بما يعجز عنه البشـر. وأيضا : فهب أن أربـــاب الملل لم يتفقـــوا على هـــذا المعـــنى ، إلا أن تجويزه قائم في أول العقل. وإذا كان كذلك ، فبتقـدير أن يصح ذلك ، لم يمتنع [أن يصح [1]] أن يكـون الفاعل لهـذه المعجزات واحدا من الجن ، أو الشياطين. ومع قيـام هـذا الاحتمال ، كيف يمكن الجـزم بـأن فاعل هـذه المعجـزات هو الله تعالى؟ والعجب : أن الناس يجوزون دخول الجني في بـــدن المصـــروع ، ويجـــوزون أن يتكلم [الجـــني على لسـان المصـروع [2]] وأنه يخـبر عن الغيـوب على لسـان المصروع. فلما جوزوا ذلك ، فلم لا يجوزون أن الذئب لما تكلم مع الرسول عليهالسـلام ، أو الجمل [لما تكلم معه [3]] أو الـذراع المسـموم لما تكلم معه ، فـذلك الكلام إنما حصل لأجل [أن الجـــــني نفذ في بطن ذلك [4]] الــــذئب والجمل والذراع وتكلم؟ ومع قيـام هـذا الاحتمـال ، فكيف قطعوا بأنه معجز حصل بخلق الله تعالى؟

ولم لا يجوزون أن يقال : إن انقلاب العصا حية ، كان من هذا الباب؟ وأيضا : فلم لا يجوزون أن [يقـال : إن [5]] فصاحة الجن ومردة الشياطين كـانت وافية بمثل فصـاحة القرآن ، فأتوا بهذا القرآن من عند أنفسهم ، وألقوه

---

(1) من (ت).
(2) يتكلم على لسان (ت).
(3) من (ل) ، (طا).
(4) سقط (ت).
(5) من (ط).

على الرسـول؟ [ومع هـذا الاحتمـال ، فكيف يمكن القطع بأنها من فعل الله؟ [1]].

واعلم : أن هـذا السـؤال : قد ذكـره الله تعـالى في القرآن ، فقـال في سـورة الشـعراء : (**وَإِنَّهُ لَتَنْزِيـلُ رَبِّ الْعالَمِينَ ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ، عَلى قَلْبِـكَ لِتَكُـونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ**) [2].

ثم قال بعده : «وما تـنزلت به الشـياطين [وما ينبغي لهم وما يســتطيعون. إنهم عن الســمع لمعزولــون» والتقدير : [إنه لما ادعى [3]] أنه تنزيل رب العالمين ، نزل به الروح الأمين على قلبه. فكأن قائلا قـال : ولم لا يجـوز أن يقال : إنه من تنزيل الشياطين؟ فلهـذا السـبب قـال : «وما تـنزلت به الشـياطين [4]» ثم إنه أجـاب عنه بقوله : (**هَلْ أُنَبِّئُكُمْ : عَلى مَنْ تَنَزَّلُ الشَّـياطِينُ؟ تَنَـزَّلُ عَلى كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ. يُلْقُونَ السَّمْعَ ، وَأَكْثَرُهُمْ كاذِبُونَ**) [5].

وستعرف حقيقة هذا الجواب بعد ذلك.

واعلم أن كفـار قـريش كـانوا يؤكـدون هـذا السـؤال بوجه آخر ، فيقولــون : إنه من المشــهور عند جمهــور العرب : أن لكل شاعر صاحبا من الجن يعينه على الشعر ـ ويهديه إلى دقائقه ، ويرشده إلى مضايقه. فقالوا لمحمد عليه‌السلام : لما كان هذا مشهورا في حق الشعراء ، فلم يجـوز مثله في حقـك؟ فأجـاب عنه في آخر هـذه الآيـات بقوله : (**وَالشُّـعَراءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغـاوُونَ**) وسـتعرف حقيقة هذا الجواب في الفصول الآتية. والمقصود هاهنا : بيان أن هذا السؤال مشهور ، مذكور من أول الأمر.

---

(1) من (ل) ، (طا).
(2) الشعراء 192 ـ 194.
(3) من (ل) ، (طا).
(4) سقط (ت).
(5) الشعراء 220 ـ 222.
(6) الشعراء 223.

فإن قالوا : هذا مدفوع من وجوه :

الأول : إن الأنبيــاء عليهمالســلام ، إنما جــاءوا بلعن الشــياطين والجن والأبالسة ، فكيف يعقل كــون الأبالسة أعوانا لهم في تقرير المعجزات؟

والثـاني : إنه لو فعل الجـني ذلك ، لـوجب على الله تعالى أن ينصر إنسانا يأتي بمعاصيه ، لئلا يحصل التلبيس. وحيث لم يفعل ، علمنا أنه ليس من فعل الجن ، بل من فعل الله تعالى.

الثالث : إن الجن لم يبلغوا في القـدرة إلى هـذا الحد العظيم. إذ لو قــدروا عليه ، لــوجب أن يصل منهم الشر العظيم إلى الأنبيــاء والعلمــاء الــذين يشــتغلون بلعنهم ، وسوء القول فيهم.

قلنا : أما الجــــواب الأول فضـــعيف : لأنه لا يبعد أن يقال : إنهم لشدة رغبتهم في إبقـاء الشـبهات والأباطيل ، يتحملــون ذلك الطعن واللعن ، ومع ذلك فيعينــون هــؤلاء الـدعاة على سـبيل الكـذب ، ليحصل غرضـهم من تـرويج هـذه الشـبهات. وأيضا : فلعل المـراد بهـذا اللعن : طائفة منهم ، والآتون بهذه المعجزات : أقوم آخرون.

وأما الجواب الثاني : فضعيف أيضا لأنه مع قيـام هـذا الاحتمال أعني كون هذه المعجزات أفعـالا للجن. لو جـزم المكلف بكونها صادرة من الله تعالى ، لكان التقصــير من المكلف ، حيث جزم لا في موضع الجزم. وهـذا كما قلنا : في إنــزال الآيــات المتشــابهة ، فإنها وإن كــانت عظيمة الإبهـام لهـذه الأباطيل ، إلا أنه لم يقبح صـدورها من الله تعالى ، لقيام الاحتمال فيها ، فكذا هاهنا.

وأما الجــــواب الثــــالث فضـــعيف : لأن الأنبيــــاء عليهمالســلام أطبقــوا على إثبــات القــوة العظيمة لهم. فإنكار هذه القوة يوجب تكـذيب الأنبيـاء. وذلك من أعظم المطاعن في نبوتهم.

الاحتمال الرابع : قالوا : أكثر أهل الـدنيا أطبقـوا على إثبات الملائكة.

والقــرآن دل على أن بعد الإيمــان بالله تعــالى ، لا يجب الإيمان بشـيء آخر ، إلا بالملائكـة. فقـال : (**وَالْمُؤْمِنُـونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُـلِهِ**) [1] والقـرآن دل أيضا : على أنهم أصحاب القدر الظاهرة ، والقــوى الغالبة ، فإن جبريل عليه‌السلام قلع مدائن قـوم لـوط من قعـور الأرض ، ورفعها إلى قــريب من الســماء ، ثم رماها على الأرض. وأيضا : القرآن [2] يـدل على أن القـرآن إنما وصل إلى محمد عليه‌السلام من قبل جبريل ، فإنه قـال : (**قُـلْ مَنْ كـانَ عَـدُوًّا لِجِبْرِيـلَ ، فَإِنَّهُ نَزَّلَـهُ عَلى قَلْبِـكَ**) [3] وقال في سورة الشعراء : (**نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ. عَلى قَلْبِكَ**) [4] وقـال : (**وَاللَّيْـلِ إِذا عَسْـعَسَ ، وَالصُّـبْحِ إِذا تَنَفَّسَ ، إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ**) [فبين أن هذا القــرآن إنما وصل إلى محمد عليه‌السلام بواسطة رسـول كـريم [5]] [6] وقـــال أيضا : (**عَلَّمَــهُ شَــدِيدُ الْقُــوى. ذُو مِــرَّةٍ فَاسْتَوى**)» [7].

إذا عرفت هذا فنقول : إنا قبل العلم بعصمة الملائكة عن القبـائح والأكـاذيب والأضـاليل ، نجـوز أن تكـون هـذه المعجـــــزات ، وإنما ظهــــرت على الأنبيــــاء من قبلهم وبإعــــانتهم ، وعلى هـــذا التقـــدير فلا يبقى في هــــذه المعجــــزات فائــــدة البتة ، ما لم نعلم كــــون الملائكة معصــومين من الأباطيل والأكــاذيب. والعلم بعصــمتهم لا يحصل من الدلائل العقلية ، بل من الدلائل النقليــة. فعلى هذا يتوقف حصول العلم [بعصمتهم على العلم [8]] بصــحة الدلائل النقلية [والعلم بصحة الدلائل النقلية يتوقف على العلم بصدق الرسل [9]] ، في ادعاء

(1) البقرة 285.
(2) في (ت) : تكرير.
(3) البقرة 97.
(4) الشعراء 193 ـ 194.
(5) التكوير 17 ـ 19.
(6) سقط (ل) ، (طا).
(7) النجم 5 ـ 6.
(8) سقط (ت).
(9) من (ط).

الرسالة. والعلم بصدقهم يتوقف على عصمة الملائكة ، وذلك دور ، والدور باطل.

والذي يقرر هذا السؤال وجهان :

الأول : إن الناس اتفقوا على وجود شيء قادر قاهر مستول على هذا العالم ، وهو المسمى : «إبليس» وأنه لا يدعو إلا إلى الأباطيل والكفر ، واتفقوا أيضا على وجود شيء قادر قاهر يدعو إلى الخير والصلاح والدين. فإذا ظهر على يد الرسول هذا المعجز ، فكيف يعرف أنه من إعانة الأرواح الطاهرة المطيعة ، وليس من إعانة ذلك الروح المفسد المؤذي؟

والوجه الثاني : إنا نورد هذا السؤال على عبارات الصائبة والفلاسفة. وذلك لأن الكل اتفقوا على [إثبات الأرواح الفلكية ، واتفقوا عليها [1]] أن لكل واحد منها نوعا آخر من التأثيرات في هذا العالم [2] والشرائع أيضا ناطقة بذلك. فإنهم أثبتوا ملكا هو ملك الجبال ، وملكا آخر ، هو ملك البحار ، وملكا ثالثا ، هو ملك الأمطار ، ورابعا هو ملك الأرزاق ، وخامسا هو ملك الموت ، وسادسا هو ملك الحرب والقتل. والهند اتفقوا على ذلك ، على ما شرحنا مذاهبهم في هذا الباب. وإذا كان الأمر كذلك ، فلم لا يجوز أن تكون هذه المعجزات من أفعال هذه الأرواح؟ بل نقول : إن هذا القول هو القول المتفق عليه بين الصائبة والفلاسفة ، وأهل الهند وأصحاب الطلسمات. وإذا كان هذا قولا متفقا عليه بين هذه الفرق فما لم تذكروا في إبطاله دليلا ، لم يحصل المقصود البتة.

الاحتمال الخامس : أن نقول : اتفقت الفلاسفة على أن للأجرام الفلكية ، والاتصالات الكوكبية تأثيرات مخصوصة في أحوال هذا العالم ، وقد اشتهر في ألسنة [3] المنجمين : أن للكواكب الثابتة : عطايا عظيمة في السعادة

---

(1) سقط (ل) ، (طا).

(2) في هذه الحالات (ت).

(3) الألسنة (ل) ، (طا).

والنحوسة ، والـــذكاء والبلادة ، واتفقـــوا أيضا على أن للقرانات آثارا عظيمة في هذا البـاب. واتفقـوا على أنه لا تختلف أحوال تلك القرانـات [إلا [1] بسـبب وقـوع الثـوابت في البيوت المناسبة لها. واتفقوا على أن لسهم السـعادة تـأثيرا قويا في إعطـاء السـعادات ، ولسـهم الغيب تـأثيرا قويا في إعطاء [المعارف الحقة والوقوف على المغيبـات [2]] وعلماء الأحكـام من الزمـان الأقـدم إلى عهـدنا هـذا ، مصرون على صحة هذه الدعاوى ، وجازمون بـأن كل من جرب أحـوال الطوالع ، علم يقينا أن لهـذه الأسـباب آثـارا قوية في هذا الباب.

إذا عـرفت هـذا فنقـول : نحن لا نـدعي صـحة هـذه الأصول ، ولا ندعي [3] أنها معلومة أو مظنونة ، بل نقول : لا أقل من أن يكون احتمال أن يكون الأمر على ما قـالوه قائما. وبتقدير أن تصح كل هذه الأشـياء أو بعضـها. فإنه لا يمتنع أن يكـون اختصـاص مـدعي النبـوة والرسـالة بهـذه المعجـزات ، إنما كـان لأجل اشـتمال طـالع مولـده على حالة من هـذه الأحـوال. فلعله وقع سـهم السـعادة وقوعا عجيبا يقتضي حصـول هـذه السـعادات. ولعله وقع سـهم الغيب في طالعه وقوعا يقتضي قدرته على الإخبـــار عن الغيوب.

وأنا أقـول : إني قد رأيت إنسـانا لم يتفق في طـالع مولده شيء من الأشياء الكاملة ، إلا أنه كانت «الشـعري اليمانيـــة» واقعة على درجة تاســعة. فلا جـــرم بلغ في العلـــوم النقلية والعقلية مبلغا عاليا ، من غـــير حاجة إلى تحمل تعب في المطالعة والتحصيل.

وإذا ثبت أن هـذا الاحتمـال قـائم ، ظهر أنه لا سـبيل البتة إلى القطع بـأن هـذه الخـوارق الـتي ظهـرت على الأنبياء : من فعل الله تعالى.

وحكى «محمد بن زكريا الرازي» في بعض كتبه : أنه رأى رجلا يهوديا ، كـان يسـتخرج الخـبيء والضـمير على أحسن الوجوه ، وبقي على تلك الحالة

---

(1) من (ل) ، (طا).

(2) من (ط ، ل).

(3) ولا نـدعي انتهاؤها إلى العلم والظن ، ولا أقل من يكـون احتمـال الأمر ... الخ» (ت).

[ســـنين. ثم زالت عنه تلك الحالة [1]] قـــال : فـــأخبرني جماعة من المنجمين : أن الجـان يخـبر ذلك الرجـل. لأنه وقع في قســـــمه ، ما يـــــوجب التكهن. فلما زالت تلك القسمة ، زالت تلك الصفة عن ذلك الرجل.

الاحتمال السـادس : اتفقت الفلاسـفة والصـائبة على أن الأفلاك والكـــواكب أحيـــاء ناطقة ، مطلعة على جميع أحوال هذا العالم. وفي النـاس من يـدعي : أن الرجل إذا واظب على قـــــراءة رقى مخصوصة [أياما مخصوصة [2]] على شرائط مخصوصة ، فإنه يتجلى له روح ذلك الكوكب ، ويعينه على مقاصـــــده وأغراضـــــه. وكتب أصـــــحاب الطلسمات في دعوة الكواكب مملوءة من هذه الكلمات.

إذا عـــرفت هـــذا الكلام فنقـــول : إنه وإن لم يثبت بالدليل صحة ما ذكروه ، إلا أنه لا أقل من الاحتمـال. ومع قيام هذا الاحتمال ، لا يمكن القطع بأن خـالق المعجـزات هو الله تعـالى. بل [لا يمتنع أن [3]] يكـون فاعلها هو هـذه الكواكب ، ومن نظر في كتب السحر والطلســمات ، رأى حكايات عجيبة في هـذا البـاب. وكتـاب «تنكلوشـا» كتـاب مشهور ، موجـود في أيـدي النـاس ، وفيه من هـذا البـاب شيء كثير ، وقول من يقول : إنه من باب الخرافات كلام ما به بأس ، إلا أنه لا يـدفع السـؤال. لأن السـائل لا حاجة به إلى إقامة [الـدليل على صـحة ما ذكـره في السـؤال. وإنما المجيب هو المحتـــاج إلى إقامة [4]] الدلالة على أن ذلك الوجه محال باطل قطعا.

واعلم أن الفرق بين هذا السؤال ، وبين ما قبله :

أما في السؤال الأول جعلنا الكواكب ، موجبة بالـذات ، لهـــذه الآثـــار العجيبة ، بحسب الشـــرائط المختلفة ، والأشكال الفلكية المتعاقبة.

---

(1) سقط (ت).
(2) سقط (ل) ، (طا).
(3) سقط (ت).
(4) من (ل) ، (طا).

وأما في هـذا السـؤال فقد جعلنا الأفلاك والكـواكب ، أحياء ناطقة ، مختارة في الفعل والترك.

والاحتمــال الســابع : اتفقت الفلاســفة على إثبــات العقول والنفـوس. فقبل إقامة الدلالة على إبطـال القـول بها ، كان احتمال وجودها قائمـا. وعلى هـذا التقـدير ، فلم لا يجوز أن يكون فاعل هـذه المعجـزات هو هـذه العقـول والنفوس؟ والفرق بين هذا السؤال [وبين سـؤال الملائكة : هو [1]] أن الملائكة عند المتكلمين شـــيء مغــاير لهـــذه العقول والنفوس ، فأوردنا سـؤال الملائكة على حسب ما يعتقدون [في وجود الملائكة [2]] وأوردنا هذا السؤال هاهنا على حسب مذاهب الفلاسفة في العقول والنفوس.

الاحتمال الثـامن : أن نقـول : لا شك أن أجسـام هـذا العـالم العنصـري ، مشـتركة في الهيـولى. وتلك الهيـولى قابلة لجميع الصـور والأعـراض على البـدن. وإذا ثبت هـذا فنقــول : اختصــاص كل واحد من هـذه الأجســام بصــفته المعينة [وصـــورته المعينة ، إما أن يكـــون لأجل أن ذلك الجسم كان أولى بقبول تلك الصفة والصـورة من سـائر الأجسام أو لم يكن كذلك. [3]] والثاني باطـل. وإلا لـزم أن يكون اختصاص ذلك الجسم بتلك الصفة مع كونه مســاويا لسائر الأجسـام في القبـول ، وفي عـدم الأولوية ، يكـون رجحانا ، لأحد طـــرفي الممكن على الآخر ، لا لمـــرجح ، وهو محـال. ولما بطل هـذا القسم ، ثبت أن القسم الأول حــق. فنقــول : واختصــاص ذلك الجسم بـذلك الاسـتعداد الخــاص ، لا بد وأن يكــون لأجل اسـتعداد آخر ؛ إلى غــير النهاية ، فتلك الاستعدادات إن حصلت دفعة واحدة ، لــزم حصول أسـباب ومسـببات لا نهاية لها ، دفعة واحـدة. وهو محال ، وإن حصلت على سـبيل التعـاقب ، وهو أن يكـون كل اســتعداد ســابق ، علّة لحصــول الاســتعداد اللاحق ، فحينئذ يكون حصول هذا

(1) من (ل) وفي (ط) : هذا السؤال وما قبله (3).
(2) سقط (ت).
(3) من (ط) ، (ل).

المعجز [1] المعين الـذي هو فعل خـارق للعـادة من لـوازم الأحوال السالفة ، التي لا أول لها. وحينئذ تخرج عن كونها دالة على الصدق.

والحاصل : أنه إن كـان ذلك الجسم مسـاويا ، لسـائر الأجسام ، وكان ذلك الوقت مساويا لسـائر الأوقـات ، في قبــول ذلك الحـادث المعين ، فحينئذ قد تــرجح الممكن لا لمـرجح. وإذا جـاز هـذا ، فلم لا يجـوز حـدوث المعجز ، لا لغـــرض أصـــلا؟ وذلك يبطل القـــول بدلالة المعجز على الصدق.

وأيضا [2] : إما أن يتوقف حـــدوث ذلك الحـــادث على كـــون ذلك الجسم موصـــوفا بـــذلك الاســتعداد الخــاص ، فحينئذ يكــون حــدوث هــذا المعجز من لــوازم الأحــوال السـالفة. وعلى هـذا التقـدير ، فإنه يخـرج عن كونه دليلا على صدق المدعي.

وطريق ضبط هذه الاحتمالات أن نقـول : فاعل هـذه المعجزات ، إما أن يكون هو النبي أو غيره. فـإن كـان هو النبي ، فيحتمل أن يكون اقتـداره على خلقها لأجل مزاجه المخصوص ، وأن يكون لنفسه المخصوصـة. وأما إن كـان غـيره فـذلك الغـير ، إما أن يكــون جــوهرا جســمانيا [أو جــوهرا مجــردا. فــإن كــان جســما فهو إما أن يكــون [3]] جسما ، عنصريا وهو الدواء المخصــوص ، أو جســما فلكيا وهو القرانــات ، والاتصــالات الحاصـلة بحسب السـيارات والثــوابت ، أو ممزوجا من القســمين ، أو جســما مغــايرا لهـذين القسـمين ، وهو الـذي يقـال : إن الملائكة أجسـام نورانية علوية قـادرة على الأعمـال الشـاقة. وأما إن كـان ذلك الغـــــير روحانيا ، فإما [أن تكـــــون [4]] هي الأرواح السفلية ، وهي الجن الشياطين. أو الأرواح العلوية ، وهي : العقول والنفوس. والله أعلم.

(1) هذه المعجزات (ط ، ت).
(2) من (ط) ، (ل).
(3) من (ل) ، (طا).
(4) من (ل) ، (طا).

الفصل السابع

في

حكاية شبهات القائلين بأن على تقدير أن يثبت أن خالق المعجزات هو الله سبحانه وتعالى إلا أن ذلك لا يدل على أنه تعالى انما خلقها لأجل تصديق المدعي للرسالة

فالشبهة [1] الأولى : أن يقال : الفعل إما أن يتوقف على الدواعي أو لا يتوقف. فإن توقف الفعل على الدواعي ، فصدور الفعل منا يتوقف على حصول الدواعي لنا. وحدوث تلك الدواعي يكون من الأسباب العالية ، وحينئذ تكون جميع القبائح الصادرة من العباد ، معلولة وموجبة عن فعل الله تعالى ، وفاعل السبب فاعل للمسبب ، فحينئذ يكون فاعل جميع القبائح هو الله تعالى وتقدس. وإذا ثبت هذا ، فحينئذ لا يمتنع من الله تعالى إظهار المعجز على يد الكاذب. وعلى هذا التقدير فإنه لا يبقى المعجز دليلا [على الصدق [2]] على القسم الأول.

وأما القسم الثاني وهو أن صدور الفعل عن القادر لا يتوقف على انضمام الدواعي إليه. فنقول : فعلى هذا التقدير لا يمتنع أن يقال : إنه تعالى خلق هذا المعجز. لا لشيء من الدواعي والأغراض أصلا. وإذا كان هذا الاحتمال قائما ، امتنع القطع بأنه تعالى ما خلق هذا المعجز ، لغرض تصديق المدعي ،

---

(1) عنوان الفصل في ت هكذا :

«على تقدير سبب أن خالق المعجزات هو الله سبحانه وتعالى ، إلا أن ذلك لا يدل على أن ذلك خلقه لأجل تصديق المدعي للرسالة» : الفصل السادس ... الخ».

(2) من (ل) ، (طا).

لأنه لما بطل أصل التعليل [المكيف بالكيفية المخصوصة [1]] [فقد بطل [2] التعليل].

الشبهة الثانية : إنا قد ذكرنا الـدلائل الكثـيرة على أنه يمتنع أن تكـــون أفعـــال الله تعـــالى وأحكامه ، معللة بـــالأغراض والمقاصد ، وعلى هــذا فيمتنع أن يقــال : إنه تعالى إنما خلق المعجز لأجل تصديق المدعي.

الشبهة الثالثة : هب أن أفعال الله تعالى وأحكامه قد تكـون معللة بالـدواعي والأغـراض [إلا أنه قد تكـون أيضا غــير معللة بالــدواعي والأغــراض [3]] والــدليل عليه : أن القول بإثبات النبوة ، فرع على إثبات حدوث العالم [وهذه القاعـدة لا يمكن تقريرها ، إلا إذا قلنا : إنه تعـالى خصص إحـداث العـالم [4]] بـوقت معين ، لا لمخصص ولا لمـرجح البتة. وهذا يقتضي القطع بأن الله تعالى قد يفعل الفعل ، لا لغـرض ولا لـداع أصـلا. وإذا ثبت هـذا ، فلم لا يجـوز أن يكون خلق المعجزات من هذا الباب؟ وعلى هذا التقـدير ، لا يـدل المعجز [5] على التصـديق ، فنفتقر هاهنا إلى بيـان أن تخصـيص إحـداث العـالم بـالوقت المعين ، لا يمكن أن يكون معللا بشيء من الأغراض والدواعي. والدليل عليه : أن اختصــاص ذلك الــوقت بــذلك الغــرض المعين. إما أن يكون لذاته أو لغيره. ولا جائز أن يكون لذاته. لأنه لو جــاز أن يختص ذلك الوقت بذلك الغرض المعين لذاته ، فحينئذ لم يبعد أن يختص ذلك الوقت بسائر الآثـار المخصوصة به وإذا جاز ذلك لم يمتنع أن يقال : المقتضي لحدوث العـالم في ذلك الوقت هو نفس ذلك الوقت. وعلى هـذا التقـدير فإنه لا يمكن الاستدلال بحدوث العالم على وجود الصـانع. وأما إن كـان اختصــاص ذلك الــوقت بتلك الخاصــية ليس لذاته ، بل لأجل أن فاعل العـــالم ، خصص ذلك الـــوقت بذلك الغرض ، وبتلك

---

(1) سقط (ل) ، (طا).
(2) بطل أصل (ط).
(3) من (ل) ، (طا).
(4) سقط (ت).
(5) فلا دليل في المعجزة (ت).

المصـلحة ، عـاد الكلام في تخصـيص ذلك الـوقت بـذلك الغـرض. ويلـزم التسلسل ، وهو باطـل. ولما بطل هـذان القسمان ، ثبت : أن القـول بحـدوث العـالم ، لا يتم لنا إلا إذا قلنا : إن الفاعل المختـار يفعل الفعل لا لغـرض [ولا لمـرجح [1]] أصـلا. وإذا ثبت هـذا ، فحينئذ يمتنع القطع بأنه تعـالى إنما خلق هـذا المعجز ، في هـذا الـوقت لغـرض التصديق.

الشبهة الرابعة : هب أنه لا بد لله تعـالى في كل فعل من غرض معين ، ومن حكمة معينة ، فما الـدليل على أنه لا غـرض لله تعـالى من فعل هـذا المعجز إلا تصـديق هـذا المـدعي؟ فـإن في الأغـراض كـثرة. وأقسـام حكمة الله تعالى في تدبير هذا العالم لا محيط بها أحد البشر.

ثم إنا نذكر احتمالات أخرى غير ما ذكرتم :

فالاحتمـال الأول : إنه لا شك أن هـذه الحـوادث المعتادة منتهية إلى أول. وإلا لزم القول بحـدوث حـوادث لا أول لها ، وذلك يـوجب قـدم العـالم [وقـدم العـالم [2]] يقـدح في إثبـات الفاعل المختـار ، والقـدح في الفاعل المختار يمنع من القول بصحة النبوة. فثبت : أنه لا بد من الاعتراف بوجوب انتهاء هـذه الحـوادث المعتـادة إلى أول ومبدأ. فهذا النوع من الحوادث ابتدأ في ذلك الـوقت ، ثم استمر بعده على نسق معلوم. إذا ثبت هـذا فنقـول : لعل هذا الذي حدث الآن ابتداء عادة ستصير عـادة مسـتمرة ، بعد ذلك. فإن قالوا : لما شاهدنا أن هذا الشيء لم يحدث بعد ذلك ، علمنا أنه ليس حدوثه لأجل أنه ابتداء عادة.

قلنا : العـادات قد تكـون متكـررة في أزمنة متقاربة وقد تكـون متكـررة في أزمنة متباعـدة. مثل : إن العـادة جارية بحدوث الصيف في كل سنة مرة واحدة ، وبحـدوث قـران العلـويين في كل عشـرين سـنة مـرة واحـدة. فلم يلزم من

---

(1) من (ط) ، (ل).

(2) وهو (ت ، ط).

عدم حدوث مثل هذا الحادث بعد هذه المدة ، أن لا يكـون حدوثه لأجل إنه ابتداء عادة؟

الاحتمـال الثـاني : لعله حـدث لأجل أنه تكرير عـادة متباعدة. مثل : ما ضربنا من الأمثلة ، ومثل : أن الكواكب الثابتة تنتهي إلى أول بـــرج الحمل في كل ســـتة وثلاثين ألف سنة مرة واحدة. فلعل هذا الحادث الذي حدث ، إنما حدث لأنه تكرير عادة متطاولة متباعدة.

الاحتمال الثالث : لعله إنما حدث معجـزة لنـبي آخر ، أو كرامة لـــولي [1] آخر ، في طـــرف آخر من أطـــراف العالم. فاتفق كلام هذا الكاذب ودعـواه في ذلك الـوقت ، فحدث هذا المعجز على وفق دعواه ، لهذا السبب.

الاحتمال الرابع : قد ثبت أنه تعالى قد يقـوي الشـبهة في بعض المواضع ، حـتى أن المكلف إذا احـترز عن تلك الشـبهة القوية بالكد العظيم والعنـاء الشـديد ، اسـتوجب الثناء العظيم. فههنا إذا خلق الله تعالى هذا المعجز عقيب دعـوى ذلك الشـخص ، أوهم حدوثه عقيب دعـواه إنه إنما حدث تصديقا له في دعــواه. لكن العاقل لما علم أن ذلك وإن كان موهما. لكنه غير مـوجب [للتصـديق [2]] لاحتمـال أنه تعـــالى إنما أحـــدث ذلك المعجز ، عقيب دعـــواه [3] تشديدا على المكلف وتقوية للشبهة عليه. فإذا عرف هـذا الاحتمـــال ، ولم يحمله على التصـــديق اســـتحق به مزيد الثـواب ، حيث احـترز عن هـذه الشـبهة القويـة. فيكـون المقصود من إظهـار المعجز ذلـك. ألا تـرى أن الله تعـالى أنــزل المتشــابهات الكثــيرة في كتابه ، ولا مقصــود منها سوى ما ذكرناه. فكذا هاهنا.

الاحتمال الخامس : لعل هذا النبي كــان قد علم ، إما بواسطة علم

---

(1) الأســتاذ أبو عبد الله الحليمي من أهل الســنة ، وجمهــور المعتزلة ينفـون الكرامـات عن الأوليـاء : بأنه لو ظهـرت الخـوارق من الأوليـاء ، لالتبس النـبي بغـيره ، لأن الخـارق إنما هو المعجـزة. وبأنها لو ظهـرت على أيديهم لكثرت بكـثرتهم ، وخـرجت عن كونها خارقة للعـادة [تحفة المريد على جوهرة التوحيد ص 185 طبعة الأزهر].

(2) من (ل) ، (طا).

(3) دعوى ذلك المدعي (ت).

النجــوم ، أو بواســطة علم الرمل [1] أو بواســطة تعبــير الرؤيا أن الحادث الفلاني ، الخارق للعـادة ، سـيحدث في اليوم الفلاني ، والناس كانوا غافلين عنه ، ثم إنه في ذلك اليوم ادعى النبوة ، وادعى حـدوث ذلك الحـادث المعجـز. فلما حـدث على وفق دعـواه ، ظن النـاس أنه إنما عرفه بإلهام الله تعالى وإخباره.

الاحتمال السادس : لعلّه تعالى إنما خلق ذلك المعجز في ذلك الــوقت [لأنه تعــالى إن خلق ذلك المعجز ، في ذلك الـوقت [2]] كـان ذلك لطفا في حق بعض المكلفين ، في الدعاء إلى فعل بعض الواجبات العقلية ، وتــرك بعض المقبحات العقلية.

الاحتمال السابع : أن نقول : إن السـائل لا يجب عليه تعديد الاحتمالات وتفصيلها ، بل يكفيه أن يقـول : لم قلتم : إنه لا حكمة لله تعــالى في خلق هـــذا المعجز ، عقيب دعـوى هـذا المـدعي إلا تصـديقه؟ وعلى المسـتدل إقامة الدلالة على نفي سـائر الاحتمـالات [3] فـإذا لم يقـدر عليه بطل دليله. فههنا يجب على المستدل : إقامة الدلالة على نفي سائر الاحتمالات.

فإن قالوا : هب أنه لا يتعين هذا الفـرض ، لأنه ظـاهر الاحتمال ، فلو خلق الله تعالى ذلك المعجز. لغـرض آخر ، مع أنه يوهم التصديق إيهاما قويا ، لكان ذلك إلقاء للشبهة [في العقول. وإنه قبيح.

قلنا : لا نسـلم أن إلقـاء الشـبهة [4]] المحتملة قـبيح. والذي يدل عليه وجوه :

الأول : إنه تعالى أنزل المتشابهات الكثـيرة ، ولا شك أنها تــوهم الأباطيــل. إلا أنها لما كـانت محتملة ، لم تقبح. فكذا هاهنا.

الثــاني : إنه تعــالى أبقى «إبليس» وجنــوده ، وهم يسعون في الوساوس ،

---

(1) الرمل (ت ، ط).
(2) من (ط).
(3) الأقسام (ت ، ط).
(4) من (ل) ، (طا).

وإلقاء الأباطيل في الخواطر. وأمـات الأنبيـاء والصـلحاء ، وهم يسـعون في تقرير الـدلائل. ولا شك أن ذلك يـوهم السعي في الإضلال.

الثالث : إن الشبهات الكثـيرة : موجـودة في العـالم. فإنا رأينا حـدوث الحـوادث ، عقيب أحـوال الكـواكب ، وعقيب امتزاجـات الطبـائع ، ودوران الشـيء مع الشـيء يوهم العلية. بدليل : أن الأطباء إنما عرفـوا طبـائع الأدوية بهـذا الطريـق. فثبت : أن هـذه الأحـوال تـوهم أن تـدبير العـالم متعلق بـأحوال هـذه الكـواكب. ثم إنه تعـالى خلق هذا الشيء مع كونه سببا للشبهة.

الرابع : إنا نشاهد العالم مملوءا من الآلام والأسقام ، والآفات والمخافات. ثم إن المبتلي بهذه الأحوال قد يبـالغ في الدعاء والتضرع إلى الله تعـالى ، فلا يجـاب ولا يلتفت إليه. وذلك يوهم الشبهات.

الخـامس : إنه قد يتفق في بعض الأوقـات أن يكـون الرجل المواظب على الطاعات والعبادات ، يقع في أنواع من البلاء والعنـاء [والرجل [1]] المـواظب على الفسق والكفر قد يحصل له في الـدنيا أنواعا من الراحـات والطيبات. وذلك يوجب الشبهة.

فيثبت بما ذكرنا : أن مع القـول بوجـوب حكمة الله تعـالى ، ومع القـول بجريـان تحسـين العقل وتقبيحه في أحكام الله تعـالى ، لا يجب على الله تعـالى الاحـتراز عما يوهم الباطل [وبالله التوفيق [2]].

---

(1) من (ل) ، (طا).
(2) من (ل) ، (طا).

الفصل الثامن

في

حكاية دلائل من

استدل بظهور المعجز على صدق المدعي

قـــــالوا : إن الملك العظيم ، إذا جلس في المحفل العظيم. ثم قـام واحد من القـوم ، وقـال: يا أيها النـاس : إني رسـول هـذا الملك إليكم. ثم قـال : يا أيها الملك إن كنت صـادقا في هـذا القـول ، فخـالف عادتك ، وقم من سرير مملكتك. فإذا رأى الناس أن ذلك الملك ، أتى بذلك الفعل الـذي التمسه ذلك المـدعي علمـوا قطعا : أنه إنما فعل ذلك تصديقا لذلك المدعي. وإذا ثبت هذا في الشاهد ، وجب أن يكـون الحـال كـذلك في الغـائب. فيثبت : أن خلق المعجز يدل على التصديق.

[والاعتراض عليه من وجهين :

الأول : إن حصول ذلك الفعل لا يدل على التصـديق [1]] وبيانه : أن القـدر المعلـوم هو أنه حصل ذلك الفعل ، مقارنا لذلك الطلب ، إلا أن حصـول الشـيء مع الشـيء ، لا يدل على العلية ، لا قطعا ولا ظاهرا.

ونحن نبين هذا القـول تـارة بطريق الإجمـال ، وتـارة بطريق التفصيل.

---

(1) سقط (ت).

أما طريق الإجمال ، فمن وجوه :

الأول : إن علم الله تعــالى بالشـــيء المعين ، واجب الحصول مع حصول ذلك الشيء المعين ، لأنه لما ثبت أنه تعالى يجب كونه عالما بجميع المعلومـات ، فعلى أي وجه يقع ذلك المعلــوم ، يكــون العلم متعلقا به ، كما هو عليه في نفســه. ثم إن العلم يمتنع أن يكــون علة للمعلــوم [1] وبــالعكس. أما أن العلم يمتنع أن يكــون علة للمعلــوم ، فلأن العلم بالشـــيء ، تــابع لـــذلك المعلــوم ، فلو كــان المعلوم معللا به ، لزم كون المعلـوم تابعا للعلم. وهو دور ، والدور محال [2].

وأما أن المعلـــوم يمتنع أن يكـــون علة للعلم ، فهو ظـاهر. فقد ثبت أن الـدوران حاصل [3] قطعا مع علم الله تعـــالى بجميع المعلومـــات ، مع أنه يمتنع أن كـــون واحد منهما علة للآخر.

الثـاني : إن المعلــول قد يكــون مســاويا للعلة ، وقد يكـون أعم منهـا. أما الأول فمثل قولنا : طلـوع الشـمس علة لوجــود النهــار ، ووجــود النهــار أيضا لا يحصل إلا عند طلــوع الشــمس. فههنا العلة والمعلــول متســاويان. وأما الثـاني. فمثل الحمى. فإنه قد يكــون لعفونة الخلط ، وقد تكون لسبب آخر. وإذا ثبت هـذا فنقــول : العلة والمعلـول إذا كانا متســاويين في العمــوم والخصــوص ، فكل واحد منهما دائر مع الآخر وجــودا ، وعـــدما. والعلية والمعلولية غير مشتركة من الجانبين. فثبت أن الـدوران لا يـدل على العلية [4].

الثالث : إن الشيء الذي يدور مع غيره وجودا وعـدما ، فإنه لا بد وأن يـــدور مع فصـــله المقـــوم لماهيته ، ومع خاصـيته المسـاوية لماهيته ، فالـدوران قـدر مشـترك بين العلة وبين غيرها ، فيمتنع كونه دليلا على العلية [5] بعينهـا. فهذه

---

(1) للمعلول (ل) ، (طا).
(2) باطل (طا).
(3) الدور باطل (ت).
(4) أن الدواء لا يدف على العلة (ت).
(5) العلية (ل) ، (طا).

وجــوه إجمالية دالة على أن الــدوران لا يــدل على العلة البتة.

أما التفصـــيل : فبيانه : أنه لا يبعد في العقل أن ذلك الملك إنما أتى بــذلك الفعل في ذلك الــوقت ، لأغــراض أخرى ، سوى تصديق ذلك الرجل. وبيانه من وجوه :

الأول : إن ذلك [الملك [1]] لعله وقع على ثوبه في تلك الساعة ، حية أو عقـرب. فلأجل احـترازه عنه ، قـام ذلك الملك ، لا لغرض تصديق المدعي.

والثــاني : لعله لاح له من البعد شــيء ، احتــاج إلى معرفته ، فقام ليتمكن من رؤيته كما ينبغي.

الثالث : لعله قام غضبا على ذلك القائل المدعي ، أو اســتهزاء به ، ويكــون مقصــوده: أنه وإن فعل ما التمسه منه ذلك الطــالب ، لكنه لا يلتفت إليه ، ولا يقيم له وزنــا. نعم لا ينكر أن صــــدور ذلك الفعل من ذلك الملك [2] في ذلك الوقت على وفق دعوى المدعي ، يوهم إيهاما ضعيفا : أن الغرض هو تصديق ذلك المـدعي. فأما أن يقـال : إنه يفيد القطع والجزم بأنه لا غرض له فيه إلا هذا التصديق : فبعيد.

والاعتراض الثاني : أن نقول : سلمنا إنه في الشــاهد كما ذكــرتم. فلم قلتم : إنه يجب أن يكـــون في حق الله تعالى كذلك؟

والفرق من وجوه :

الأول : إنا إنما قضـينا على ذلك الملك بكونه مصـدقا لـذلك المـدعي في دعـواه. إذا عرفنا أنه يـراعي مصـالح ملكه ، وأنه لا يفعل فعلا تتشـوش بسـببه مملكتـه. أما إذا اعتقدنا في ذلك الملك : أنه لا يبـالي بالمصـالح والمفاسد البتة ، فإنه لا يحصل هذا الظن [3] ، أو إن اعتقدنا فيه أنه يراعي المصالح والمفاسد.

---

(1) من (ط).
(2) المدعي (ت ، ط).
(3) الطعن (ت ، ط).

لكنا نعتقد فيه أنه ملك بعيد الغـــور ، عظيم الفكر ، كامل العقل قد يـــأتي بأفعـــال يظن بها أنها تـــوجب المفاسد العظيمة إلا أنه بعقله الكامل ، وفكــره الغــائص ، يعــرف فيها من وجوه المصالح الخفية ما لا يقف عليه الغير البتة. فإذا اعتقدنا في الملك هذه الصفة ، لم يصر ظاهر أفعاله دليلا على التصديق والتكذيب. ومن المعلــوم : أن أقســام حكمة الله تعــالى في تــدبير الســموات والأرض ، فما لا سبيل لأحد إلى الوقـوف على معاقـده وضـوابطه ، فكيف يمكن قياس أحد البابين على الآخر؟

الفــرق الثــاني : إن الملك في الشــاهد لو أتى بــذلك المطلــوب ، مع أن ذلك المــدعي يكــون كاذبــا. لكــان ذلك سعيا منه في [إفساد مملكته ، وذلك بعيد. لأن ســعيه في إفســاد مملكة نفسه ، ســعى منه في [1]] إلحــاق الضــرر بنفسه ، وأنه بعيد ، بخلاف الحال في هذه المســألة ، فإنه تعــالى لا ينفعه شــيء ، ولا يضــره شــيء. فكيف يمكن قياس أحد البابين على الآخر؟

الفرق الثالث : إنا قبل ذلك المجلس شـاهدنا صـورته ، وعرفنا كيفية تـدبيره وضـبطه للملكة ، فتتأكد بعض تلك الإمارات بالبعض ، ويتولد من المجموع : الجـزم واليقين ، أما في حق لله تعـــالى فلم يشـــاهد منه إلا هـــذا الفعل الواحد ، الـدال على صـدق هـذا المـدعي ، وأما البـواقي فأحوال عظيمة لا تصل إلى كيفيتها وكميتها عقــول الخلق ، فظهر الفرق.

ثم نقول : إن هذه الفروق إنما نحتـاج إلى ذكرها ، إذا عرفنا بأن قياس الغائب على الشاهد : طريقة مقبولة في المســائل العقليــة. فإنا قد بينا في علم المنطق بالــدلائل الكثــيرة أنها طريقة ضــعيفة لا تفيد الظن المقنع ، فكيف الجـزم واليقين؟ [فإنه لا حاجة بنا إلى هـذه الفـروق ، بل ذكرها يجـري مجـرى الزيـادة ، الـتي لا حاجة إليهـا. والله أعلم [2]].

---

(1) من (ل) ، (طا).
(2) من (ل) ، (طا).

الفصل التاسع

في

تقرير نوع اخر من الشبهات في بيان انّ ظهور

الفعل الخارق للعادة الموافق للدعوى مع عدم المعارضة :

لا يدل على صدق المدعي

الشـــــبهة الأولى : إن أقصى ما في البـــــاب : أنكم تقولـون : إن المعجز قـائم مقـام التصـديق [بـالقول [1]] فنقـــول : هب أنه كـــذلك إلا أن الرجل إذا قـــال : فلان رسـولي إليكم فهـذا كلام يحتمل التأويل ، ويمكن صـرفه عن ظـاهره بالـدليل. وإذا كـان كـذلك لم تكن دلالة هـذا القـول على ثبـوت هـذا المعـنى دلالة قاطعة ، بل كـانت دلالة ظنية. فثبت أن دلالة هذا اللفظ على حصـول النبـوة دلالة ظنية. وثبت : أن أقصى مراتب المعجزات أن تكـون قائمة مقـام هـذا اللفظ [على حصـول النبـوة. [2]] فبـأن تكون دلالة المعجز على التصديق دلالة ظنية كان أولى.

الشبهة الثانية : إن كون الفعل خارقا للعـادة ، لا يـدل على الصــدق البتــة. والــدليل عليه : أن جميع الأحــوال المعتـادة منتهية إلى أول ، لأن الثـابت من الأزل إلى ذلك الـوقت الأول [هو العـدم المسـتمر. فيكـون [3] حدوثه في ذلك الوقت [4]] خارقا للعادة [مع أنه لم يدل على الصــدق البتة. بقي أن يقال :

---

(1) من (ل) ، (طا).
(2) من (ل) ، (طا).
(3) فكان (ت).
(4) سقط (ل) ، (طا).

إنا لا نــدعي أن كــون الفعل خارقا للعــادة [1]] يــدل على الصدق ، بل إنما نـدعي حصـول هـذه الدلالة عند حصـول شرط زائد ، وهو كون ذلك المعجز دائـرا مع تلك الـدعوى ، وجودا وعـدما. إلا أنا نقـول : إن العقلاء أطبقـوا على أن الدوران مع الشيء لا يفيد العلية إفادة قطعية؟

واختلفـوا في أنه هل يــدل على حصــول العلية دلالة ظنية أم لا؟ وقد بينا هــذا المطلــوب بــالوجوه الكثــيرة. فيثبت : أن التمسك بهذا الطريق غير جائز.

الشبهة الثالثة : دلالة المعجز على الصدق لو حصـلت ، لكـانت إما أن تكـون مشـروطة بعـدم المعارضة ، أو لا تكـون مشـروطة به ، والقسـمان بـاطلان ، فبطل القـول بدلالة المعجز على الصدق.

إنما قلنا : إنه لا يمكن أن تكون هذه الدلالة مشروطة بعدم المعارضة لوجوه :

الأول : إنه إما أن يكفي في كــون المعجز ، معجــزا ، عدم المعارضة في الحال ، أو المعتبر عدم المعارضة أبدا [أو المعتـــبر عـــدم المعارضة في مرتبة متوســـطة بين المرتبــتين المــذكورتين. والأقســام [2]] الثلاثة باطلــة. أما عدم المعارضة في الحـال ، فإنه لا يكفي في كـون الفعل معجزا. فكم من إنسان يأتي بعمل ، فلا يقـدر الحاضـرون في الحــال على معارضــته ، مع أنه لا يكــون ذلك العمل معجــزا بالاتفــاق. وأما القسم الثــاني : وهو أن يكــون الشرط في كونه معجزا عدم المعارضة أبدا فهذا الشـرط مجهول. فمن الـذي يمكنه أن يعلم أن أحـدا من الـواردين بعده إلى قيام القيامة ، لا يمكنه الإتيان بهـذه المعارضـة؟ وإذا صـار هـذا الشـرط مجهـولا [صـار المشـروط أيضا مجهولا [3]] فوجب أن تصير المعجزات بأسرها : مجهولــة. وأما القسم الثـــــالث : وهو المرتبة المتوســــطة بين المرتبـــتين المـــذكورتين. فنقـــول : إن تلك المـــراتب المتوسطة كثيرة متفاوتـة. وليس اعتبـار بعضـها أولى من اعتبار

---

(1) سقط (ت).
(2) من (ط ، ل).
(3) سقط (ت).

البواقي [فكان اشتراط واحـدة منها ، وإلغـاء البـواقي [1]] محض التحكم ، وهو باطل [فيثبت أن اشـــتراط عـــــدم المعارضة ينقسم إلى هـــذه الأقســـام الثلاثة ، وثبت أنها بأسرها أقسام باطلة ، فكان القول باعتبار عدم المعارضة باطلا [2]].

الوجه الثاني في فساد هذا القسم : إن المعتبر عــدم المعارضة إما من الحاضـــــــرين فقط ، أو من جميع أهل الـدنيا ، أو المعتـبر مرتبة متوسـطة. وإبطـال هـذه الثلاثة بمثل الكلام الذي ذكرناه في الوجه المتقدم : معلوم.

والوجه الثـــالث : إن العـــدم نفي محض ، فيمتنع أن يكون امتيـازا عن غـيره بوجه من الوجـوه. وإذا لم يحصل فيه الامتيــاز ، امتنع كونه دليلا ، ولا جــزء دليــل. لأن أقل مراتب الدليل المخصوص ، امتيازه عما سواه.

وأما القسم الثـاني : وهو أن يقـال : إن دلالة المعجز على الصدق غير مشروطة بعدم المعارضـة. فهـذا القسم ظاهر الفساد والبطلان. فثبت بما ذكرنا : فساد القسـمين ، وثبت بفسادهما : أن المعجز لا يمكن أن يكون دالا على الصدق.

الشــبهة الرابعة : قــالوا دلالة [المعجز على الصــدق دلالة [3]] غير مناسبة للمطلـوب ، فكـانت باطلـة. ومثاله [4] : أن الرجل إذا قال : إني عالم بالهندسـة. فـإذا طـالبوه ببيـان المسـائل الهندسـية ، فإنه لا يـأتي بها ، ولا يشـتغل بالشروع في شرح تلك المسائل ، بل يقول : الـدليل على أني عـــالم بهـــذا العلم : أني امتنع عن الأكل والشـــرب [عشـرين يوما [5]] مع أني لا أمـوت. فـإن كل أحد يقـول : هـذا الـدليل لا يناسب هـذا المطلـوب ، بل يجب أن يـبين علمه بالهندسة ، بـأن يشـرع في تلك المسـائل ويشـرحها على الوجـه. فكـذا هاهنا الرسـول هو الـذي يرشد الخلق إلى معرفة المبدأ والمعاد ، ويهـديهم إلى طـرق اكتسـاب المصالح في الدنيا وفي الآخرة ،

(1) سقط (ت).
(2) من (ل) ، (طا).
(3) سقط (ت).
(4) من (م).
(5) من (س).

فوجب أن يبين هذه الدعوى بإظهار هـذا المعـنى. فأما أن يقـول : الـدليل على أني كـذلك ، أني أقلب العصا ثعبانا ، فهذا الدليل لا يناسب هذا المطلـوب. فـوجب أن لا يلتفت إليه.

الفصل العاشر

في

أن بتقدير أن يكون المعجز قائما مقام

ما اذا صدقه الله تعالى على سبيل التصريح.

فهل يلزم من هذا كون المدعي صادقا؟

قال [1] المنكرون لدلالة المعجـزات : إن هـذا المعـنى غير واجب. ويدل عليه وجوه :

الشــبهة الأولى : [إن الــدلائل الدالة على [2]] صــحة القول بـالجبر ، دالة على أن فاعل جميع أفعـال العبـاد هو الله تعـالى. وإذا ثبت هــذا ، وجب القطع بــأن خــالق كل الأكــاذيب ، وكل الجهــالات هو الله تعــالى ، وإذا لم يمتنع من الله تعالى خلق الجهل والضلالة ابتداء ، فبــأن لا يمتنع منه ذكر كلام يوجب وقـوع التلـبيس والجهل والشـبهة في قلب العباد ، كـان أولى. لأن فعل ما قد يفضي إلى الجهل ، ليس بأعظم من فعل الجهل ابتداء.

الشـــبهة الثانية : لا شك في حصـــول الجهـــالات في قلوب الخلق. ففاعل هذا الجهـل. إما أن يكـون هو العبد ، أو الله تعالى. والأول باطل. لأنه إما أن يقال : العبد رغب في تحصـيل الجهل لنفسه ابتـداء مع علمه بكونه جهلا. أو يقـــال : العبد إنما رغب في تحصــــيل ذلك [الجهل ، لأنه اعتقد فيه كونه علما ، فلأجل حصول هذا الاشــتباه ، رغب في تحصيل ذلك [3]] الاعتقاد لنفسه.

---

(1) الفصل العاشر في تقرير أن تكون ... الخ : (ت).
(2) من (طا) ، (ل).
(3) من (ل) ، (طا).

والأول باطل من وجهين :

أحــدهما : إن من المعلــوم بالضــرورة : أن العاقل لا يسعى في تحصيل الجهل لنفسه.

والثاني : [إنه متى علم كونه جهلا ، فإنه مع هذا العلم ، يمتنع أن يصــير جــاهلا بــذلك الشــيء. فيثبت : أن هــذا القسم فاسد. وأن الحق هو القسم الثـاني ، وهو أن العبد إنما رغب في تحصيل ذلك الاعتقاد [1]] لنفسه ، لأنه اعتقد أن ذلك الاعتقـاد : علم. فعلى هـذا إنما رغب في تحصـيل هذا الاعتقاد لأجل الجهل السابق. فنعيد التقسـيم في ذلك الجهل السابق. فإن كان ذلك لأجل آخر يتقدمه ، لـزم منه التسلسل ، وهو محال. فثبت : أن هـذه الجهـالات تـترقى عند التصـاعد إلى جهل أول ، وقع في القلب [ومعلـوم أن العبد لم يقصد إيقاعه ، فــــوجب أن يكــــون وقوعه في القلب [2]] لأجل أن الله تعالى خلقه فيه. فثبت : أن خـالق كل الجهـالات في القلـوب هو الله تعـالى. وإذا ثبت هـذا ، فبأن يجوز كونه فاعلا لما يوهم الجهل ، كان أولى.

الشبهة الثالثة : لا شك أن أنواعا كثيرة من الجهـالات حاصلة للعبد. فهذه الجهـالات. إما أن يقـال : إنها حصـلت على وفق إرادة الله تعالى [أو على خلاف إرادته [3]] فــإن كان الأول ، كان تعالى مريدا للجهل. وعلى هـذا التقـدير ، فإنه لا يمتنع منه تصديق الكاذب ، سـعيا في إلقــاء الجهل في القلوب. وإن كان الثاني ، لزم منه كونه ضعيفا عاجزا مغلوبا. وكل من كان كذلك ، لم يمتنع منه الكذب. فثبت : أن على كلا التقـديرين ، لم يكن تصـديق الكـاذب : محـالا من الله تعالى.

الشــبهة الرابعة : مــدار كلام القــائلين بــأن تصــديق الكاذب محال على الله.

---

(1) من (ل) ، (طا).

(2) من (ل) ، (طا).

(3) إرادة الله تعالى (طا).

على أن الكـذب قـبيح [وهو من الله محـال 1] إلا أنا بينا : أن هـــذه القاعـــدة مبنية على القـــول بتحســـين العقل وتقبيحه. وقد عرفت أنه كلام إقناعي ضعيف جـدا ، فكـان المبني عليه أيضا ضعيفا.

الفصل الحادي عشر

في

الطعن في التواتر

قالوا : إنا ما [1] رأينا شيئا من هذه المعجــزات. ولكننا سمعنا من جماعة أنهم قالوا : ســمعنا من أقــوام آخــرين. وهكذا ، على هذا الترتيب إلى أن اتصل هذا الخبر بــأقوام ، زعموا : أنهم شاهدوا هذه المعجزات. ونحن لا نسلم أن مثل هذا الخبر يفيد اليقين التام. والذي يدل عليه وجوه :

الشــبهة الأولى : إن خــبر التــواتر حاصل في صــور كثــيرة ، مع أنكم تحكمــون بكونها كــذبا. وذلك يقــدح في كون التواتر مفيدا للعلم.

---

(1) من نصوص التوراة : «فريضة أبدية» [خروج 12 : 14].

ومن نصوص التــوراة : «بنـاموس أوصــانا موسى ، ميراثا لجماعة يعقوب» [تثنية 33 :ـ 4] «احفظ واسمع جميع هـذه الكلمـات الـتي أنا أوصــيك بها ، لكي يكــون لك ولأولادك من بعــدك خــير إلى الأبد ، إذا عملت الصالح والحق في عيني الرب إلهك» [تثنية 12 : 28].

واعلم. أن لفظ «الأبـد» في لغة التـوراة. لا يعـني زمانا بلا نهايـة. وإنما يعني زمانا طويلا إلى مدة. وعلى سبيل المثال. فــإن في التــوراة أن الرجل إذا اشترى عبدا من جنس إسرائيل يعتقه في السنة السابعة من شرائه وكذلك الجارية فإن أبى العبد أو أبت الجارية «فخذ المخــرز واجعله في أذنه وفي الباب ، فيكون لك عبدا مؤيدا» [تثنية 15 ـ 17] وهذا التأييد إلى سنة الخمسين ـ وتسمى سنة اليوبيل ـ فإنها إذا جـاءت لا بد من الإعتــاق ، وإن لم يــرض العبد بالحرية ، وإن لم تــرض الجارية بالحريــة. فلا بد من الإعتــاق. ونص التــوراة هو : «وتقدســون الســنة الخمسين وتنادون بالعتق في الأرض لجميع سكانها» [خروج 25 ـ 10] ومن هذا نعلم أن لفظ الأبد محدد بمدة. ومعنى أن شريعة التــوراة إلى الأبد ؛ أي إلى مجيء النـبي المنتظر المشـار إليه في الاصـحاح الثـامن عشر من سفر التثنية.

أما المقــام الأول في بيــان أن التــواتر قد حصل في صور ، اتفق المسلمون بها على كونه باطلا ، فتقريره من وجوه :

الأول : إن اليهود على كثرتهم وتفـرقهم في مشـارق الأرض ومغاربها ، يخبرون عن موسى عليه‌السلام أنه قال : إن شـريعتي باقية وأنها لا تصـير منسـوخة البتـة. وأنه ــ عليه‌السلام ـ قـال : «عليكم بالسـبت ما دامت السـموات والأرض [1]» فهذا الخبر إما أن يكون صـدقا أو كـذبا. فـإن كان صـدقا ، فقد بطلت شـريعتكم ، وإن كـان كـذبا ، فقد صار هذا التواتر باطلا.

والثاني : إن اليهود ، مع كثرتهم وتفرقهم في مشارق الأرض ومغاربها ، يخــبرون : أن التــوراة الـتي معهم ، هي عين التــوراة الـتي أنزلها الله على موسـى. والمسـلمون ينازعون فيه ، ويقولون : إن هذا الكتاب محـرف ومبـدل ، وأن الذي أنزله الله على موسى ، لم يبق في أيدي اليهود منه شيء البتة. وهذا أيضا طعن في التواتر [2].

والثـالث : إن اليهـود والنصـارى على كـثرتهم وشـدة عــداوة بعضــهم لبعض ، أطبقــوا على صــلب عيسى ـــ عليه‌السـلام ــ وقتلـه. والمسـلمون أطبقـوا على تكـذيبهم فيه. وهذا أيضا طعن في التواتر [3].

---

(1) من نصـوص التـوراة : «فيحفظ بنو إسـرائيل : السـبت ، ليصـنعوا السبت في أجيالهم عهدا أبديا. هو بيني وبين إسرائيل علامة إلى الأبد» [تثنية 31 : 16 ـ 17].

(2) المسلمون لا يطعنـون في تـواتر التـوراة المتداولة ، فهم يعرفـون أنها من كتابة «عزرا» في مدينة «بابل» وتـواترت من بعد عـزرا. وإنما يستدلون من نصوص التوراة التي كتبها عزرا : على أن التوراة التي بيد اليهود والنصـارى اليـوم ــ وهي الـتي كتبها عـزرا ــ كتب من بعد مـوت موسى بزمـان طويـل. وهـذا يعـني أن إضـافات حصـلت لم يشـهدها موسـى. ويسـتدلون من مقارنة التـوراة السـامرية بالعبرانية : أن الاختلاف اللفظي والمعنوي حاصل فيهمـا. ولو كـانت التـوراة المتداولة هي الأصـلية لكـانت واحـدة مع جميع فـرق اليهـود ، ولكـانت خالية من الاختلافات. ففي آخر سفر التثنية : «فمات هناك موسى عبد الرب في أرض مـوآب ، ودفنه في الجـواء في أرض مـوآب ، مقابل بين فغـور ، ولم يعـرف إنسـان قـبره إلى هـذا اليـوم» وفي التـوراة السـامرية في الوصـايا العشر : تقـديس جبل جـرزيم ، وليس من إشـارة إلى تقديسه في التوراة العبرانية.

(3) لم يحدث الإطباق. فإن الكتب النصرانية القديمة جـاء في بعضـها : أن المسـيح لم يقتل ولم يصـلب ، وهـذا يبطل التـواتر [اقـرأ : إنجيل

برنابـا. واقـرأ ما كتبه جـرجي زيـدان والمستشـرق سـيل ، في هـذا الموضوع].

والرابع : إن النصارى على كثرتهم ، وتفرقهم في الشرق والغرب ينقلون عن عيسى ـ عليه‌السلام ـ أنه كان يقول بثلاثة : الأب والكلمة ـ الابن ـ وروح القدس ، ويدعو الناس إلى التثليث ، والمسلمون يكذبونهم فيه. فهذا أيضا طعن في التواتر.

الخامس : إن المجوس على كثرتهم ، واستعلاء دينهم قبل ظهور دين الإسلام ، كانوا مطبقين متفقين مدة ألف سنة على ظهور المعجزات العظيمة ، على يد «زردشت» ومن جملتها : أنهم ذوبوا عظيما من النحاس ، وصبوا على رأس «زردشت» فما ضره ذلك البتة. ونقلوا أيضا : أنه انكسرت قوائم فرس «كشتاسب» ثم إنها عادت صحيحة بدعاء «زردشت» والمسلمون يكذبونهم فيه. وهذا أيضا في التواتر.

السادس : إن المانوية على كثرتهم. يخبرون أن «ماني» كان يطير إلى السماء ، ويغيب عن أعين الخلق ، ثم يعود إليهم. وسائر الفرق يكذبونهم فيه.

السابع : إن الكرامية صنفوا كتبا كثيرة في فضائل أبي عبد الله «ابن كرام» ونقلوا عنه أحوالا عجيبة ، مثل : الطيران إلى السماء ، والانتقال من بلد إلى بلد آخر ، في زمان قليل ، وإظهار الطعام والشراب في المفاوز. وسائر الناس يكذبونهم في تلك الروايات. مع أن الكرامية عدد عظيم يبلغون مبلغ التواتر.

والثامن : إن الروافض ادعوا حصول التواتر [1] في ثبوت النص الجلي على إمامة «علي بن أبي طالب» رضي الله عنه ، وسائر الفرق يكذبونهم فيه. فقد حصل النزاع في التواتر نفيا وإثباتا.

---

(1) مع ادعاء حصول التواتر ـ والتواتر هذا غير صحيح ـ أو عدم حصوله. لا يصح في الدين : أن يظهر العداء بين الشيعة وأهل السنة. فإن الخلاف الديني بين الفريقين خلاف يسير لم يصل إلى أصول الدين. وكيف يظهر العداء. وأعداء المسلمين يتمنون التفرقة بين المسلمين ، ليعملوا على هلاكهم؟

والتاسع : إن جماعة الصـــوفية [1] من المســـلمين ، ومن النصارى على كثرتهم ، وتفرقهم في مشـارق الأرض ومغاربها ، ينقلون ظهور الكرامـات العظيمة على سـلفهم وشيوخهم وأكثر المتكلمين. ولا سيما المعتزلة [2] مصرون على تكذيبهم فيه.

والعاشر : إنك لا تـــرى فرقة من فـــرق الـــدنيا ، ولا طائفة من طوائف أهل العـــــالم إلا وهم ينقلـــــون عن شــيوخهم وســلفهم [3]] أنواعا من الفضــائل والمنــاقب ، والكرامات. مع أن مخـالفيهم ينكرونها بأسـرها ، وينقلـون عنهم أنـواع المثـالب والمعـايب والفضـائح والقبـائح. وكل واحد من الخصـمين يـدعي ظهـور تلك الروايـات وبلوغها مبلغ التـواتر ، وذلك يـوجب وقـوع التعـارض والتـدافع في الأخبار المتواترة.

واعلم أن المتكلمين أجابوا عن ادعاء اليهود : حصول التواتر في أن موسى عليه‌السلام قـال: «إن شـريعتي لا تصــير منســوخة» بــأن قــالوا : إن «بخت نصــر» قتلهم بالكلية ، ولم يبق منهم إلا عـــدد قليل ، يمكن إطبـــاقهم على الكذب. وإذا كان الأمر كـذلك ، فقد خـرجت روايتهم عن حد التواتر [4].

---

(1) ما أســاء إلى الإســلام إلا المتصــوفة. ويجب على العلمــاء تــأليف الكتب الكثيرة في نقد التصـوف. وذمه ، والتـبرؤ ممن يـدين بالتصـوف من المسلمين. ويجب عليهم هدم القبـاب والأضـرحة وتطهـير مسـاجد الله من البدع والخرافات. وإقنـاع العـوالم من المسـلمين بـأن الأوليـاء أحياء أو أمواتا لا يملكون لأنفسهم ولا لغيرهم نفعا ولا ضرا.

(2) لو لم يكن للمعتزلة من فضل إلا ذم المتصوفة ، لكان هــذا الفضل كاف في الحكم عليهم بأنهم من المصطفين الأخيار.

(3) من (ل) ، (ط).

(4) الإجابة الصـــحيحة على أن موسى لم يقل : شـــريعتي لا تصـــير منسوخة : أن في التوراة نبـوءات أخـبر بها موسى عن مجيء نـبي من بعده ناسخ لشريعته. ومنها في الأصحاح الثامن عشر من سفر التثنية : «يقيم لك الـرب إلهك نبيا من وسـطك من إخوتك مثلى له تسـعون ... الخ فقوله : «له تسمعون» يدل على أن بني إسرائيل مكلفون بســماع كلام النبي المنتظر ، حـتى ولو أمـرهم بـترك شـريعة موسـى. ويـدعي النصارى : أن المشار إليه بهذه النبـوءة هو عيسى عليه‌السلام. والنص لا يشير إليه لأنه من بـني إسـرائيل وقوله : «من إخوتـك» تعـني جنسا غير بني إسـرائيل. ويقـول المسـلمون : إنه محمد صلى‌الله‌عليه‌وسلم لأن التوراة نصت على بركة لآل إسـماعيل [تكـوين 17 :ـ 20] والبركة تعني : الملك والنبوة وإسماعيل أخ لإسحاق عليهما‌السلام.

وأجــابوا عن نقل اليهــود والنصــارى عن قتل عيسى عليه‌السلام وصـلبه : بـأن الله تعـالى ألقى صـورة عيسى عليه‌السلام على إنسـان آخر فلهـذا السـبب حصـلت هـذه الشبهة.

وأجـــابوا عن ادعـــاء المجـــوس والمانوية ظهـــور المعجزات على «زردشت» و «ماني»] بأن قالوا : النبـوة متفرعة على معرفة الإله ، و «زردشــت» و «مــاني [1]»] أثبتا للعالم إلهين. وهـذا من أعظم أنـواع الكفـر. والكـافر يمتنع ظهور المعجزات على يده.

ثم أجاب القائل عن هذه الأجوبة : فقال : أما قــولكم : إنه قل عدد اليهود في زمان «بخت نصـر» فنقـول : لما جاز هذا ، فلم لا يجوز مثله في جميع أنـواع التـواتر؟ فـإن قــالوا : لو وقع ذلك لاشــتهر ، لأن الوقــائع العظيمة يجب اشـتهارها ، بـدليل : أنه لما حصـلت هـذه الواقعة في دين اليهـود ، اشـتهرت فيما بين الخلـق. قلنا : لا نـزاع في أن هــذه الوقــائع العظيمة قد تشــتهر. فأما دعــوى أنه يجب اشتهارها فهذا غير واجب. والدليل عليه من وجوه :

الأول : إن معجزات محمد عليه‌السلام. مثل : انفجـار الماء من بين أصابعه ، وإشـباع الخلق الكثـير من الطعـام القليل ، وانقلاع الشــجرة من أصــلها ، وانشــقاق القمر ، وكلام الذئب : وقائع عظيمة [متعالية جدا ، ولم يحدث [2]] هناك مانع يمنع من نقلها ، مع أنه لم يرو هــذه الوقــائع إلا الواحد والاثنـان. فثبت : أن قــولكم : إن الوقــائع العظيمة يجب نقلها : ضعيف.

الثاني : إن شعائر الصلوات كـانت ظـاهرة بادية مـدة ثلاثة وعشــرين ســنة ، ثم إنها ما نقلت كما ينبغي ، فـإنهم اختلفوا في كـون الإقامة مثنـاة أو فـرادى ، واختلفـوا في قراءة (**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ**) واختلفـوا في سـائر الشرائط.

---

(1) من (ط).
(2) من (ل) ، (ط).

الثالث : إن وقائع ملـوك العجم على عظمتهم ، بقيت مندرسة غير مذكورة ، والوقائع التي وقعت في زمان عاد وثمود اندرست ، وبعض وقائع نوح عليهالسـلام وغـيره قد بقي. فيثبت : أن الوقائع العظيمة قد تصير مندرسة ، وقد تصير باقية ، وأنه لا يجوز الجزم بأحد الحكمين [قطعا [1]].

وأما قوله : إن الله تعـــــالى ألقى شـــــبه عيسى عليهالسـلام على شـخص آخر ، فنقـول : فهـذا من أعظم القوادح في التواتر. لأنكم لما جـوزتم هـذا المعـنى. فلعل الشـخص الـذي يعتقد فيه أن محمد ما كـان محمـدا ، بل كان شخصا آخر ، ألقى الله تعالى عليه صورته ومشـابهته ، وكـذلك القـول في جميع أحـوال الخلـق. وذلك يـوجب السفسطة.

وأما قوله : «زردشـت» [2] كـان قـائلا بإثبـات الإلهين فيمتنع ظهور المعجزات عليه. فنقـول : هـذا الكلام يقـوي ما ذكرناه من السؤال ، وذلك لأن «إيران شهر» الـذي هو واسطة ممالك العالم ، وأشـرف بقـاع الـدنيا. كلهم كـانوا على دين «زردشت» قريبا من ألف ومـائتي سـنة. وكلهم كـانوا ينقلـون عنه المعجـزات الظـاهرة القـاهرة. ثم إنكم أقمتم دليلا قطعيا على أنهم كـــــانوا كـــــاذبين في تلك الروايـات. فـإنكم قلتم : إنه كـان كـافرا. والكـافر يمتنع ظهور المعجزات على يده ، فصار هـذا برهانا جليا في أن تلك الأخبار المتواترة كـانت كاذبة باطلـة. ونحن ما سـعينا إلا لبيان أن خبر التواتر [قد يكون باطلا فاسدا. وعلى هـذا التقـدير ، فالاعتمـاد على مجـرد خـبر التـواتر [3]] لا يفيد العلم واليقين.

فهذا تقرير هذه الشبهة من هذا الوجه.

وهاهنا وجـوه كثـيرة ، سـوى ما ذكرنـاه في ضـعف التواتر [4] ذكرناها في كتاب

---

(1) من (ط).
(2) أردشير (ت).
(3) من (ل) ، (طا).
(4) أنظر ما كتبه ابن حزم في ضعف التواتر في كتاب الفصل.

«المحصول» [1] وفي كتـاب «الأربعين في أصـول الـدين [2]» فمن أراد [الوقـوف عليها [3]] فلـيرجع إلى هـذه الكتب [والله أعلم بالصواب [4]].

---

(1) محصل أفكــار المتقــدمين والمتــأخرين ، كتــاب في علم الكلام. تحقيق الدكتور حسين آتاي. والمحصول كتاب في علم أصول الفقه.
(2) سنطبع هذا الكتاب قريبا إذا شاء الله.
(3) سقط (ت).
(4) من (ل ، طا).

الفصل الثاني عشر

في

تقرير شبهة من يقول : ان الله

تعالى لو أرسل رسولا الى الخلق

لوجب أن يكون ذلك الرسول من الملائكة

وهذه الشبهة قد ذكرها الله تعالى في القـرآن مـرارا وأطوارا. قالوا : الدليل عليه : أن كون الرسـول من جملة الملائكة ، أفضى إلى الغـرض [والأفضى إلى الغــرض [1]] هو الـــذي يفعله الفاعل الحكيم. فيفتقر هاهنا إلى تقرير هذين المقامين :

المقام الأول : وهو بيـان أن كـون الرسـول من جملة الملائكة أفضى إلى الغرض فيدل عليه وجوه :

الأول : إنه لما كـان الملك في غاية القـوة والقـدرة والشــدة. فالنــاس يخافونه ، ويهابونه ، فكــان انقيــادهم لطاعته أكمل ، فكان أفضى إلى المقصود [2].

والثاني : إنه إذا كـان ملكا ، وكـان لا يأكل ولا يشـرب ولا يتزوج ولا يرغب في تحصيل المال والجاه. كـان وثـوق الناس بصدقه أقوى ، وبعـدهم عن الكـذب والريبة أكمل ، فكان هذا الطريق أفضى إلى الغرض.

والثـــالث : إن منصب رســـالة الله تعـــالى أعظم المناصب وأعزها وأشرفها ،

---

(1) من (ط ، ل).

(2) المطلوب (ط).

والحكيم إذا فـــــــوض أعظم المناصب وأجلها إلى بعض عبيده ، فإنه لا يليق به إلقاء ذلك العبد في الذل والهـوان. ونــرى أن الرســول البشــري واقعا في الــذل والهــوان ، بسبب الجوع والفقر [والخوف من الأعداء [1]] والفرار من قرية إلى قرية أخــــــرى ، وطلب الأمــــــوال القليلة من أصحابه.

فيثبت بهذه الوجوه : إن إرسال الرسول من الملائكة أفضى إلى المقصود [من إرساله من البشر [2]].

[فـإن قـالوا : إرسـال الرسـول من الملائكة ، يـوجب أنواعا من المفاسد.

أولها : أن الأمة إما أن يشــــــاهدوا ذلك الملك على صورته الأصلية ، أو على صورة أخـرى مسـتعارة ، والأول يوجب الخوف الشديد ، وزوال العقل. ألا تـرى أن رسـول الله صلىاللهعليهوسـلم لما رأى جبريل عليهالسـلام على خلقته الأصلية [3] غشى عليه. والثـاني باطـل. لأنه إذا رأى الملك على صــــورة الإنســــان ، فحينئذ لا يبقى بينه وبين الإنسان فرق.

وثانيها : إن الملائكة فيهم شدة عظيمة [4] وقهر شديد ، فهم لا يسـامحون البشر في زلاتهم ومعاصـيهم ، بخلاف الرسول البشري.

وثالثها : إن الجنس إلى الجنس أميـل. فـإلف النـاس برسول يأتيهم من جنسهم ، أكمل من إلفهم بالملك.

قلنا : أما السـؤال الأول فمـدفوع. فإنا نقــول : خلق الخوف ، والفزع في قلوب العبـاد من الله تعـالى ، فكـان يجب أن يجعل قلــوب البشر ، بحيث إذا شــاهدوا الملك ، لم يفزعوا منه ، فيصـير هـذا المعـنى معجـزة على صـدق ذلك الملك.

---

(1) سقط (ت).
(2) من (ل) ، (طا).
(3) الأولى (ت).
(4) قوة شديدة (ت).

ثم نقول : لم لا يجوز أن يقال : إن النـاس يشـاهدون ذلك الملك في صورة البشر [1]؟ ويكون الفـرق بينه وبين سائر البشر : أن لا يحتاج إلى الأكل والشـرب والملبـوس والمنكـوح ، وهـذا القـدر من التفـاوت لا يـوجب الخـوف الشـديد ، ويحصل الامتيـاز بينه وبين سـائر النـاس. وأما قوله ثانيا الملائكة لهم قهر شـــديد فهم لا يســـامحون البشر. قلنا : الملائكة لا يعصـون الله فيما يـأمرهم ، فـإذا أمرهم بالرفق لم يفعلوا شيئا من التشديد.

وأما قوله ثالثا : الجنس إلى الجنس أميـل. فنقـول : حصـول الميل في القلب ، ليس إلا من الله تعـالى ، كما قـال تعـالى : (**وَلَٰكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ**) فيثبت بما ذكرنا : أن إرســال الرســول من زمـــرة الملائكة ، أفضى إلى المقصود. ونقـول : لو كـانت الرسـالة جـائزة ، لـوجب أن يكـون ذلك الرسـول من الملائكة [لأن الحكيم [3]] إذا أراد تحصـيل مطلـوب ، وكـان له إليه طريقـان ، وكـان أحد الطريقين أفضى إلى حصـول ذلك المطلـوب من الطريق الثـــاني ، فإنه يجب عليه بمقتضى حكمته ، أن يـــرجح الطريق الأفضل الأكمل.

الوجه الثـاني في تقرير هــذه الشــبهة : إن كمــال الإنسـان في أن يعـرف الحق لذاته ، والخـير لأجل العمل به. ونرى البشر ناقصـين في هـذين الوصـفين ، فاحتـاجوا إلى شـخص يكـون كـاملا فيهما ، حـتى يصـير ذلك الكامل مكملا للناقصين ، وذلك المكمل يجب أن يكـون مـبرأ عن النقصان في هـذين الوصـفين ، وإلّا لافتقر إلى مكمل آخر ، ولـزم التسلسل ، وكل من كـان بشـرا فإنه لا ينفك عن الشـهوة والغضب ، وبسـبب حصـول هـذين الوصـفين [4] يكـون النقصـان حاصلا فيهم. أما الملائكة فهم مقدسـون عن الشهوة والغضب ، والخيال والوهم ، مسـتغرقون في المعـارف الإلهية ، مواظبـون على الطاعـات والعبـادات. فكانت بعثتهم لأجل تكميل الناقصين أولى.

---

(1) الملائكة (ت).
(2) الأنفال 63.
(3) سقط (ت).
(4) هذين الوصفين (ت).

الوجه الثالث : إن الأنبيـاء ــ عليهمالسـلام ــ مقـرون بـــأنهم إنما يســـتفيدون [ما لهم [1]] من الكمـــالات من الملائكـة. قـال تعـالى : (**نَـزَلَ بِـهِ الـرُّوحُ الْأَمِينُ على قلبك**) [2] وقـال [في صـفة القـرآن [3]] انه لقـول رسـول كـريم [4] وقـال : علمه شـديد القـوى [5] وقـال : (**وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُـدُسِ**) وقـال : (**يُمْـدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَـةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَـةِ مُسَـوِّمِينَ**) [7] وقـال : (**فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَـرًا سَوِيًّا**) فلما ثبت باتفاق الأنبياء ـ عليهمالسـلام ــ أنهم إنما يستفيدون ما لهم من الكمالات ، من الملائكة السـماوية ، والأرواح الفلكية كـــان إرســـال الملك إلى الخلق : أولى وأكمل. فهذا تقرير كلام هذه الطائفة [والله أعلم [9]].

---

(1) من (ط).
(2) الشعراء 193 ـ 194.
(3) من (ط) ، (ل).
(4) التكوير 19.
(5) النجم 5.
(6) البقرة 87.
(7) آل عمران 125.
(8) مريم 17.
(9) من (ل) ، (طا).

الفصل الثالث عشر

في

البحث عن الطريق الذي يعرّف

الرسول كونه رسولا من عند الله عزوجل

قال الطاعنون في المعجزات : هب أن الأمة يعرفون بواسطة المعجزات كون الرسول إنسـانا أمينا صـادقا في دعواه. أما الرسول فكيف يعـرف كونه رسـولا؟ وذلك لأن ثبـوت رسـالته ، إما أن يكـون لأجل أن الله تعـالى يرفع الواسطة من الـبين. ويقـول : أيها العبد أنت رسـولي إلى الخلق ، وإما أن يكـــون لأجل أن الله تعـــالى يرسل إليه ملكا ، ويقول له ذلك الملك : أنت رسـول الله تعـالى إلى الخلق.

أما القسم الأول : فبعيد. وأكثر الأنبياء مطبقـون على أنهم إنما جـاءتهم الرسـالة من عند الله بواسـطة الملـك. فيبقى القسم الثاني ، فنقول : كما أن الأمة مفتقرون في التميـيز بين المـدعي المحق ، وبين المـدعي المبطل إلى الحجة ، فكـــذلك الرســـول لا يمكنه التميـــيز بين الملك المعصوم ، وبين الشيطان المرجوم ، إلا بـالمعجز. لكن لا سـبيل إلى هـذا المعجـز. وذلك لأن الرسـول البشـري لا يعرف ما يوافق العـادة ، في عـالم الملائكة ، وما يخـالف العـــادة هنـــاك. فكل معجز يـــأتي به الملك في تقرير أنه محق ، فـإن الرسـول البشـري يجـوز أن يكـون ذلك أمـرا موافقا للعادة في عالم الملائكة. وبهـذا التقـدير فـإن ذلك الملك لا يقدر على تقرير الحجة على كونه ملكا معصوما. فـإن قـالوا : إنه إذا أتى الملك بفعل خـاص ، ثبت بالـدليل أنه لا يقـــدر على إحداثه أحد إلا الله ســبحانه وتعــالى ـــ فحينئذ يعرف

النبي كونه ملكا معصوما لا شيطانا مرجوما. فنقول : هـذا أيضا [لا يفيـد. وذلك لأن ذلك الفعل ، وإن كـان فعلا [1]] لا يقـدر أحد على إيجـاده إلا الله تعـالى ، إلا أنه لا يمتنع في العقل أنه ـ تعالى ــ أجـرى العـادة في عـالم الملائكة بـأن كل من دعا الله ، وتضرع إليه في طلب ذلك الفعل ، فإنه تعــالى يفعله إجابة لــدعاء ذلك الــداعي ، وإذا كــان هــذا المعنى محتملا ، لم يكن ظهوره على يد هذا الملك : دليلا على كونه صــادق اللهجة في ادعــاء الرســالة [فيثبت أن الملك لا يمكنه تعريف الرســول البشــري كونه صـــادق القــول في ادعــاء [2]] كونه رســولا من عند الله إلى ذلك الإنسان. بقي أن يقال : إنه تعالى يخلق في ذلك الإنســان علما بديهيا ضروريا ، بأن ذلك الذي وصل إليه ملك صادق ، لا شيطان كاذب ، فإنه إن لم يحصل هذا المعـنى ، امتنع كون الرسول البشري ، عالما بأن ذلك الواصل ، ملك من عند الله تعـــالى وإذا وقع الشك في الأصل ، فوقوعه في الفرع أولى [والله أعلم بالصواب [3]].

(1) سقط (س).
(2) سقط (ث).
(3) من (ل) ، (طا).

الفصل الرابع عشر

في

الشبهات المبنية على أنه ظهر

على الأنبياء أعمال تقدح في صحة نبوتهم

فالشـبهة الأولى : قـالوا : ثبت بالـدلائل العقلية : أن كمال حال الإنسان في الدنيا والآخرة في أن يعـرف الحق لذاته ، والخـير لأجل العمل به [وأشـرف المعـارف معرفة الله تعـالى [1]] وأشـرف الأعمـال : الإعـراض عن الـدنيا ، والإقبال على الآخـرة. فيثبت : أن سـعادة الخلق مربوطة بتحصيل هذين الأمرين ، وكل ما سـوى هـذين المطلـوبين فهو عبث عديم الفائدة. وإذا ظهرت هذه المقدمة. فنقول : إنا نـرى الأنبيـاء والرسل ينسخ بعضـهم ، شـرائع بعض المتقدمين ، وهذا النسخ والتبديل [2] إما أن يكـون قد وقع في هـذا الـذي بينا أنه هو المقصـود الأصـلي ، والغـرض الأشرف. أو في أمور زائـدة عليها ، مغـايرة لهـا. والقسم الأول : باطل قطعـا. لأنا لما بينا : أن كمـال السـعادة والخـير ، موقـوف على تحصـيل هـذين المطلـوبين ، فكل من جاء بتقريره وتأكيده كان محقا ، وكل من

(1) إن النسخ ـ وهو لا يكون إلا في الأوامر والنواهي ـ ما حـدث إلا مع ثلاثة من الرسل. أولهم نـوح عليهالسـلام. والنـاس ظلـوا على شـريعته إلى زمان موسى عليهالسلام. وكل نـبي من بعد نـوح إلى موسى كـان على شـريعة نـوح. وظل النـاس على شـريعة موسى إلى زمـان محمد عليهالسـلام. وكل نـبي من بعد موسى إلى محمد كـان على شـريعة موسـى. والنـاس يعلمـون أنه إلى زمـان موسى كـان الجنس البشـري يصارع قوى الطبيعة ، ويكتشف أسرارها للبقاء والاستقرار ، ولما صـار البقـاء حاصلا ، أرسل إليه الله موسى نـورا وهـدى للنـاس لينظم لهم معايشـهم ـ عن أمـره تعـالى ـ وفي زمـان محمد أراد الله تعـالى أن يخفف التشـريعات على النـاس. فكـان القـرآن (**تَخْفِيـفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ**) فالرسل الثلاثة هم : نوح وموسى ومحمد عليهمالسلام.

جاء برفعه وإزالته وإبطاله ونسـخه كـان مبطلا ، فلو كـان النسخ والتغيير والتبديل واقعا في هذا القسم ، كـان الآتي بالنسخ مبطلا كاذبا ، وحينئذ يلـزم تكـذيب الأنبيـاء وذلك لا يجــوز. وأما القسم الثــاني وهو أن يقــال : التفــاوت في الشـرائع ما وقع في هـذه القواعد الشـريفة ، والمهمـات الأصلية. وإنما وقع في الفروع والزوائد. فنقول : الاختلاف في مثل هذه الزوائد والتوابع إما أن لا يفيد [منفعة أصلا ، أو إن أفـاد منفعة فـإن تلك المنفعة [1]] تكـون قليلة جـدا. ومثل هـــذا الاختلاف لا يليق به حمل النــــاس على أحد [القـــولين ، ومنعهم من القـــول الثـــاني ، بالقتل والنهب والإيلام والإيذاء [2]] ورأينا أن الأنبيـاء يفعلـون ذلـك. فكـان هذا قادحا في طريقتهم.

ومثاله : إن المقصود الأصـلي من الصـلاة : أن يكـون القلب مشــتغلا بنية العبودية ، واللســان بالــذكر والثنــاء ، والأعضــاء مزينة بــأنواع الخدمــة. وهـذا المقصــود حاصل بالصلاة التي يؤتى بها على مذهب [اليهود ، وبالصلاة التي يؤتى بها على مذهب النصـارى ، وبالصـلاة الـتي يـؤتى بها على مــذهب [3]] المســلمين. فثبت : أن ما هو المقصــود [الأصلي حاصل على كل التقديرات [4]] ثم إنا نرى الأنبيـاء يبالغون في حمل [الناس على طـريقتهم وفي منع النـاس عن طريقة من تقـــــدمهم [5]] ويزعمـــــون : أن العمل بالطريقة المتقدمة : كفــر. يــوجب حل الــدم ، ويــوجب العذاب الدائم ويوجب نهب الأموال وسبي الأولاد. وأيضا : المقصـود من الصـوم : قهر النفس. وذلك لا يتفـاوت بـأن يقع ذلك الصــوم في شــهر رمضــان ، أو في شــهر آخــر. فالمبالغة في تعيين هذا الشهر ، والمنع من سائر الشـهور يكــون عــديم الفائــدة. وكــذلك المقصــود من القبلة : أن يكون الإنسـان عند اشـتغاله بخدمة الله تعـالى ، مسـتقرا ثابتا. حتى يتفـرغ قلبه للاشـتغال بخدمة الله تعـالى. وهـذا المقصود لا يتفاوت بأن تكون القبلة هي

(1) سقط من (ت).
(2) من (ل) (طا).
(3) من (ل) ، (طا).
(4) سقط (ت). وفي (ط) : كلا التقديرين.
(5) سقط (ت).

الكعبة أو غيرهــا. وكــذلك المقصــود من اجتمــاع الخلق الكثير في الموضع الواحد ، لأجل أداء الطاعات والعبادات أن تصـير كـثرة الأرواح المتوجهة إلى اسـتنزال رحمة الله تعالى ، سببا لقوة ذلك التـأثير ولتكميله ، وهـذا لا يتفـاوت بـأن تكـون تلك الجمعية حاصـلة في يـوم الجمعة ، أو في يوم السبت ، أو في يوم الأحد.

إذا عــرفت هــذا ، فنقــول : ظهر بهــذا البحث : أن الأشياء التي اختلفت الشرائع فيها : أمـور لا فائـدة البتة ، بحسب المطالب الأصـلية. فلم يبق إلا أن يقـال : الغـرض من التشــديد في إظهارها : أن يصــير ذكر ذلك المتقــدم مندرسا ، وأن يصـــير ذكر هـــذا الثـــاني باقيا ، فيما بين النــاس. ولا فائــدة في ذلك إلا طلب الرئاسة في الــدنيا [والتفوق على الخلق. فلما شرعوا القتل والنهب والإيــذاء والإيلام ، لتقرير هذه المعـاني ، علمنا : أنه ليس بصـواب. وظهر أن المقصـــــود منه ليس [1]] إلا طلب الرئاسة في الدنيا ، فيكون باطلا.

الشــبهة الثانية للقــوم : قــالوا : إن حكم العقل في التحسين والتقبيح. إما أن يكون معتبرا ، وإما أن لا يكون ، وعلى التقـديرين ، فـالقول بـالنبوة : مشـكل. أما القسم الأول : وهو أن يكـون التقـدير : أن يكـون حكم العقل في التحسـين والتقـبيح مقبـولا. فنقـول : إنه مـتى كـان الأمر كذلك ، كانت بدائه العقـول قاضـية بـأن الإنسـان إذا كـان قلبه خاليا عن [الالتفات إلى الدنيا وشهواتها ، وكــان خاليا عن [2]] الاشـتغال بغـير الله تعـالى ، وكـان غريقا في نـور معرفة الله تعالى ، وفي ذكره ، فهـذا الإنسـان إذا مـات ، وجب أن يكون من السعداء الأبرار ، لكنا نـرى أن الأنبيـاء يقولـون : إن من كـان حاله على ما ذكرنـاه ، ثم إنه غفل عن الإقرار بـالنبوة والرسـالة ، أو كـان متوقفا فيه ، كـان كـافرا من أهل العـذاب الـدائم ، والعقـاب المخلد ، ولما ثبت أن حكم العقل في الإنســان المــذكور أن يكــون من السعداء الأبرار ، وثبت أن حكم الشــرع فيه أن يكـون من الأشــقياء الكفــار ، ثبت : أن حكم الشــرع مخــالف لحكم العقل ، ولما

(1) من (ل) ، (طا).
(2) من (ل) ، (طا).

كـان التقـدير في هـذا القسم أن يكـون حكم العقل في التحسين والتقبيح معتـبرا ، وجب أن يكـون ضـده مـردودا [باطلا.

وأما القسم [1] الثـاني وهو أن يكـون التقـدير : هو أن يكون حكم العقل في التحسين والتقبيح مردودا [[2] باطلا. فنقـول : يبطل القـول بـالنبوة والرسـالة ، لأن على هـذا التقـدير لا يصح من الله تعـالى إظهـار المعجز على يد الكـاذب ولا يقبح منه أيضا أن يكـذب في وعـده ووعيـده. وعلى هذا التقدير ، فإنه يبطل القوة بالنبوة والرسالة.

والشـبهة الثالثة : قـالوا إنا وجـدنا هـذه الشـرائع مشتملة على أمـور باطلة ، فكـان القـول بها بـاطلا. بيـان الأول من وجوه :

الأول : إن القول بالتشبيه غالب على الشرائع ، وذلك يـوجب الجهل بالله تعـالى ، والجاهل بالله ــ تعـالى ــ لا يمكن أن يكـون رسـولا حقا من عند الله ــ تعـالى ــ وإنما قلنا : إن القـول بالتشـبيه غـالب على الشـرائع ، وهو لأنا نبين حصول هذا المعنى في هذه الأديان الأربعة الظاهرة.

أما دين الإسلام : فالقول بالتشبيه ظاهر في القـرآن. وأما الأحاديث فإنها مملوءة من ذلك. ولذلك فإن أكثر من شرع في رواية الأخبار : جـزم بالتشـبيه ، وليس لقائل أن يقـول : إنه إنما ذكر هـذه الألفـاظ على سـبيل الاسـتعارة والمجاز. لأنا نقول : هذا باطل من وجهين :

الأول : إن للتعبير عن المعاني الصـحيحة ، بالعبـارات المشـتملة على المجـازات والاسـتعارات ؛ حـدا معينا ، وضـابطا معلومـا. فأما هـذه الآيـات الكثـيرة ، والأخبـار الكثـيرة ، فهي ألفـاظ صـريحة في الدلالة على المعـاني الموجبة للتشـبيه ، حـتى أنا لو أردنا أن نعـبر عن تلك المعاني بألفاظ أقوى منها [وآكد

---

(1) من أول : وأما القسم الثاني وهو أن يكـون .. الخ في موضـعه في (ط) وفي (ل). وهو في فصل «صفة الدعوة إلى الله تعالى» في (ت) والنسخ المشابهة لها.
(2) سقط (ل) ، (طا).

دلالة على التشبيه منها [1]] لم نجد البتـة. وذلك يـدل على أنه ما أريد بذكر تلك. الألفاظ إلا تقوية القول بالتجسيم.

والثـاني : هب أن الأمر كما ذكـرتم ، ولكنهم لو كـانوا معتقدين للتنزيه والتوحيد ، لكـان من الـواجب عليهم ، أن يـذكروا الألفـاظ الدالة على التنزيه ، صـريحة فيه ، حـتى يصـير التصـريح بهـذا الحق ، سـببا لتأويل تلك الألفـاظ الموهمة للباطـل. لكنا لم نجد البتة في الكتـاب ، ولا في الأخبار مثل هذه البيانات. فظهر أن القـوم كـانوا مصـرين على القول بالتجسيم.

وأما دين اليهـود : فالتشـبيه المـذكور [في التـوراة ، بالنسبة إلى المذكور [2]] في القرآن ، كالبحر بالنسـبة إلى القطرة ، وكالجبل بالنسبة إلى المدرة.

وأما دين النصـارى : فمـدار الأمر فيه على الحلـول والاتحـاد. والأب ، والابن ، والـروح القـدس. وهـذا أرك أقوال مذاهب القائلين بالتجسيم والتشبيه.

وأما المجـوس : فقـولهم بوجـود الإلهين ، وقـولهم بوقـــوع المحاربة بينهما ، واســـتعانة الإله الخيّر ، بجند الملائكة ، واسـتعانة الإله الشـرير بجند من الشـياطين : مما ينفر العقل عنه ، وتنبو الطبائع عن سماع مثله.

فثبت بهـذا : أن القـول بالتشـبيه غـالب على هـذه الشرائع.

الوجه الثـاني : في بيـان هـذا المعـنى : إن القـرآن مملوء من الجـبر ، ومن القـدر والآيـات الـواردة فيه أكـثر من عـــدد الرمل والحصــى. ولا شك أنها متناقضة ، وأن التوفيق بينها لا يحصل إلا بتعسف شديد ، وهـذا يـدل على أن صاحب هـذا الكتـاب كـان مضـطرب الـرأي في الجـبر والقدر ، غير جازم بأحد الطرفين.

الوجه الثالث : إنه ما ظهر من الأنبياء سـعي تـام في البحث عن ذات الله

---

(1) سقط (ل) ، (طا).

(2) سقط (ت).

تعـالى وصـفاته ، وكيفية ما يجب ويجـوز ويسـتحيل عليه ، وكيفية أفعالــه. ولم يتكلمــوا في إثبـات النفس وحــدوثها وبقائها ، بل تركوا هذه الأصـول بالكلية ، وأكـثروا المبالغة في تقرير موضــوعاتهم الجديــدة ، وفي نسخ موضــوعات المتقدمين.

إذا ثبت هـذا ، فنقـول : إطبـاقهم على التسـاهل في الأمور العالية العظيمة ، وعلى التشديد في الأمور الهينة [1] يــدل على أن المطلــوب من هــذه الشــرائع : تقرير مطالب الدنيا.

الوجه الرابع : إن الشـــرائع مشــــتملة على التكليف بالقتل ، وأخذ المال. وهذا على خلاف العقـل. لأنا نقـول : خـالق هـذا الكـافر ، كـان في أول الأمر قـادرا على أن لا يخلقه ، وبعد أن خلقه فهو قادر على أن يميته. فـإن كـان الصلاح في [إفنائه وإعدامه. فلم خلقه؟ وإن كـان الصـلاح في [2]] إبقائه وإحيائـه. فلم أمر بقتلـه؟ فـإن قـالوا : لم لا يجــوز أن يحصل للقاتل بســببه [ذلك المقتــول [3] نــوع مصلحة؟ فنقول : لكنه حصل للمقتول أعظم أنواع الضرر ، وهو القتل في الــدنيا ، والوصــول إلى أشد العــذاب في الــدنيا والآخـرة ، لأجل أن يصل العبد الثـاني إلى نـوع من أنواع الخير والراحة. فإنه ليس السعي في تعذيب أحدهما لأجل إيصال النفع إلى الثاني. أولى من العكس.

الوجه الخـــامس : وهو أن المعتـــبر إما معرفة الله تعـالى بذاته وصـفاته ومعرفة اليـوم الآخـر. وإما تحصـيل مصـالح المعـاش. وكلا الأمـرين غـير موقـوف على متابعة الرســول المعين ، لأن الــذين تركــوا هــذه المتابعة ، فقد فـازوا بهـذين النـوعين من المصـالح. فثبت : أنه لا يتوقف شيء من المصالح على متابعتهم.

فهذا منتهى القول في حكاية [4] شبهات الطاعنين في النبوات.

---

(1) الأمور الإلهية السهلة (ت ، ط).
(2) من (ل) ، (طا).
(3) من (ل) ، (طا).
(4) حكاية شبهة القائلين الطاعنين (ت).

الفصل الخامس عشر

في

الاشارة الى أجوبة هذه الشبهات

أعلم [1] : أنا وإن بالغنا في حكاية هــذه الشــبهات. إلا أن العاقل إذا أحكم معرفة أصـــــــول ثلاثة ، ووقف على قوتها ، زالت عنه هذه الشبهات بأسرها ، وذلك من كمـال نعم الله تعالى على العباد ، حيث هداهم إلى هذه الأصول الثلاثة ، ليتوسلوا بها إلى دفع [2] هذه الشبهات.

فالأصل الأول : أن نقــول : لا شك أن القــول بإثبـات النبوات ، فـرع على القـول بإثبـات الفاعل المختـار. فمن نازع في ذلك الأصل ، فإنه لا يجـوز له الخـوض في إثبـات النبـوات البتــة. بل يجب عليه الشـروع في تلك المسـألة. وأما من ســلم أن إله العــالم فاعل مختــار ، فنقــول : إنا نــدعي أنه لا مــؤثر البتة لإخــراج شــيء من العــدم إلى الوجود ، إلا ذلك الواحد. وإذا ثبت هــذا ، فقد بطل القــول بوجود مؤثر آخر سواه ، سواء قيل : إنه كوكب ، أو فلك ، أو عقل ، أو نفس ، أو روح علوي ، أو روح سفلى. والـذي يدل على صحة هذا الأصل وجوه :

الأول : أنه لما ثبت أنه تعـــــالى قــــــادر على بعض المقــدورات ، وجب أن يكــون ذلك الشــيء ، إنما صــار بحيث يصح أن يكون مقدورا له لإمكانه. لأنا

---

(1) في (ت) : الفصل الخامس في معرفة أجوبة هذه الشبهات.

(2) دفع هذا العالم من الشبهات (ل) ، (طا).

لو رفعنا الإمكان ، لبقي : إما الوجوب وأما الامتناع. وهما يحيلان المقدورية. وما يوجب امتناع كونه مقدورا [يمتنع أن يقتضي صحة كونه مقدورا [1]] فثبت : أن المعنى الذي لأجله صار بعض الأشياء ، بحيث يصح أن يكون مقدورا لله تعالى هو [الإمكان. وبديهة العقل حاكمة بأن المفهوم من الإمكان مفهوم واحد [2]] في جميع الممكنات ، فوجب القطع بأن [ما لأجله صار بعض الممكنات بحيث يصح أن يكون مقدورا لله تعالى ، فهو قائم [3] في] جميع الممكنات. وإذا حصل الاشتراك في المقتضي ، وجب حصول الاشتراك في الأثر ، فوجب القطع بأن [جميع الممكنات بحيث يصح أن تكون مقدورة لله تعالى. وإذا ثبت هذا وجب أن يكون الله [4]] قادرا عليها بأسرها ، لأن كونه تعالى قادرا ، صفة من صفات ذاته. وتلك الصفة : نسبة مخصوصة ، بين ذاته المخصوصة ، وبين المقدورات ، وهو كونه بحيث يصح منه إيجادها. وهذه الصحة [5] ليست ذاتا قائمة بنفسها ، بل هي من باب النسب والإضافات ، فتكون ممكنة لذاتها ، فلا بد لها من مؤثر ، وذلك المؤثر هو ذات الله تعالى ، سواء قلنا : إن تأثير تلك الذات في هذه الصحة ابتداء ، أو بواسطة وعلى التقديرين فنسبة اقتضاء ذاته إلى حصول القدرة على بعض الممكنات ، كنسبة ذلك الاقتضاء إلى البواقي. لأنا بينا أن كل الممكنات متساوية [في صحة المقدورية. وإذا كانت النسبة متساوية ، فلو اقتضت تلك الذات المخصوصة ، حصول الاقتدار على بعضها دون البعض. مع أنا بينا أن النسبة متساوية [6]] فحينئذ يلزم رجحان أحد طرفي الجائز على الآخر لا لمرجح ، وهو محال. ولما بطل هذا القسم ، بقي قسمان : أحدهما : أن لا يقدر على شيء أصلا ، إلا أن هذا باطل. لأنا بينا : أن القول بالنبوات ، فرع على إثبات كونه تعالى قادرا. والثاني : أن يكون قادرا على الكل. وذلك هو الحق. لأنه لما بطل ما

---

(1) سقط (ل) ، (طا).
(2) سقط (ت).
(3) سقط (ت).
(4) سقط (ت).
(5) الصفة (ط).
(6) من (ل) ، (طا).

عداه من الأقسام ، وجب أن يكون هـذا القسم هو الحـق. فثبت : أنه تعالى قادر على جميع الممكنات.

فنقول : إنه [1] لم يحصل في الوجود. موجـود مـؤثر ، ولا موجد إلا الله تعالى. والـدليل عليه : وهو أنا لو فرضـنا شيئا آخر سواه. يكون له صـلاحية التـأثير والإيجـاد ، فعلى هذا التقـدير ، قد اجتمع على ذلك الأثر مـؤثران مسـتقلان باقتضاء الوجود والأثر. فإما أن يقع ذلك الأثر بهما معا ، أو لا بواحد منهما ، أو بأحدهما دون الثـاني. والأقسـام الثلاثة باطلة.

أما القسم الأول وهو وقوعه بهما : فنقـــول : هـــذا محال. وذلك لأن الأثر المعين مع المؤثر التام المسـتقل ، يكون واجب الوجود لذاته ، وما يكون واجب الوجـود لذاته ، يمتنع أن يكـون واجب الوجـود لغـيره ، فعلى هـذا ، ذلك الأثر لكونه مع هذا المؤثر [يمتنع استناده إلى ذلك المـؤثر ، ولكونه مع ذلك المؤثر. يمتنع استناده إلى هذا المؤثر [2]] فإذا كـان حاصلا معهما معا يلـزم [أن يكـون اسـتناده إلى كل واحد منهما بعينه ، استغناء عن كل واحد منهما فيلـزم [3]] أن يكون [4] ذلك الأثر ، مسـتندا إليهما معا وغنيا عنهما معا. وهو محال. فثبت: أن هذا القسم باطل.

وأما القسم الثـاني وهو امتنـاع وقوعه بواحد منهما : [فنقول : هذا باطل من وجهين :

الأول : إنه لما امتنع وقوعه بواحد منهما [5]] لـــزم أن يقــال : إنه لا يقع البتة ، أو إن وقع فقد وقع بغــير مــؤثر. وذلك محال. لأنه يلـزم أن لا يـدخل شـيء من الممكنـات في الوجــود ، أو إن دخل في الوجــود ، إلا أنه يحـدث من غير مؤثر أصلا وكلاهما باطلان.

(1) وجب أن لا يحصل (ل) ، (طا).
(2) سقط (ت).
(3) من (ل) ، (طا).
(4) أن لا يكون (ت).
(5) من (ل) ، (طا).

والثـــاني : أن من المعلـــوم أن كل واحد من هـــذين السببين المسـتقلين ، لو انفـرد ، لكـان مسـتقلا بـالتكوين والتـأثير ، إلا أن حضـور الآخر منعه من التـأثير. فنقـول : المـانع لهـذا المـؤثر ، ليس هو ذات المـؤثر الثـاني ، ولا شيء من صفاته ، بل كون هذا الأثر صـادرا من هـذا يمنع صدوره من ذاك ، ولذاك بالضد. ومعلـوم : أن المعلـول لا يحصل إلا عند حصول العلـة. فـإذا كـان المـانع من صـدور [ذلك الأثر عن هـذا ، ليس إلا صـدوره عن ذاك ، والمـانع من صدوره [1]] من ذاك ليس إلا صـدوره عن هـذا ، وثبت أن المعلـــــول لا يوجد إلا عند وجـــــود العلة ، فلو امتنع الطرفان ، لزم القول بحصول الطرفين ، حـتى يكـون كل واحد منهما مانعا من الثـاني ، فيلـزم من امتنـاع اسـتناده إليهما معا ، حصول اسـتناده إليهما معا [وكنا قد ذكرنا في القسم الأول : أنه يلـزم من حصـول اسـتناده إليهما معا ، امتناع استناده إليهما معا [2]] وكل ذلك محال.

وأما القسم الثلث وهو أن يقع بأحـدهما دون الثـاني : فنقول : هذا باطل لوجهين :

الأول : إن العقل يقتضي أن يندفع الأضعف بالأقوى ، ولا شك أن ممكن الوجـود ، أضـعف من واجب الوجـود. وعلى هذا التقدير فلا موجد ولا مؤثر (3) إلا الله.

الثـاني : إن كل شـيء يخـرج من العـدم إلى الوجـود فهو في نفسه ، إما شـيء واحد وإما مـركب من أشـياء ، يكـون كل واحد منها في نفسه شـيئا واحـدا ، والشـيء الواحد في نفسه لا يقبل التفـاوت أصـلا. وإذا كـان هو في نفسه غير قابل للتفاوت [كـانت القـدرة على إيجـاده غـير قابلة للتفاوت أصلا ، وإذا كـان كـذلك [4]] امتنع أن يقـال : إن أحد المـؤثرين أقـوى وأكمل في التـأثير بالنسـبة إلى ذلك الشيء الواحد.

---

(1) من (ل) ، (طا).
(2) من (ل) ، (طا).
(3) إلا الحق سبحانه وتعالى (ت ، ط).
(4) من (ل) ، (طا).

بلى قد يعقل كـون أحـدهما قـادرا على أشـياء سـوى ذلك الواحد ، لكن المطلـوب هاهنا بيـان القـدرة والقـوة بالنسـبة إلى ذلك الشـيء الواحد لا تقبل التفـاوت. وإذا [1] حصل الاستواء بين هذين المؤثرين ، كان [القـول بـأن [2]] أحــدهما أولى بالتــأثير ، موجبا [رجحــان [3]] أحد طــرفي الممكن على الآخر ، لا لمـــرجح ، وهو محـــال. فثبت بما ذكرنا : أن جميع الممكنات مقدورة لله تعـالى. وثبت : أنه متى كان الأمر كذلك ، كان القـول بإثبـات مـؤثر غـير الله تعالى ؛ يفضي إلى هذه الأقسام الباطلة ، فكان القـول به محـــالا ، فثبت بهـــذا البرهـــان الكامل : أنه لا مـــؤثر في الوجود إلا الله أصلا.

الحجة الثانية : إن الإمكـــان علة للحاجة إلى المـــؤثر. فإما أن يكـــون علة للحاجة إلى مـــؤثر بعينه أو لا بعينه ، والثـاني باطـل. لأن كل ما كـان موجـودا في نفس الأمر ، فهو متعين في نفسه ، فما لا يكـــــــون متعينا في نفسه [امتنع كونه موجودا في نفسه [4]] وما كان ممتنع الوجود ، امتنع أن يكون علة لوجود غيره ، ولما بطل هــذا القسم ، بقي [القسم الأول وهو أن الإمكان علة الحاجة إلى شيء بعينه ، فوجب أن يكون كل [5]] ممكن محتاجا في وجــوده إليه ، وإذا كان كذلك ، فلا مؤثر إلا الواحد.

فهذا هو أحد الأصول الثلاثة التي لا بد من معرفته في هذا الباب.

الأصل الثــاني من الأصــول الــتي عليها مــدار إثبــات النبــوات : أنه لا يمتنع أن يكــون الشــيء معلــوم الجــواز والإمكان ، ومع ذلك فإنه يكون الجــزم والقطع حاصلا بأنه لم يوجد ، ولم يحصل.

وبيانه : أني إذا رأيت زيـــــدا ، ثم غمضت العين ، ثم إني نظرت إليه في المـرة الثانية ، فـإني أعلم بالضـرورة أن هذا الذي أراه ثانيا ، عين الذي رأيته

---

(1) وإذا حصل الاستواء (ت).
(2) سقط (ت).
(3) سقط (ط).
(4) سقط (ت).
(5) سقط (ت).

أولا ، مع أن التجــويز القطعي قــائم بكونه مغــايرا لــذلك الأول. وبيانه : أن الحــادث إما أن لا يفتقر إلى المــؤثر أو يفتقر إليه ، والقسم الثاني [1] فمـؤثر العـالم إما أن يكـون موجبا أو مختــارا. وظــاهر أنه ليس وراء هــذه الأقســام الثلاثة قسم البتة.

أما القسم الأول : وهو أن يقـــال : لا مـــؤثر لهـــذه الحـوادث. فعلى هـذا التقـدير يكـون الوجـود بعد العـدم ، والعدم بعد الوجود : حاصلا بمحض الاتفاق من غير ســبب أصـلا. وإذا جـاز ذلك ، جـاز أيضا أن يقـال : [اتفق أن ذلك الشـــخص [2]] الأول قد عـــدم في تلك اللحظة اللطيفة ، وحصل الشـخص الثـاني على سـبيل الاتفـاق. لأن القـول بالاتفـاق ، لما كـان واقعا في بعض الصـور ، كـان احتماله قائما في كل الصور.

وأما القسم الثــاني : وهو أن يقــال : مــؤثر العــالم موجب بالذات ، فذلك الاحتمال أيضا ، قـائم ، لأن فيضـان الآثـار الحادثة عن ذلك المبـدأ القـديم ، لا بـدّ وأن يكـون موقوفا على حصـول شـكل فلكي خـاص. وإذا ثبت هـذا فنقــول : لم لا يجــوز أن يقــال : إنه حصل شــكل فلكي عجيب غـريب ، اقتضى فنـاء ذلك الشـخص الأول في تلك اللحظة اللطيفة ، وحصل شيء آخر يماثله دفعة؟

وأما القسم الثــالث : وهو أن يقــال : مــؤثر العــالم فاعل مختــار. فعلى هــذا التقــدير : القــول بأنه أفــنى الشـــخص الأول في تلك اللحظة اللطيفة ، وأوجد شخصا آخر يماثله من كل الوجوه : محتمـل. فثبت بهـذا البرهـان القـــاطع : أن تجـــويز هـــذا المعـــنى قـــائم على جميع التقديرات. ثم إنا مع علمنا بهذا التجـويز ، نعلم بالضـرورة أن هـذا الشـخص الـذي [أراه في هـذه اللحظة هو عين الشخص الذي [3]] رأيته قبل ذلك بلحظة أو بيوم أو بشهر.

واعلم أنك إذا عرفت حقيقة الحال في هـذا المثـال ، أمكنك معرفة أمثلة

---

(1) الأول (ت ، ط).
(2) من (ل) ، (طا).
(3) سقط (ت).

خارجة عن الحد والإحصاء ، موافقة لهذا المطلوب.

وأما الأصل الثـالث : فهو أن تعلم أن تحسـين العقل وتقبيحه باطل ، لا عـبرة به ، ولا التفـات إليه ، في أفعـال الله تعالى ، وفي أحكامه.

وإذا عرفت هذه الأصول الثلاثة ، فحينئذ يظهر القـول بصـحة النبـوات ، ظهـورا ، لا يبقى فيها شك ولا شـبهة. وتقريره : أن نقول : فاعل جميع هـذه المعجـزات هو الله تعـالى [لأنا بينا في الأصل الأول أنه لا مـؤثر ولا موجد ولا مكون إلا الله تعالى (1)] ثم نقـول : وإنه تعـالى إنما خلقها لأجل تصـديق هـذا المـدعي. فأما قـولهم : إنه يجـوز أن يكون قد خلقها لأغراض أخرى. فنقول : ذلك التجويز قائم في الجملـة. لأنا نقـول : قد بينا أن قيـام تجـويز الوجـوه الكثيرة قد لا يمنع من حصول القطع والجزم بواحد منها ، كما ذكرناه في المثال في القسم الثـالث (2) فنـدعي : أن الأمر في هذه المسألة كذلك.

والـدليل عليه : أن موسى ــ عليهالسـلام ــ لما أمر القوم ببعض التكـاليف ، فـأبوا ، وأصـروا طلب من الله ــ تعـالى ــ أن يوقف الجبل فـوق رءوسـهم. ثم إنهم كـانوا يشـاهدون أنهم كلما قصـدوا الطاعة والامتثـال ، فـذلك الجبل ، يتباعد عن رءوسـهم ، وكلما قصـدوا العـود إلى العتو والإصـرار والكفـر. فـذلك الجبل يقـرب منهم بحيث خـافوا من وقوعه عليهم. ومن المعلـوم أن حصـول هـذه الحالة على هـذا الوجه ، يفيد العلم الضـروري بأنه تعـالى إنما أوقف الجبل فـوق رءوسـهم ، لأجل أن يتبـادروا إلى الطاعة والامتثـال. وتجـويز أن يكـون الغـرض من إظلال ذلك الجبل. شيئا آخر سـوى هـذا المقصـود ، لا يقـدح في حصول العلم الضروري ، بأنه لا مقصـود منه سـوى ذلـك. فإنا قد بينا أنه قد يحصل القطع والجزم مع قيام مثل هـذا التجويز. فثبت بالأصل الأول (3) : أن خـالق كل المعجـزات هو الله تعـالى ، وثبت بالأصل الثـاني : أنه لا حكمة لله ــ تعالى ـ في خلق تلك المعجزات ، إلا التصديق. وهـذا يفيد العلم اليقيني بأن الله تعالى إنما

(1) سقط (ت).
(2) في المثال (ط) من الثالث (ل) ، (طا).
(3) فثبت بهذه الأصول (ت ، ط).

خلق هذه المعجزات لأجل تصديق الأنبياء والرسل. والعلم الضروري ، حاصل بأن الكذب على الله ـ تعالى ـ محال. لأنه صفة نقص. وشهادة الفطرة دالة على أن صفة النقص محال على الله ـ تعالى ـ وعند هذا يحصل الجزم واليقين بأن ظهور المعجزات يدل على صدق الأنبياء [عليهم السلام [1]].

وأما قولهم بعد ذلك : ما الفائدة في النسخ؟ وما الفائدة في التوجه إلى الكعبة ، دون بيت المقدس؟ فجوابه : أن نقول : أحكام الله ـ تعالى ـ غير موقوفة على تحسين العقل وتقبيحه ، فيفعل الله ما يشاء ، ويحكم ما يريد.

فقد ظهر بما ذكرناه : أن الموقوف على معرفة هذه الأصول الثلاثة ، يحصل الخلاص عن بحار تلك الشبهات [والحمد لله الذي هدانا إلى الدين القويم ، والصراط المستقيم. والله أعلم [2]].

(1) من (ل) ، (طا).
(2) من (ل) ، (طا).

القسم الثاني

في تقرير القول

بالنبوة عن طريق اخر وهو قدرة النبي

على تكميل الناقصين

الفصل الأول

في

تمييز هذا الطريق عن الطريق المتقدم

فنقــول [1] : أعلم أن القــائلين بــالنبوات فريقــان : أحدهما : الذين يقولون : إن ظهور المعجـزات على يـده ، يدل على صدقه. ثم إنا نسـتدل بقوله على تحقيق الحق ، وإبطـال الباطـل. وهـذا القـول هو الطريق الأول ، وعليه عامة أرباب الملل والنحل [2].

والقول الثـاني : أن نقـول : إنا نعـرف أولا أن القـول في الاعتقادات ما هو؟ وأن الصواب في الأعمـال ما هـو؟ فـإذا عرفنا ذلك ، ثم رأينا إنسـانا يـدعو الخلق إلى الـدين الحق ، ورأينا أن لقوله أثـــرا قويا في صـــرف الخلق من الباطل إلى الحق ، عرفنا أنه نـبي صـادق ، واجب الاتبـاع. وهـذا الطريق أقــرب إلى العقل ، والشــبهات فيه أقــل. وتقريره لا بد وأن يكون مسبوقا بمقدمات :

المقدمة الأولى : أعلم أن كمــــال الإنســــان في أن يعرف الحق لذاته ، والخير

---

(1) عبارة النسخ : «القسم الثاني من كتاب النبـوات في تقرير القـول بالنبوة على طريق آخر ، وفيه فصول. الفصل الأول في تمييز ... الخ».

(2) وهو الصــحيح لأن النــاس لما كــانوا يكرهــون من يتمــيز عليهم ، يطلبون من الذي يقول لهم : إني نبي ، يطلبون منه شيئا خارقا للعـادة ، وهو المعجزة. والله تعالى يظهر المعجزة دلالة على أنه صادق ، وهذا واضح من معجزات صـالح وموسى وعيسى عليهمالسـلام. أما الطريق الثاني وهو كون النبي كاملا ، ويقدر على تكميل الناقصين ، فقول يقول به من الفلاسـفة من ينكر خـرق العـادات ، وينكر الملائكـة. وهو قـول باطل ، لأن القرآن أشار إلى المعجزات في إثبات النبوة ...

لأجل العمل به ، والمراد منه : أن كمال حاله محصور في أمرين :

أحـدهما : أن تصـير قوته النظرية كاملة بحيث تتجلى فيها صـور الأشـياء وحقائقها ، تجليا كـاملا تاما ، مـبرأ عن الخطأ والزلل.

والثـاني : أن تصـير قوته العملية كاملة بحيث يحصل لصاحبها ملكة ، يقدر بها على الإتيـان بالأعمـال الصـالحة. والمراد من الأعمال الصالحة : الأحوال التي توجب النفرة عن السعادات البدنية ، وتوجب الرغبة في عـالم الآخـرة ، وفي الروحانيات. فقد ظهر بهذا : أن لا سعادة لإنسـان إلا بالوصول إلى هاتين الحالتين. وهذه المقدمة مقدمة أطبق الأنبياء على صحتها ، واتفق الحكماء الإلهيون على صـحتها أيضا. ولا يرى في الدنيا عاقل كامل ، إلا ويساعد عليها.

المقدمة الثانية : إن النـاس ينقسـمون إلى ثلاثة أقسام :

أحدهما : الذين يكونون ناقصين في هـذه المعـارف ، وفي هذه الأعمال ، وهم عامة الخلق ، وجمهورهم.

وثانيهما : الذين يكونون كاملين في هذين المقـامين ، إلا أنهم لا يقدرون على علاج الناقصين [وهم الأولياء

وثالثهما : الذين يكونون كاملين في هذين المقـامين ، ويقدرون أيضا على معالجة الناقصين [1]] ويمكنهم السعي في نقل الناقصـين من حضـيض النقصـان ، إلى أوج الكمال. وهؤلاء هم الأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ فهـذا تقسيم معلوم مضبوط.

المقدمة الثالثة : إن درجـات النقصـان والكمـال في القـوة النظرية ، وفي القـوة العملية كأنها غـير متناهية بحسب الشـدة والضـعف والقلة والكـثرة. وذلك أيضا معلوم بالضرورة.

المقدمة الرابعة : إن النقصان وإن كان شـاملا للخلق ، عاما فيهم. إلا

(1) سقط (ت).

أنه لا بدّ وأن يوجد فيهم شـخص كامل بعيد عن النقصـان. والدليل عليه وجوه :

الأول : إنا بينا أن الكمـال والنقصـان واقع في الخلق على مراتب مختلفة ، ودرجات متفاوتة. ثم إنا كما نشـاهد أشخاصا بلغوا في جـانب النقصـان وقلة الفهم والإدراك ، إلى حيث قربوا من البهـائم والسـباع ، فكـذلك في جـانب الكمـال ، لا بد وأن توجد أشـخاص كاملة فاضـلة ، ولا بد وأن يوجد فيها بينهم شخص يكون أكملهم وأفضلهم ، وهو يكون في آخر مراتب الإنسانية ، وأول مراتب الملكية.

الثـاني : إن الاسـتقراء يـدل على ما ذكرنـاه. وذلك الجسم العنصـــري جنس تحته ثلاثة أنـــواع : المعـــدن. والنبات. والحيوان. وصريح العقل يشهد بأن أشرف هـؤلاء الثلاثة : الحيوان ، وأوسطها النبـات ، وأدونها المعـادن. ثم نقول : صريح العقل يشهد بأن الحيـوان جنس تحته أنـواع كثـيرة [وأشـــرفها هو الإنســان. وأيضا : فالإنســان تحته أصـناف [1]] مثل الـزنج والهند والعـرب والـروم والإفـرنج والترك. ولا شك أن أفضل أصـناف الإنسـان وأقـربهم إلى الكمـال : سـكان وسط المعمـورة ، وهم سـكان الموضع المســمى بإيرانشــهر. ثم إن هــذا الصــنف من النــاس مختلفون أيضا في الكمال والنقصـان ، ولا شك أنه يحصل فيهم شـخص واحد ، هو أفضـلهم وأكملهم [فعلى هـذا قد ثبت أنه لا بد وأن يحصل في كل دور شـــــخص واحد هو أفضـلهم وأكملهم [2]] في القـوة النظرية والعمليـة. ثم إن الصوفية يسمونه بقطب العالم. ولقد صدقوا فيه ، أنه لما كـان الجـزء الأشـرف من سـكان هـذا العـالم الأسـفل هو الإنسان ، الذي حصلت له القوة النظرية التي بها يسـتفيد الأنـوار القدسـية من عـالم الملائكة ، وحصـلت له القـوة العلمية التي يقدرها بها على تدبير هذا العـالم الجسـماني على الطريق الأصـــلح ، والســـبيل الأكمـــل. ثم إن ذلك الإنسان الواحد هو أكمل الأشخاص

---

(1) من (ل).
(2) من (ل).

الموجودين في ذلك الـدور [1] كـان المقصـود الأصـلي من هذا العالم العنصري ، هو وجود ذلك الشخص. ولا شك أن المقصـود بالـذات هو الكامـل. وأما النـاقص فإنه يكـون مقصــودا بــالعرض [فثبت : أن ذلك الشــخص هو الكامل وثبت : أن ذلك الشـــخص [2]] هو القطب لهـــذا العـــالم العنصري ، وما سواه فكالتبع له. وجماعة [من [3]] الشيعة الإمامية ، يسمونه بالإمام المعصوم. وقد يسمونه بصاحب الزمان. ويقولون. بأنه غـائب. ولقد صـدقوا في الوصـفين أيضا. لأنه لما كـان خاليا عن النقـائص ، الـتي هي حاصـلة في غــيره ، كــان معصــوما من تلك النقــائص. وهو أيضا صاحب الزمـان ، لأنا بينا : أن ذلك الشـخص هو المقصـود بالـذات في ذلك الزمـان ، وما سـواه فالكل أتباعـه. وهو أيضا : غـــائب عن الخلق لأن الخلق لا يعلمــــون أن ذلك الشخص هو أفضل أهل هذا الدور [وأكملهم وأقــول ولعله لا يعرف ذلك الشخص أيضا : أنه أفضل أهل الدور [4]] لأنه وإن كان يعرف حال نفسه إلا أنه لا يمكنه أن يعرف حــال غيره ، فذلك الشخص لا يعرفه غيره ، وهو أيضا لا يعــرف نفســه. فهو كما جـاء في الأخبـار الإلهية أنه قـال تعـالى : «أوليائي تحت قبابي ، لا يعرفهم غيري».

فثبت بهـذا : أن كل دور لا بد وأن يحصل فيه شـخص موصوف بصفات الكمال. ثم إنه لا بد وأن يحصل في هذه الأدوار المتلاحقة : دور يحصل فيه شخص واحد يكــون هو أفضل من كل أولئك الذين كل واحد منهم صــاحب دوره ، وفريد عصــــره ، وذلك الـــدور المشــــتمل على مثل ذلك الشخص ، إنما لا يوجد في ألف سـنة ، أو أكـثر ، أو أقل ، إلا مرة واحدة ، فيكون ذلك الشخص هو الرسول الأعظم ، والنبي المكرم ، وواضع الشرائع ، والهادي إلى الحقائق. وتكون نسبته إلى [سائر أصحاب الأدوار كنسـبة الشـمس إلى ســـائر الكـــواكب. ثم لا بد وأن يحصل في أصـــحاب الأدوار إنسان ، هو أقربهم [5]] إلى

(1) الوقت (ت ، ؤ).
(2) من (ت ، ط).
(3) من (ت).
(4) من (ل).
(5) من (ل ، ط) واعلم أن كلام فخر الـــدين منقـــوض بـــأن محمـــدا صلى‌الله‌عليه‌وسلم خاتم النبيين.

صاحب الدور ، في صفات الفضيلة. فيكون ذلك الشخص بالنسبة إليه ، كالقمر بالنسبة إلى الشمس ، وهو الإمام القائم مقامه ، المقرر شريعته. وأما الباقون فنسبة كل واحد منهم إلى صاحب الدور الأعظم ، كنسبة كوكب من الكواكب السيارة إلى الشمس. وأما عوام الخلق فهم بالنسبة إلى أصحاب الأدوار مثل حوادث هذا العالم بالنسبة إلى الشمس والقمر وسائر الكواكب. ولا شك أن [عقول الناقصين تكمل بأنوار [1] عقول أصحاب الأدوار ، وتقوي بقوتها.

فهذا كلام معقول مرتب على الاستقراء الذي يفيد القطع واليقين.

المقدمة الخامسة : إن ذلك الإنسان الذي هو أكمل الكاملين ، وأفضل الفضلاء والعلماء ، يكون في آخر الأفق الأعلى من الإنسانية. وقد علمت أن آخر كل نوع : متصل بأول النوع الذي هو أشرف منه. والأشرف من النوع البشري هم الملائكة فيكون آخر البشرية متصلا بأول الملكية. ولما بينا أن ذلك الإنسان موجود في أعلى مراتب البشرية ، وجب أن يكون متصلا بعالم الملائكة ومختلطا بهم ، ولما كان من خواص عالم الملائكة : البراءة عن العلائق الجسمانية ، والاستيلاء على عالم الاجسام ، والاستغناء في أفعالها عن الآلات الجسمانية ، كان هذا الإنسان موصوفا بما يناسب هذه الصفات [فيكون قليل الالتفات إلى الجسمانيات ، قوي التصرف فيها ، شديد الانجذاب إلى عالم الروحانيات [2]] فتكون قوته النظرية مستكملة بأنواع الجلايا القدسية ، والمعارف الإلهية ، وتكون قوته العملية مؤثرة في أجسام هذا العالم بأنواع التصرفات. وذلك هو المراد من المعجزات. ثم بعد الفراغ من هذين المقامين تكون قوته الروحانية ، مؤثرة في تكميل أرواح الناقصين في قوتي النظر والعمل. ولما عرفت أن النفوس الناطقة مختلفة بالماهيات ، فقد تكون بعض النفوس قوية كاملة في القوة النظرية ، وضعيفة في القوة العملية ، وقد تكون بالضد منه ، فتكون قوية في التصرف في أجسام العالم العنصري ، ضعيفة في

(1) سقط (ت).

(2) سقط (ت).

المعـارف النظرية الإلهيـة. وقد تكـون كاملة قـاهرة فيهما [جميعا ، وذلك في غاية الندرة ، وقد تكـون ناقصة فيهما[1]] جميعا. وذلك هو الغالب في أكثر الخلق.

إذا عرفت هذه المقـدمات. فنقـول : مـرض النفـوس الناطقة شـــيئان : الإعــــراض عن الحق ، والإقبـــال على الخلق [وصحتها شـيئان : الإقبـال على الحق ، والإعـراض عن الخلق[2]] فكل من دعا الخلق إلى الإقبال على الحق [والإعراض عن الخلق[3]] فهو النبي الصـادق. وقد ذكرنا : أن مراتب هذا النوع من الناس : مختلفة بالقوة والضـعف والنقصان ، وكل من كانت قدرته على إفادة هذه الصحة ، أكمل ، كان أعلى في درجة النبوة ، وكل من كانت درجته في هذا الباب أضعف ، كان انقص في درجة النبوة [فهــذا ما أردنا شرحه وبيانه من حال النبوة. والله أعلم[4]].

---

(1) سقط (ت).
(2) من (ل).
(3) سقط (ت).
(4) من (ل).

الفصل الثاني

في

أن القرآن العظيم يدل

على أن هذا الطريق هو الطريق

الأكمل الأفضل في اثبات النبوة

[أعلم أنا سنذكر سورا من القرآن ونفسـرها ، ليظهر من ذلك التفسير : صحة هذا الطريق الذي ذكرناه. فمنها : سورة (**سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى**) [1] فنقول قد علمت أن الأصل هو الإلهيات ، والفرع هو النبوات. فلا جرم جرت العادة في القرآن أنه يقع الابتداء بتقرير الإلهيات ، ثم يقع [2] الشروع في تقرير النبوات بعدها. ففي هذه السورة بدأ بالإلهيات ، فقال : (**سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى**) ومعناه : أنه أعلى من مناسبة جميع الممكنات. ومشابهة كل المحدثات [3] لأنها مركبة من المادة والصورة باعتبار ، ومن الجنس والفصل باعتبار ثاني ، ومن قبول التغير والفناء ، إما في الذات ، وإما في الصفات [وهو سبحانه أعلى من كل هذه الأشياء في كل هذه الصفات [4]] وفيه لطيفة أخرى لا يمكن ذكرها.

واعلم أن أكثر الدلائل المذكورة في القرآن على إثبات الإله تعالى ، محصورة في قاعدة واحدة ، وهي حدوث الصفات ، وهي إما في الحيوانات ، وإما في النبات. والحيوان كذلك له بدن ونفس. فقوله : (**خَلَقَ فَسَوَّى**) إشارة إلى ما في أبدانها من العجائب. وقوله : (**وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدى**) إشارة

---

(1) أول سورة الأعلى.
(2) إلى هنا : في (ت) في الفصل الثاني في أن القرآن العظيم يدل ... الخ.
(3) من هنا مذكور في (ت) في فصل تقرير طريقة الفلاسفة.
(4) من (ل).

إلى ما في نفوسها من الغرائب. فنبه بهذين الضابطين على ما لا نهاية له من العجائب والغرائب ، ثم أتبعه بذكر الدلائل المأخوذة من النبات ، وهو قوله : (**وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعى ، فَجَعَلَهُ غُثاءً أَحْوى**).

ولما قرر أمر الإلهيات ، أتبعه بتقرير أمر النبوات. وقد علمت أن كمال حال الأنبياء عليهم السلام. في حصول أمور أربعة : أولها : كمال القوة النظرية [1] وثانيها : كمال القوة العملية. وثالثها : قدرته على تكميل القوة النظرية لغيره. [ورابعها : قدرته على تكميل القوة العملية التي لغيره [2]] ولا شك أن كمال حاله في القوتين [مقدم على قدرته على تكميل غيره في هاتين القوتين [3]] ولا شك أن القوة النظرية أشرف من القوة العملية. فهذا البيان يقتضي أن يقع الابتداء أولا بشرح قوته النظرية. وثانيا بشرح قوته العملية. وثالثا : بكيفية حاله في القدرة على تكميل القوة النظرية التي للناقصين ورابعها : كيفية حالة في القدرة على تكميل القوة العملية التي للناقصين [4]] فإذا ظهر كماله في هذه المقامات الأربعة ، فحينئذ يظهر أنه بلغ في صفة النبوة والرسالة إلى الغاية القصوى.

إذا عرفت هذا فنقول : إنه تعالى لما ذكر أصول الإلهيات ، وأراد الشروع في صفات النبوة ، بدأ أولا بكمال حاله في القوة النظرية ، فقال : (**سَنُقْرِئُكَ فَلا تَنْسى**) يعني : أن نفسك نفس قدسية آمنة من الغلط والنسيان (**إِلَّا ما شاءَ اللهُ**) أن يحصل بمقتضى الجبلة الإنسانية ، والطينة البشرية. ثم أتبعه ببيان كمال حاله في القوة العملية فقال : (**وَنُيَسِّرُكَ لِلْيُسْرى**) ومعناه : أنا نقوي دواعيك في الأعمال التي تفيد اليسر والسعادة في الدنيا والآخرة. ثم لما بين كمال حاله في هذين المقامين ، أتبعه بأن أمره بأن يشتغل بتكميل الناقصين ، وإرشاد المحتاجين ، فقال : (**فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرى**) فقوله : (**فَذَكِّرْ**) أمر له بإرشاد الناقصين ، وقوله : (**إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرى**) [تنبيه على

---
(1) العلمية (ت).
(2) سقط (ت).
(3) سقط (ت).

(4) من (ل).

أنه ليس كل من سـمع ذلك التـذكير : انتفع به [1]] فـإن النفوس الناطقة : مختلفة ، فبعضها ينتفع بـذلك التـذكير ، وبعضها لا ينتفع به ، وبعضـها يضـره سـماع ذلك التـذكير ، لأن سماعه يثـير في قلبه دواعي الحسد والغيظ والغضب والإصرار على الجهل. ثم لما نبه تعالى على أن المسـتمع لـذلك التـذكير قد ينتفع به ، وقد لا ينتفع به ، أتبعه ببيـان خاصية كل واحد من هذين القسمين ، فـبين أن صـفة من ينتفع بهذا التذكير ، هو أن يكـون الخـوف غالبا على قلبه ، والخشـية مسـتولية على روحـه. ولأجل ذلك الخـوف : يطلب زاد المعاد ، فلا جرم أنه ينتفع بإرشاد هـذا المحـق. وأما الذي لا ينتفع بهـذا التـذكير ويتباعد عنه ، ويجتنب من القرب منه ، فهو النفس الموصوفة بكونها أشقى النفوس ، فإنها تبقى في عنـاء هـذا العـالم ، وبعد المـوت تقع في نيران الحسرة والوحشة. ولما بين هذا ، أزاله في صفته ، فقال : (**ثُمَّ لا يَمُوتُ فِيها ، وَلا يَحْيى**) وإنما قـال : (**ثُمَّ لا يَمُوتُ فِيها**) لما ثبت أن النفس لا تموت بموت البـدن ، وإنما قـال : (**وَلا يَحْـيى**) لأنها وإن بقيت حية ، لكنها بقيت في العذاب. والمـوت خـير من هـذه الحيـاة ، فلهـذا قـال : (**ثُمَّ لا يَمُـوتُ فِيها وَلا يَحْـيى**) ولما بين من لا ينتفع بذلك التذكير ، بين كمال حال من ينتفع به ، فقـال : (**قَـدْ أَفْلَحَ مَنْ تَـزَكَّى**) وذلك لأن المقصـود من تعليم الأنبياء ، وتـذكيرهم وإرشـادهم : أمـران : أحـدهما : إزالة الأخلاق الذميمة الجسـمانية [2] عن النفس. والثـاني : تحصـيل الصـفات الحميـدة الروحانية في النفس ، ولما كـانت إزالة ما لا ينبغي مقدمة على تحصـيل ما ينبغي ، لا جرم ابتدأ بقوله تعـالى : (**قَـدْ أَفْلَحَ مَنْ تَـزَكَّى**) والمـراد منه : تزكية النفس وتطهيرها عن الصـفات المذمومة ، ولما ذكر ذلك ، أتبعه بتحصـيل ما ينبغي ، وذلك إما في القـوة النظرية ، أو في القـوة العمليـة. ورئيس المعـارف النظرية : ذكر الله تعـالى ومعرفته ، ورئيس الأعمـال الفاضـلة : خدمة الله تعـالى. فلهـذا قـال : (**وَذَكَـرَ اسْـمَ رَبِّهِ**) وهو إشارة إلى استعداد الإنسان في تكميل [قوته

---

(1) سقط (ت).
(2) الروحانية (ل).

النظرية بإرشــاد الأنبيــاء. وقوله : (**فَصَــلَّى**) إشــارة إلى استســـــعاده في تكميل [1]] قوته العملية بإرشـــــادهم وهدايتهم. ثم عاد إلى بيان أحوال المعرضـين عن الانتفـاع بإرشــاد الأنبيــاء عليهمالســلام. وهــدايتهم. وبين أن ذلك الإعـــراض إنما تولد عن حب الـــدنيا وقـــوة الرغبة فيها [فقال: (**بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيـاةَ الـدُّنْيا**) [2] ثم بين أن الرغبة في الروحانيات التي تحصل في عالم الآخــرة راجحة على لذات هذه الدنيا من وجهين :

أحدهما : أنها خير من اللـذات الجسـمانية. وقد سـبق تقريره في كتاب «النفس [3]».

والثانية : أنها أبقى من هـــذه الجســـمانيات. وذلك معلوم بالضرورة.

واعلم : أنه ظهر بهـذه الآيــات أمــور أربعة : فأولها : أحوال الإلهيات. وثانيها : صفات النبي [4] والرسول. وثالثها : انقســام المســتمعين إلى من ينتفع بإرشــاد الأنبيــاء ــ عليهمالســلام ــ وإلى من لا ينتفع به ، وبيــان أحــوال كل واحد من هذين القسمين. ورابعها : التنبيه على أن خيرات الآخــرة أفضل وأبقى من خــيرات هــذه الحيــاة الــدنيا. والأفضل الأبقى ، أولى بالتحصيل. وعند هـذا قد تم كل ما يحتـاج الإنســان إليه في معرفة المبــدأ ، ومعرفة صــفات الأنبياء ـ عليهمالسلام ــ ومعرفة أحــوال النفس ، ومعرفة الآخرة.

ثم ختم الســـورة بقوله : (**إِنَّ هــذا لَفِي الصُّــحُفِ الْأُولى ، صُـحُفِ إِبْـراهِيمَ وَمُوسى**) والمعـنى : أن كل من جـاء من الأنبيـاء وأنـزل الله عليه كتابا وصـحيفة ، فلا مقصــود منه إلا هــذه المــراتب الأربعة المــذكورة ، ومن وقف على أسرار هذه السورة على الوجه الذي لخصناه ، علم أن حقيقة القول في النبوة : ليس إلا ما ذكرناه.

---

(1) من (ل).
(2) سقط (ت).
(3) التفسير (ط).
(4) الله والرسول (ط).

ومن جملة السور اللائقة بهذا المعنى سـورة العصـر. فبدأ بقوله : (**إِنَّ الْإِنْسـانَ لَفِي خُسْـرٍ**) وذلك لأنا بينا أنه حصل في بدنه تسعة عشر نوعا من أنـواع القـوى ، وكلها تجره إلى الـدنيا وطيباتها ولـذاتها. وهي الحـواس الخمس الظـــــاهرة ، والخمس الباطنة ، والشـــــهوة والغضب ، والسـبعة النباتيـة. فمجموعها تسـعة عشر ، وهي الزبانية الواقفة على باب جهنم : الجسد.

وأما العقل ، فإنه مصـــباح ضـــعيف. إنما حصل بعد اسـتيلاء تلك التسـعة عشر على مملكة البـدن ، وإذا كـان كـذلك ، فالظـاهر أن حب الـدنيا يسـتولي على النفـوس والأرواح. فـإذا مـات البـدن ، بقيت النفس في الخسـران والحرمان. فلهذا قال : (**إِنَّ الْإِنْسانَ لَفِي خُسْـرٍ**) ثم إنه استثنى من هذا الخسران ، إنسانا يتنـاول تريـاق الأربعة ، وهو ترياق روحاني من أخلاط أربعة روحانية. أولها : كمال القـــوة النظرية ، وهو قوله : (**إِلَّا الَّذِينَ آمَنُــوا**) وثانيها : كمـال القـوة العملية [وهو قوله : (**وَعَمِلُـوا الصَّـالِحاتِ**) وثالثها : السـعي في تكميل القـــوة النظرية للغــير ، وهو قوله : (**وَتَواصَـوْا بِـالْحَقِ**) ورابعها : السـعي في تكميل القوة العملية [1]] للغير ، وهو قوله : (**وَتَواصَـوْا بِالصَّـبْرِ**) وإنما عين الصبر ، لأن البلاء الأكبر في دعـاء الشـهوة إلى الفساد ، والغضب إلى الإيذاء ، وسفك الـدماء ، كما أخـبر عن الملائكة أنهم قالوا : (**أَتَجْعَـلُ فِيها مَنْ يُفْسِـدُ فِيها وَيَسْفِكُ الدِّماءَ**)؟ [2] فإذا قدر الإنسـان على الصـبر ، عن إجابة الشهوة والغضب ، فقد فاز بكل الخيرات في القـوة العملية.

ومن جملة الآيـات الدالة على صـحة ما ذكرنـاه : أنه تعالى حكى عن الكفار أنهم طلبوا منه المعجزات القاهرة في قوله : (**وَقالُوا : لَنْ نُؤْمِنَ لَـكَ حَتَّى تَفْجُـرَ لَنا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعاً**) [3] ثم إنه تعالى قاله له : (**قُلْ : سُـبْحانَ رَبِّي. هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَراً رَسُولاً**)؟ يعني : كون الشخص إنسـانا موصـوفا بالرسـالة ، معنـاه : كونه كـاملا في قوته النظرية والعملية ، وقادرا على معالجة الناقصين في

(1) من (ل ، ط).
(2) البقرة 30.
(3) الإسراء 90.

هـاتين القـوتين. وليس من شـرط حصـول هـذه الصـفة ، كونه قادرا على الأحوال التي طلبتموها مني.

ومن جملة الآيات الدالة على صـحة ما ذكرنـاه أيضا : أنه تعـالى لما قـال في سـورة الشـعراء : (**وَإِنَّهُ لَتَنْزِيـلُ رَبِّ الْعالَمِينَ**) [1] أورد عليه سؤالا ، وهو أنه : لم لا يجــوز أن يكــون هــذا من تنزيل الشــياطين؟ فقـال جوابا عنه : (**وَما تَنَـزَّلَتْ بِـهِ الشَّـياطِينُ**) ثم بين الجـواب ، فقـال : (**هَـلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلى مَنْ تَنَـزَّلُ الشَّـياطِينُ؟ تَنَـزَّلُ عَلى كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ**) والمعنى : أنه إن كانت الدعوة إلى طلب الـدنيا [2] وطلب اللـذات والشـهوات ، كـان ذلك الـداعي أفاكا أثيما ، والــذين يعينونه عليه هم الشــياطين. وأما أنا فأدعو إلى الله ، وإلى الإعراض عن الدنيا ، والإقبـال على الآخــرة ، ولا يكــون هـذا [بإعانة الشـياطين [3]] بل بإعانة الله تعـالى. فاسـتدل بكـون دعوته إلى الله تعـالى وإلى الحق ، على كونه نبيا صـادقا ، لا سـاحرا خبيثـا. ولما أورد عليه ســــؤالا آخر ، وهو : أن لكل واحد من الشـــــعراء شـيطانا يعينه على شـعره ، فلم لا يجـوز أن يكـون حالك كذلك؟ أجـاب عنه بقوله : (**وَالشُّـعَراءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغـاوُونَ [أَلَمْ تَـرَ أَنَّهُمْ فِي كُـلِّ وادٍ يَهِيمُــونَ**) والمعــنى : أن الشاعر إنما يدعو إلى الطمع في الدنيا وإلى الترغيب في اللذات البدنية ، وأما أنا فأدعو إلى الله تعـالى وإلى الـدار الآخـــرة ، فـــامتنع أن يكـــون الناصر والمعين في هـــذه الطريقة : هو الشياطين.

فظهر الفــرق وقد ظهر بهــذه الآيــات : أن الطريق الذي ذكرناه في إثبـات النبـوة هو الطريق الأكمل الأفضل [والله أعلم [4]].

---

(1) الشعراء 192.
(2) النساء (ط).
(3) سقط (ت).
(4) من (ل).

الفصل الثالث

في

صفة هذه الدعوة الى الله تعالى

أعلم : أن حرفة النبــوة والرســالة عبــارة عن دعــوة الخلق من الاشـــتغال بـــالخلق ، إلى خدمة الحـــق. ومن الإقبــال على الــدنيا ، إلى الإقبــال على الآخــرة. فهـذا هو المقصود الأصلي.

إلا أن الناس لما كانوا حاضرين في الدنيا ، ومحتاجين إلى مصـالحها ، وجب أن يكـون له خـوض في هـذا البـاب أيضا ، بقدر الحاجة.

فنقول : خوض الرسول ـ عليه‌السلام ــ إما أن يكـون فيما يتعلق بالـــدين ، أو فيما يتعلق بالـــدنيا ، أما القسم الأول. وهو فيما يتعلق بالـــــدين ، فيجب عليه البحث في أمــور ثلاثة : الماضي والحاضر والمســتقبل. أما الماضي : فهو أن يرشدهم إلى أن هذا العالم محدث ، وله إله ، كان موجــودا في الأزل ، وســيبقى في الأبد ، وأنه مــنزه عن مماثلة الممكنـات [وأنه موصـوف بالصـفات المعتـبرة في الإلهية والكمال ، وهي القدرة النافذة في جميع الممكنات [1]] والعلم الســـــاري في جميع المعلومــــات [والوحدانية المطلقة بمعـــنى كونه منزها عن الأجــزاء والأبعــاض [2]] والفردانية بمعـنى كونه منزها عن الضد والند ، والصـاحبة والولد ، ثم يجب عليه

(1) سقط (ت).
(2) من (ل).

أن يبين لهم [(1)] أن كل ما يدخل في الوجود ، فهو بقضـاء الله تعـالى وبقـدره ، وأنه مـنزه عن الظلم والعبث والباطل. كما قال بعضهم :

الحمد للـه. ذي الآلاء. والطـول والفضل والنعم والإحسـان والكـرم
مـنزه الفعل عن عيب ، وعن عبث مقـدس الملك عن عـزل ، وعن عـدم

واعلم : أن هـذا الـذي ذكرنـاه يتفـرع عليه أنـواع من البحث :

النوع الأول :

لا يليق بصـاحب الـدعوة إيـراد هـذه المطـالب ، كما يـورده أهل الجـدل والاسـتدلال. لأن ذلك الطريق يحمل السـامعين على الاعـتراض عليه ، وعلى إيـراد الأسـئلة عليه. فإذا اشـتغل بـالجواب عنها ، فربما أوردوا على تلك الأجوبة : أسـئلة اخـرى. ويحصل فتح بـاب المشـاغبات والمجادلات. ولا يحصل المقصود البتـة. بل الـواجب إيـراد البيانـات البرهانية مخلوطة بطريقة الخطابة من الـترغيب والـترهيب ، فـإن بسـبب ما فيه من [قـوة المقـدمات البرهانية يبقى مستعظما في العقول ، وبسبب ما فيه من (2)] طريقة الخطابة يكـون تـأثيره في القلـوب أكمل ، ويكـون بعد السـامعين عن سـوء الأدب ـ الـذي يحصل بسبب المشاغبات ـ أتم.

النوع الثاني :

أنه لا يجـوز أن يصـرح بالتنزيه المحض ، لأن قلـوب أكـثر الخلق ، تنفر عن قبـول مثل هـذا الكلام. فـإذا وقع التصـريح به ، صـار ذلك سـببا لنفـرة أكـثر الخلق عن متابعته. بل الواجب عليه أن يبين أنه ـ سـبحانه وتعـالى ـ مـنزه عن مشـابهة المحـدثات ، ومناسـبة الممكنـات. كما قال تعالى : (**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ،**

(1) آخر النقل من (ط) ، (ت) وفي (ت) بعد هـذا الموضع : «وأما القسم الثـاني ، وهو أن يكـون التقـدير أن يكـون حكم العقل في التحسـين والتقـبيح مـردودا بـاطلا ... الخ. وهـذا قد سـبق في فصل «الشـبهات المبينة على أنه ظهر على الأنبيـاء أعمـال تقـدح في صـحة

نبـــوتهم» ومن أول «وفيه لطيفة أخـــرى لا يمكن ذكرهـــا» إلى هنا : مذكور في (ت) : في فصل «تقرير طريقة الفلاسفة».

(2) من (ل).

وَهُـوَ السَّـمِيعُ الْبَصِـيرُ) [1] ثم بعد ذلك يقــول : (**وَهُـوَ الْقاهِرُ فَوْقَ عِبادِهِ**) [2] ـ (**إِلَيْهِ يَصْـعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ**) [3] ـ (**الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى**) [4].

ويمنعهم عن البحث في هذه المضائق [والخــوض في هــذه الــدقائق [5]] إلا إذا كــان من الأذكيــاء المحققين ، والعقلاء المفلقين فإنه بعقله الــوافر يقف على حقــائق الأشياء. وأيضا

يبين لهم : كون العبد صانعا فاعلا ، قـادرا على الفعل والترك ، والخـير والشـر. ويبـالغ فيه ، فإنه إن ألقى إليهم الخير المحض تركوه ، ولم يلتفتوا إليـه. ويـبين لهم أيضا : أنه وإن كان الأمر كذلك ، إلا أن الكل بقضاء الله ـ تعـالى ـ وقـدره ، فلا يعـزب عن علمه وحكمه : مثقـال ذرة في الســـموات والأرض ، ثم يمنعهم بأقصى الوجـــوه عن الخوض في هذه الدقائق ، فـإن طبـاع أكـثر الخلق بعيـدة عن هذه الأشياء.

وبالجملة : فأحسن الطـــرق في دعـــوة الخلق إلى عبودية الحق. هو الطريق الذي جاء به سيد الأنبيـاء محمد عليه الصــلاة والســلام. وذلك لأنه يبــالغ في تعظيم الله تعـالى في جميع الوجـوه على سـبيل الإجمـال ، ويمنعهم من الخوض في التفصيل. فيذكر في إثبـات التنزيه قوله : (**وَاللــهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَــراءُ**) [6] وإذا كــان غنيا على الإطلاق ، امتنع كونه مؤلفا من الأجزاء ، وإذا كان كـذلك ، امتنع أن يكون متحـيزا. وإذا كـان كـذلك ، امتنع أن يكـون حاصلا في الأمكنة والأحيـــــاز. وذكر أيضا قوله : (**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**) [7] ولو كان جسـما ، لكـان ذاته مثلا لسـائر الأجسام ، بناء على قولنا : إن الأجسـام بأسـرها متماثلـة. ثم إنه ذكر في جانب الإثبات : ألفاظ كثـيرة ، وبـالغ فيهـا. وهذا هو الواجب. لأنه لو لم يذكر هـذه الألفـاظ ، لما قـرر عند الأكثرين كونه موجودا. وأيضا : بالغ في

(1) الشورى 11.
(2) الأنعام (61).
(3) فاطر 10.
(4) طه 5.
(5) سقط (ل).
(6) محمد 38.
(7) الشورى 11.

تقرير كونه عالما بجميع المعلومات ، فقال : (**وَعِنْدَهُ مَفاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُها إِلَّا هُوَ**) [1] وقال : (**اللهُ يَعْلَمُ ما تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثى ، وَما تَغِيضُ الْأَرْحامُ**) [2] ثم لم يقع في بيان أنه عالم لذاته ، أو بالعلم. وأيضا بين كون العبد فاعلا وعاقلا وصانعا وخالقا ومحدثا ، في آيات كثيرة. ثم بين في سائر الآيات : أن الخير والشر كله من الله تعالى ، ولم يبين أنه كيف يجمع بين هذين القولين ، بل أوجب الإيمان بهما على سبيل الإجمال. وأيضا : بين أنه لا يعزب عن مشيئة الله تعالى ، وإرادته وقضائه وتقديره [شيء البتة [3]] ثم بين أنه لا يريد الظلم والعبث والباطل ولا يفعله. فالحاصل : أن طريقة نبينا في الدعوة هي تعظيم الله تعالى من جميع الجهات المعقولة ، والمنع من الخوض في بيان أن تلك الجهات هل تتناقض أم لا؟ فإنا إن قلنا : القبائح من أفعال العباد ، وحصلت بتخليق الله تعالى ، فقد عظمناه بحسب القدرة ، لكن ما عظمناه في الحكمة. وإن قلنا : إنها ليست من الله تعالى ، فقد عظمناه بحسب الحكمة ، ولكن ما عظمناه بحسب القدرة.

[وأما القرآن فإنه يدل على تعظيم الله تعالى بحسب القدرة [4]] وبحسب الحكمة معا ، فقال [في الأول [5]] : (**قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللهِ**) [6] وقال في الثاني : (**ما أَصابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللهِ ، وَما أَصابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ**) [7] ثم منع الناس من أن يخوضوا في تقرير هذا التعارض وفي إزالته. بل الواجب على العوام : الإيمان المطلق بتعظيم الله تعالى في القدرة وفي الحكمة. وفي الحقيقة ، فالذي قاله هو الصواب. فإن الدعوة العامة لا تنتظم إلا بهذا الطريق.

---

(1) الأنعام 59.
(2) الرعد 8.
(3) من (ت).
(4) سقط (ل).
(5) سقط (ط).
(6) النساء 17.
(7) النساء 79.

وأما القسم الثاني من المباحث المتعلقة بالأديان : ما يتعلق بـاليوم الحاضـر. وذلك هو أن يكـون العبد مشـتغل الزمـان بخدمة المعبـود. وتلك الخدمة ، إما أن تعتـبر في القلب ، وهو بالمعارف والعلوم. وإما بالبدن ، وهو الإتيـان بالطاعات البدنية. وإما بالمال ، وهو الزكوات والصـدقات. ولما كان جمهور الخلق محتاجين إلى مرشدين يرشدونهم إلى هــذه المعــارف ، وهم الأنبيــاء ، لا جــرم وجب على الأنبياء أن يوجبوا عليهم الإيمان بالأنبياء والرسل.

والقسم الثـالث من المبـاحث المتعلقة بالأديـان : ما يتعلق باليوم المستقبل ، وهو معرفة الآخـرة ، وأحـوال ما بعد الموت.

فهـذه الأقسـام الثلاثة : أهم للأنبيـاء والرسل في أن يشتغلوا بتعريف أحوالها. وتفصيل آثارها.

واعلم : أن المهمـات على قسـمين : أحـدهما : إزالة ما لا ينبغي. والثــاني : تحصــيل ما ينبغي. والأول متقـــدم على الثــاني. لأن اللــوح إذا حصل فيه نقــوش فاســدة ، فــالواجب إزالتها أولا ، حـــتى يمكن تحصـــيل النقـــوش الصــحيحة فيه ثانيــا. فثبت : أن إزالة ما لا ينبغي متقدمة على تحصيل ما ينبغي.

فلهذا السبب أول ما ذكره الله تعالى في القرآن هذه المراتب. وهي سبعة :

المرتبة الأولى : إزالة ما لا ينبغي ، وهو المــــــــراد بالتقي. فلهذا بدأ الله بذكره ، فقال : (**هُدىً لِلْمُتَّقِينَ**) [1] وأما سـائر المـراتب بعد ذلك فهي إشـارة إلى تحصـيل ما ينبغي. وأشـــرف ما يتعلق بالإنســـان هو النفس ، وأوسط المــراتب : البـدن ، وأدونها المــال ، ولهــذا ذكر بعد قوله (**هُدىً لِلْمُتَّقِينَ**) : قوله تعالى : (**يُؤْمِنُونَ بِـالْغَيْبِ**) فـإن محل الإيمـــان هو القلب ، وبعـــده قوله : (**وَيُقِيمُـــونَ الصَّـــلاةَ**) لأنها تتعلق بالبـــدن ، وآخـــره قوله : (**وَمِمَّا رَزَقْنـاهُمْ يُنْفِقُـونَ**) لأنه يتعلق بالمـال ، ولما ذكر هـذه الأحوال الأربعة المتعلقة بالإلهيات ، أرفدها بـذكر مرتبـتين متعلقتين بالنبوات ، فقال : (**وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِما أُنْزِلَ**

(1) البقرة 2.

إِلَيْكَ) وهذا إشارة إلى وجوب الإيمان بالرسـول الحاضر ، ثم قـال بعـده : (**وَما أُنْـزِلَ مِنْ قَبْلِـكَ**) وهو إشـارة إلى وجوب الإيمان بسائر الأنبياء المتقـدمين ، وعند هـذا تم ما يحتاج إليه في باب النبوات. ثم قال : في المرتبة السابعة : (**وَبِـالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُـونَ**) وهو الإشـارة إلى الإيمـان بالبعث والقيامة. ثم لما ذكر هذه المراتب السـبعة ، وهي الأحـوال المتعلقة بـالأمس واليـوم والغد ، فقد تمت المطـالب ، وكملت المصالح. فلهـذا قـال بعـده : (**أُولئِكَ عَلى هُدىً مِنْ رَبِّهِمْ ، وَأُولئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**).

وذلك لأن الإنسـان ما دام يكـون في الـدنيا ، فهو في الطريق. وأحسن أحـوال المسـافر إلى المقصد أن يكـون على هـدى من معرفة الطريق ، وإذا مـات فقد وصل المسـافر إلى المقصـد. وأحسن أحواله أن يكـون قد أفلح في ذلك السفر ، وفاز بالخيزات. فثبت بما ذكرنا : أن هذا الطريق في الدعوة : أحسن الطرق.

ولو اشـتغلنا ببيـان ما في هـذه الشـريعة من أنـواع الأسرار القدسية ، والأنوار العلوية ، لطال الكلام [فاكتفينا بما سبق من الكلام. والله أعلم [1]].

(1) من (ط ، ل).

الفصل الرابع

في

بيان أن محمدا عليه الصلاة

والسلام أفضل من جميع الأنبياء والرسل

أعلم [1] أنا بينا : أن الرسـول هو الـذي يعـالج الأرواح البشـرية ، وينقلها من الاشـتغال بغـير الله تعـالى ، إلى الاشتغال بعبادة الله تعالى. ولما كان المـراد من الرسـالة والنبـوة : هو هـذا المعـنى ، فكل من كـان صـدور هـذه الفوائد عنه أكثر وأكمل ، وجب القطع بـأن رسـالته أعظم وأكمل. وإذا عرفت هذا ، فنقول : إن تـأثير دعـوة موسى عليه‌السـلام كـانت مقصـورة على بـني إسـرائيل فقط [2] وأما دعوة عيسى عليه‌السلام فكأنه لم يظهر لها تـأثير إلا في القليل القليل ، وذلك لأنا نقطع بأنه عليه‌السـلام ما دعا إلى الدين الذي يقول به هؤلاء النصـارى ، لأن القـول بالأب ، والابن [وروح القدس : قول بـالتثليث [3]] والتثليث : أقبح أنواع الكفر ، وأفحش أقسام الجهل ، ومثل هـذا لا يليق بأجهل الناس ، فضلا

---

(1) في (ت) : الفصل الرابع عشر.

(2) علماء المسلمين اختلفوا في دعـوة موسى عليه‌السـلام. فبعضـهم قال : كانت عالمية بدليل أن فرعون وقومه دعاهم موسى إلى الإيمـان ، وبدليل أن ملكة سبأ أسـلمت مع سـليمان ـ وقد كـان سـليمان على شريعة موسى ـ وبأدلة أخرى. وبعضهم قال : كانت خاصة وذكر الإمـام النسفي في أول سورة آل عمران أن كلمة «النـاس» قد تفيد العمـوم وقد تفيد الخصوص. وسواء كـانت دعـوة موسى عامة أو خاصة ـ ولقد كانت عامة ـ فإن المسلمين لا يهتمون بهـذا ، وإنما يهتمـون بإثبـات أن القـرآن قد نسخ التـوراة ـ لأن إثبـات النسخ هو القضـية الحاضـرة. أما الخصوص أو العموم لموسى ، فإن زمانه قد مضى.

(3) زيادة.

عن الرسـول المعظم. فعلمنا : أنه ما كـانت دعوته البتة ، إلى هـذا الـدين الخـبيث ، وإنما كـانت دعوته إلى التوحيد والتنزيه [1].

ثم إن تلك الدعوة ما ظهـرت البتة ، بل بقيت مطوية غير مروية. فثبت أنه لم يظهر لدعوته إلى الحق أثر البتة.

وأما دعـوة محمد عليهالسـلام إلى التوحيد والتنزيه ، فقد وصلت إلى أكثر بلاد المعمـورة ، والنـاس قبل مجيئه كانوا على الأديان الباطلة. فعبدة الأصنام كـانوا مشـتغلين بعبادة الحجر والخشب. واليهود كـانوا في دين [التشـبيه ، وصنعة الـتزوير ، وتـرويج الأكـاذيب. والمجـوس كـانوا في عبادة الإلهين [2]] ونكاح الأمهات والبنات. والنصـارى كـانوا في تثليث الأب ، والابن وروح القدس. والصابئة كـانوا في عبـادة الكـواكب. فكـأن أهل العـالم معرضـين عن الـدين الحق ، والمذهب الصدق ، فلما أرسله الله تعالى إلى هذا العالم ، بطلت الأديان الباطلة ، وزالت المقالات الفاسـدة ، وطلعت شـموس التوحيد ، وأقمـار التنزيه من قلب كل أحد ، وانتشـرت تلك الأنـوار في بلاد العـالم. فثبت : أن تأثير دعوة محمد عليهالسـلام في علاج القلـوب المريضة والنفوس الظلمانية ، كان أتم وأكمل من تأثير دعوة سائر الأنبيـاء. فـوجب القطع بأنه أفضل من جميع الأنبيـاء والرسل ، في كل ما يتعلق بالنبوة والرسالة. وهذا برهـان ظـاهر من بـاب برهـان اللـه. فإنا بحثنا عن حقيقة النبـوة والرسالة. ثم بينا : أن كمال تلك الماهية ، ما حصلت لأحد من الأنبياء ، كما حصل لمحمد عليه الصلاة والسلام.

في الفصل الرابع بعد المائة من إنجيل برنابا وما بعـده : «قـال مـتى : يا معلم إنك لقد اعـترفت أمـام اليهودية كلها بـأن ليس لله من شبه كالبشر. وقلت الآن : إن الإنسان ينـال من يد اللـه. فـإذا كـان لله يدان ، فله إذن : شبه بالبشر؟ أجـاب يسـوع : إنك لفي ضـلال يا مـتى. ولقد ضل الكثيرون هكذا ، إذ لم يفقهوا معنى الكلام ، لأنه لا يجب على الإنسان أن يلاحظ ظـاهر الكلام ، بل معنـاه : أن الكلام البشـري بمثابة ترجمـان بيننا وبين اللـه. ألا تعلم أنه لما أراد الله أن يكلم آباءنا على جبل سـيناء ، صـرخ آباؤنا : كلمنا أنت يا موسـى. ولا يكلمنا الله لئلا نمـوت؟ وما ذا قـال الله على لسـان أشـعياء النـبي : أليس كما بعـدت السموات عن الأرض ، هكذا بعدت طرق الله عن طرق الناس ، وأفكار الله عن أفكار الناس؟ إن الله لا يدركه قياس ، إلى حد أني ارتجف من وصفه ... الخ».

سقط (ت).

الفصل الخامس

في

بيان أن اثبات النبوة بهذا الطريق

أقوى وأكمل من اثباتها بالمعجزات

اعلم [1] : أن التمسك بطريق المعجـــزات من بـــاب برهان الإنّ. وهو الاستدلال بالأثر على المـؤثر على سـبيل الاحتمال [2] فإنا نعرف بظهور المعجز عليه ـ عليه‌السلام ـ كونه مشـرفا عند الله على سـبيل الإجمـال. من غـير أن نعـرف كيفية ذلك الشـرف. وأما هـذا الطريق الثـاني فهو من بـــاب برهـــان العلم. وذلك لأنا بينا : أن الأمــــراض الروحانية غالبة على أكثر النفوس [فلا بـدلهم من طـبيب. ونشاهد : أن هذا الرجل معالج ويؤثر علاجه ويفيد الصــحة بقدر[3]] الإمكان. فهذا يدل على كونه طبيبا حاذقا في هـذا البـــاب. وحينئذ يظهر : أن هـــذا الإنســـان لا حاجة به في معرفته ، إلى أن يكـــون عالما بـــدقائق [المنطق والطب والهندسة والحساب. بل كونه عالما بها. مستغلا باستنباط دقائقها [4]] مما يضـره في كونه مسـتغرقا في معرفة الله تعالى. وعند هذا تزول جملة الشبهات المـذكورة في بـاب نفي النبـــوات. فإنه دلت المشـــاهدة على أن محمـــدا ـــ عليه‌السلام كان طبيبا حاذقا في علاج هـذه الأمـراض كما بيناه ، بل كان روحه قدرت على قلب طبـائع أهل الـدنيا ، فنقلهم من الباطل إلى الحق ، ومن الكذب إلى الصــدق ، ومن

(1) الخـامس عشر في بيـان إثبـات النبـوة كما حصـلت لمحمد عليه الصلاة والسلام (ت).
(2) الإجمال (ت ، ط).
(3) سقط (ت).
(4) من (ل).

الأديان الفاسدة إلى العقائد الصحيحة بقدر الإمكان.

وأما قولهم : «إن النسخ كلام لا فائدة منه» فنقـول : قد ذكرنا أن الشرائع على قسمين :

عقلية لا تقبل النسـخ. وحاصـلها يرجع إلى ما ذكرنـاه في قوله عليه‌السلام «التعظيم لأمر الله ، والشـفقة على خلق الله» ولما كان طريان النسخ عليهما محـالا. لا جـرم قـال : (**يا أَهْـلَ الْكِتـابِ تَعـالَوْا إِلى كَلِمَـةٍ سَـواءٍ بَيْنَنا وَبَيْنَكُمْ : أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللهَ ، وَلا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً**) [1].

وأما القسم الثـاني وهو الشـرائع الوضـعية. وهي الأحوال القابلة للنسخ ـ فالفائدة في النسخ : أن الإنسـان إذا واظب على أمر من الأمـور مـدة مديـدة ، صـار ذلك كالمألوف المعتاد ، فيأتي بتلك الأعمال للإلف والعـادة ، لا للإخلاص والعبـادة. فيحسن إبـدالها بغيرها ، إزالة لهـذه الحالة التي ذكرناها [2].

وقوله : «شـرع النهب [3] والقتل لتقرير هـذا المقصود» فيقال له : إن طبه وعلاجه في الأصول المهمة : إنما يؤثر فيهم ، لو كان مقبول القول فوجب عليه تقرير هـذا الطريق في الجزئيـات الصـغيرة ، ليبقى النفع في الكليات القوية.

وأما قـولهم : «الألفـاظ الموجبة للتشـبيه وردت في القـرآن» فنقـول : قد بينا أن مخاطبة الجمهـور بالتنزيه المحض : معتذر ، فوجب المصير إلى طريقة متوسطة

---

(1) آل عمران 64.

(2) الواضح من القـرآن الكـريم في هـذا الشـأن : أن شـريعة بـني إسـرائيل كـانت ثقيلة وصـعبة على النـاس. والله أراد أن يخفف على الناس بشريعة محمد صلى‌الله‌عليه‌وسلم بدليل : «ويضع عنهم إصـرهم والأغلال التي كانت عليهم».

(3) في سـفر الخـروج : «وإن حصـلت أذية تعطى نفسا بنفس ، وعينا بعين ، وسنّا بسن ، ويـدا بيد ، ورجلا برجل ، وكيا بكي ، وجرحا بجـرح ، ورضّا برضّ ... الخ» [خر 21 : 23].

بين التصــريح بالتشـبيه ، وبين التصـريح بالتنزيه المحض ، ليكون قوله مقبولا عند الجمهور [1].

---

(1) القول بالتنزيه للراسخين في العلم ، وما يوهم التشبيه فإن قلــوب العوام تصرفه عن ظـاهره ، ولو لم يحسـنوا التلفظ بـه. وإن المتشـابه يعــرف تأويله الراســخون في العلم لا العامة ، ويحســنوا التلفظ بــه. فقوله تعالى : (**نَسُوا اللهَ فَنَسِيَهُمْ**) هل يصح أن يحمل على الظـاهر؟ لا يصح. وهل العامة تعتقد أن الله ينسى شـيئا؟ لا يعتقـدون. وهل يصح أن نقول : لله نسيان ، بدون تمثيل ولا تشبيه؟ لا يصح.

الفصل السادس

في

تقرير طريقة الفلاسفة في كيفية

ظهور المعجزات على الأنبياء عليهمالسلام

اعلم [1] : أنا بينا : أن الإنسان له قوتـان : قـوة نظرية ترتسم فيها صور المعقولات من عـالم المفارقـات. وقـوة عملية ، يقدر بها على التصرف في عالم الجسمانيات.

فالمعجزة الصادرة عن القوة العاقلة الشاعرة : كونه آتيا بالإخبار عن المغيبات. والمعجـزة الصـادرة عن القـوة العملية : كونه آتيا بالأفعال الغريبة الخارقة للعادة.

أما النوع الأول : فطريق الفلاسـفة في تقريـره : [أن قالوا : قد عرفنا بأن الحس المشترك على وجهين :

أحـدهما : أن الحـواس الظـاهرة [2]] إذا أخـذت صـور المحسوسـات الموجـودة في الخـارج. وأدتها إلى الحس المشترك ، فحينئذ تنطبع تلك الصور في الحس المشترك ، وتصير مشاهدة له.

والثاني : إن القـوة المتخيلة الـتي من شـأنها تـركيب الصور بعضها بالبعض. إذا ركبت صورة ، فإن تلك الصورة قد تنطبع في الحس المشترك ،

(1) الفصل السادس عشر في (ت).
(2) سقط (ت).

ومـتى حصل الانطبـاع ، وجب أن تصـير مشـاهدة ، وذلك لأن في القسم الأول ، إنما صارت تلك الصورة مشاهدة ، لأجل أن تلك الصـــورة انطبعت في الحس المشـــترك لا لأجل أنها وردت عليها من الخارج ، وإذا كان كذلك ، وجب أيضا في الصـــور المنحـــدرة عليه من جــانب المتخيلة أن تصير مشاهدة. ومثال الحس المشترك : المرآة. فـإن كل صورة تنطبع فيها من أي جانب كـان : صـارت مشـاهدة ، فكـــذلك الصـــور المنطبعة في الحس المشـــترك ، إذا انطبعت فيه من أي جـــانب كـــان ، وجب أن تصـــير محسوسة.

إذا عرفت هذا ، فنقول : الصور التي يشاهدها الأبـرار ، والكهنة ، والنائمون ، والممرورون ، ليست موجودة في الخارج ، فإنها لو كـانت موجـودة في الخـارج ، لـوجب أن يراها كل من كان سليم الحس ، بناء على أنه مـتى كـانت الحاسة سـليمة وكـان الشـيء الحاضر بحيث تصح رؤيته ، ولم يحصل القـــرب القـــريب ، والبعد البعيد ، واللطافة ، والصغر ، وحصلت المقابلـة. فعند حصـول هـذه الشـرائط يكـــون الإدراك والإبصـــار واجبـــا. إذ لو جـــاز أن لا يحصل الإدراك عند حصول هذه الشرائط ، لجـاز أن يصـير عنـدنا جبـــال عظيمة ، وأصـــوات هائلة ، ولا نراها ولا نســـمعها. ومعلوم أن تجويزه يوجب الجهالات العظيمة. فثبت بهذا : أن تلك الصـور غـير موجـودة في الخـارج ، فيجب الجـزم بأن ورودها على الحس المشترك ، إنما كان من الداخل ، وهو أن القوة المتخيلة ركبت تلك الصـور ، فانحـدرت إلى الحس المشترك ، فصـارت مرئية ، وقد كـان الـواجب أن تحصل هذه الحالة أبدا ، إلا أن العائق عنه أمران :

الأول : إن الحس المشـترك إذا حصـلت فيه الصــور المـــأخوذة من الخـــارج ، ثم يتسع للصـــور الـــتي تركبها المتخيلة ، فحينئذ تصـــير الصـــور ، الـــتي تركبها المتخيلة ، بحيث لا يمكن انطباعها في الحس المشترك.

والثاني : إن القوة العاقلة تكون مسـلطة على القـوة المتخيلة ، فتمنعها عن تركيب تلك الصور.

إذا عـرفت هـذا ، فنقـول : إنه إذا انتفى [1] الشـاغلان معا ، أو أحـــــدهما ، فإنه يحصل ذلك التلــــويح ، وذلك التشبيح. أما في وقت النوم فقد زال أحد الشاغلين ، وهو الحس الظـــاهر ، فلا ينتقل من الحـــواس الظـــاهرة إلى الحس المشـترك شـيء من الصـور ، فيبقى لـوح الحس المشـترك خاليا عن النقـوش الخارجية ، فيسـتعد لقبـول الصـــور الـــتي تركبها المتخيلة [فتنحـــدر تلك الصـــور من المتخيلة [2]] إلى لوح الحس المشترك. فتصير محسوسة. وأما في وقت المرض ، فإن النفس تصير مشغولة بتـدبير البـدن ، فلا تتفـرغ لمنع القـوة المتخيلة من تـركيب تلك الصـور ، فحينئذ تقـوى المتخيلة على عملهـا. وإذا قـويت على هـــذا العمل ، عصت الحس المشـــترك عن قبـــول الصـور [الخارجية ، فـوردت عليه هـذه الصـور [3]] فتصـير مشاهدة محسوسة [والصور الهائلة التي تصير مشـاهدة [4]] في حالة الخـوف. هي من هـذا البـاب. فـإن الخـوف المستولي على النفس يصـدها عن تـأديب المتخيلة [5] فلا جـــرم تقـــدر المتخيلة على رسم صـــورها [6] في الحس المشترك كصورة الغول وغيرها. وكذلك قد تسـتولي على النفس الضعيفة العقل : قوى أخرى كشهوة شيء فتشـتد تلك الشهوة ، حتى تغلب العقل. فالمتخيلة تـركب صـورة ذلك المشـــتهى ، فتنطبع تلك الصـــورة في لـــوح الحس المشترك ، فتصير محسوسـة. إذا عـرفت هـذا ، فنقـول : إنه يتفرع عليه المباحث الكثيرة :

الفرع الأول : في سبب المنامات الصادقة والكاذبة :

اعلم أن الصور التي تركبها المتخيلة قد تكون كاذبة ، وقد تكون صادقة. أما الكاذبة فوقوعها على ثلاثة أوجه :

الأول : إن الإنسـان إذا أحس بشـيء ، وبقيت صـورة ذلك المحسوس في

---

(1) انتهى (ل).
(2) سقط (ت).
(3) سقط (ت).
(4) سقط (ت).
(5) يصدرها عن المتخيلة (ت).
(6) على تصورها (ت).

خزانة الخيـــال ، فعند النـــوم ، ترتسم تلك الصـــورة في الحس المشترك ، فتصير مشاهدة محسوسة.

والثـــاني : إن القـــوة الفكرية إذا ألفت صـــورة ، ارتسـمت تلك الصـورة في الخيـال ، ثم في وقت النـوم تنتقل تلك الصـــورة إلى الحس المشـــترك ، فتصـــير محسوسة ، كما أن الإنسان إذا تفكر في الانتقـال من بلد إلى بلد ، أو حصل في خاطره رجاء شـيء ، أو خـوف من شيء ، فإنه يرى تلك الأحوال في النوم.

والثالث : إن مزاج الروح الحامل للقـوة المفكـرة إذا تغير ، فإنه تتغير أفعـال القـوة المفكـرة. ولهـذا السـبب ، فـإن الـذي يميل مزاجه إلى الحـرارة يـرى في النـوم : النيران والحريق والدخان ، ومن مال مزاجه إلى الرطوبة يـرى [الثلـوج ومن مـال مزاجه إلى الرطوبة يـرى [1]] الأمطـار. ومن مـال مزاجه إلى اليبوسة يـرى الـتراب والألوان المظلمة. فهذه الأنواع الثلاثة ، لا عبرة بها البتة ، بل هي من قبيل أضـغاث الأحلام. وأما الرؤيا الصـادقة. فالكلام في ذكر سببها ، يتفرع على مقدمتين :

إحـداهما : إن جميع الأمـور الكائنة في هـذا العـالم الأسفل مما كان ، ومما سـيكون ، ومما هو كـائن موجـود في علم الباري تعـالى. وعلم الملائكة العقلية ، والنفـوس السماوية.

[والثانية : إن [2]] النفس الناطقة من شـــأنها [3] أن تتصل بتلك المبادي ، وتنتقش فيها الصـورة المنتقشة في تلك المبـادي. وعـدم حصـول هـذا المعـنى ليس [4] لأجل البخل من تلك المبادي ، أو لأجل أن النفس الناطقة غير

---

(1) من (ل).

(2) من (ل).

(3) ومن شأن النفوس الناطقة أن تتصل (ت).

(4) عبارة عن (ت) هكذا : وعدم حصـول ليس هو لأجل تلك المبـادي ، أو لأجل المنع من تلك المبادي ، وينقش فيها منها الصورة المنقشة في تلك المبـادي ، لأجل أن النفس الناطقة غـير قابلة لتلك الصـور ، بل لأجل أن النفس الناطقة غير قابلة لتلك الصور ، بل لأجل أن اسـتغراق ... الخ.

قابلة لتلك الصـــــور ، بل لأجل أن اســـــتغراق النفس في تدبير البدن ، صار مانعا لها من ذلك الاتصال العام.

إذا عــرفت هــذا فنقــول : النفس إذا حصل لها أدنى فـراغ من تـدبير البـدن ، اتصـلت بطباعها بتلك المبـادي ، فتنطبع فيها بعض تلك الصور الحاضرة عند تلك المبـادي ، وهي الصورة التي هي أليق بتلك النفس. ومعلوم أن أليق الأحــوال بها ، ما يتعلق بــأحوال ذلك الإنســان وبأصــحابه وأهل بلـده وإقليمـه. وأما إن كـان ذلك الإنسـان منجـذب الهمة إلى تحصيل علوم المعقولات ، لاحت له منها أشياء. ومن كانت همته مصالح النــاس رآها ، ثم إذا انطبعت تلك الصور في جوهر النفس الناطقة أخذت المتخيلة التي من طباعها محاكـاة الأمـور ، في حكاية تلك الصـور المنطبعة في النفس ، بصــور جزئية تناســبها ، ثم إن تلك الصـــور تنطبع في الحس المشــترك فتصــير مشــاهدة. فهــذا هو ســبب الرؤيا في المنــام. ثم إن تلك الصــور الــتي ركبتها القــوة المتخيلة ، لأجل تلك المعــاني قد تكــون شــديدة المناســبة لتلك المعــاني ، فتكــون هــذه الرؤيا غنية عن التعبير [وقد [1] لا تكون كـذلك ، إلا أنها أيضا مناسـبة لتلك المعاني من بعض الوجـوه ، وهاهنا تحتـاج هـذه المنامـات إلى التعبير. وفائدة التعبير : التحليل بالعكس ، يعــني : أن يرجع المعبر عن هذه الصور الحاضرة في الخيال إلى تلك المعــاني [وأما القسم الثــالث أن لا تكــون هــذه الصــور مناسبة لتلك المعاني [2]] البتة. وذلك يكون لأحد وجهين :

أحدهما : أن يكون حدوث هـذا الخيـال الغـريب ، إنما كــان لوجه من الوجـــوه. الثلاثة المـــذكورة في أســـباب أضغاث الأحلام.

والثــاني : أن يكــون ذلك الأجل أن القـــوة المتخيلة ركبت لأجل [ذلك

---

(1) فتكــون هــذه الرؤية غنية : آخر نسـخة (ت) في هـذا الفصـل. أن القرآن العظيم يدل على أن هذا الطريق هو الأكمل والأفضل في إثبات النبوة : تجد التكملة التي في (ت) وهي ليست في محلها. والصحيح ما في (ط) ، (ل) أي أنه من أول «وقد لا تكـــون كـــذلك» في (ت) في فصل تقرير طريقة الفلاسفة.

(2) سقط (ت).

المعـنى : صـورة ثم ركبت لأجل [1] تلك الصـورة صـورة ثانية ، وللثانية ثالثة. وأمعنت في هذه الانتقالات ، فـانتهت بالآخرة إلى صورة لا تناسب المعـنى الـذي أدركته النفس أولا البتة. وحينئذ يصير هـذا القسم أيضا من بـاب أضـغاث الأحلام ، ولهـــذا الســـبب قيل : إنه لا اعتمـــاد على رؤية الكـاذب والشـاعر ، لأن القـوة المتخيلة منهما قد تعـودت الانتقالات الكاذبة الباطلة [والله أعلم [2]].

الفرع الثاني : في كيفية الإضمار عن الغيب. اعلم أن النفس الناطقة إذا كـانت كاملة القــوة ، وافية بالوصــول إلى الجوانب العالية والسافلة ، وتكون في القوة بحيث لا يصير اشتغالها بتدبير البدن عائقا لها عن الاتصال بالمبادئ المفارقة ، ثم اتفق أيضا أن كانت [قوتها الفكرية [3]] قوية الفكر قــادرة على انــتزاع لــوح الحس المشـــترك عن الحـــواس الظـــاهرة ، فحينئذ لا يبعد أن يقع لمثل هـــذه النفس في حال اليقظة مثل ما يقع للنائمين من الاتصــال بالمبـــــادئ المفارقــــــة. فحينئذ ترتسم من بعض تلك المفارقات صـور تـدل على وقـائع هـذا العـالم في جـوهر النفس الناطقة. ثم إن القــوة المتخيلة لأجل قوتها تــركب صورة مناسبة لها ، ثم تنحدر تلك الصورة إلى لوح الحس المشترك فتصير مشـاهدة ، وعند هـذه الحالة فقد يسـمع ذلك الإنسان كلاما منظوما من هاتف ، وقد يشاهد منظـرا في أكمل أبهة وأجل صـــورة وتخاطبه تلك الصـــورة بما يهمه من أحواله ، وأحوال من يتصل به ، ثم إن كانت هذه الصـــورة المحسوسة منطبقة على تلك المعـــاني الـــتي أدركتها النفس الناطقة ، كـــان ذلك وحيا صــــريحا ، وإن كـانت الصـورة الخيالية مخالفة لـذلك المعـنى العقلي من بعض الوجوه ، كان ذلك وحيا محتاجا إلى التأويل.

والصـارف للقـوة المتخيلة عن هـذا التغيـير والتبـديل أمران :

الأول : إن الصـــــــورة المنطبعة في النفس الناطقة الفائضة من جـانب المبـادي العالية ، إذا فاضت على نعت الجلاء والوضوح [صارت تلك القوة مانعة

---
(1) من (ل).
(2) من (ل).
(3) من (ل).

للخيــال عن التصــرف فيها ، كما أن الصــور المحسوسة المأخوذة من الخارج. إذا كانت في غاية الجلاء والظهـور [1] فحينئذ تعجز القوة المتخيلة عن التصرف فيها.

والثاني : إن جوهر النفس الناطقة ، إذا كان في غاية القـــوة ، فحينئذ يقـــوى على منع القـــوة المتخيلة من التصرف في تلك الصور بالتغيير والتبديل.

الفرع الثالث : إن النفـوس الـتي ليس لها من القـوة ما تقــوى على الاتصــال بعــالم الغيب في حــال اليقظة [فربما اسـتعانت في حـال اليقظـة] بما يـدهش الحس ، ويحير الخيال ، كما يستعين بعضهم بشد حثيث ، وبعضـهم بتأمل شيء شفاف ، أو براق لامع ، يورث البصر ارتعاشا. فـإن كل ذلك مما يـدهش الخيـال ، فتبتعد النفس بسـبب حيرتها وانقطاعها في تلك اللحظة عن تـــدبير البـــدن ، لانتهاز فرصة إدراك الغيب. والشـرط في هـذا : أن يكـون الإنســان ضــعيف العقل ، مصــدقا لكل ما يحكى له عن مسيس الجن. مثل الصـبيان والنسـوان والبلـه. فهـؤلاء [2] إذا ضعفت حواسهم ، وكـانت أوهـامهم شـديدة الانجـذاب إلى مطلوب معين ، فحينئذ يقع لنفوسهم التفـات في تلك اللحظة إلى عـالم الغيب ، وتتلقى ذلك المطلـوب. فتـارة يسمع خطابا ، ويظن أنه من جني وتارة يتراءى له صــورة مشــاهدة ، فيظن أنها من أعــوان الجن ، فيلقي إليه من الغيب ما ينطق به في أثنـــــاء ذلك الغشى ، فيأخــــــذه السامعون ويبنون عليه تدابيرهم في مهماتهم.

هذا منتهى ما قرره الشيخ الرئيس في هذا الباب.

واعلم أن الأصل في جملة هذه التفاريع أصلان :

الأصل الأول : أن يقال : هـذه الصـور الـتي يشـاهدها الأنبياء والأولياء وغيرهم ليست موجودة في الخارج ، لأنها لو كانت موجودة في الخـارج ، لـوجب أن يـدركها كل من كــان ســليم الحس ، إذ لو جوزنا أن لا يحصل الإدراك مع حصـول هـذه الشـرائط ، لجـاز أن يكـون بحضـرتنا جبـال ورعود ونحن لا نراها ولا

---

(1) من (ل).

(2) والنسوان والمسألة فيها أولا إذا ضعف جوابهم (ت).

نسمعها ، ذلك يوجب الجهالات.

[فيقال لهم : هذه الجهـالات [1]] الـتي ألزمتموها على هذا القول ، فهي على قولكم ألزم. وذلك لأنا لو جوزنا أن يرى الإنسـان صـورا ، ويشـاهدها ، ويتكلم معها ، ويسـمع أصـواتها ، ويـرى أشـكالها. ثم إنها لا تكـون موجـودة في الخـارج ، جـاز أيضا في كل هـذه الأشـياء الـتي نراها ونسـمعها من صـور النـاس والجبـال والبحـار وأصـوات الرعـود ، أن لا يكـون لشـيء منها وجـود في الخـارج بل يكون محض الخيال ومحض الصـور المرتسـمة في الحس المشترك. ومعلوم أن القول به محض السفسطة.

بل نقـول : هـذا في البعد عن الحق ، والخـوض في الجهالة أشد من الأول. لأن على القـول الـذي نقـول نحن به ، جـازمون بـأن كل ما رأينـاه فهو موجـود حق ، إلا أنه يلزمنا تجـويز أن يكـون قد حضر عنـدنا أشـياء ، ونحن ما رأيناها ، وتجـويز هـذا لا يـوجب الشك في وجـود كل ما رأيناه وسمعناه ، أما على القول الـذي يقولونه فإنه يلـزم وقـوع الشك في وجـود كل صـورة رأيناها ، وكل صـوت سمعناه ، وذلك هو الجهالة التامة ، والسفسـطة الكاملـة. فثبت أن القـول الـذي اخـترتموه في غاية الفسـاد. فـإن قالوا : إن حصول هذه الحالة مشروطة بحصول أحوال.

منها : أن يكـون الإنسـان نائمـا. ومنها : أن يكـون ضعيف العقل ، كما في حق المجانين.

ومنها : أن يكون كامل النفس ، قوي العقـل. كما في حق الأنبيـاء والأوليـاء ، فـإذا لم [يحصل شـيء من هـذه الأحوال. وكان الإنسان باقيا على مقتضى المزاج المعتدل ، لم يحصل شـيء من هـذه الأحـوال ، فحينئذ [2]] يحصل القطع بوجود هذه الأشياء في الخارج.

فنقول في الجواب : إن بالطريق الذي ذكـرتم ، ظهر أنه لا يحس الإنسان

---

(1) من (ل).

(2) من (ط ، ل).

بوجـود صـور ، مع أنها لا تكـون موجـودة أصـلا. وإذا ظهر جواز هذا المعنى فنحن إنما يمكننا انتفاء هـذه الحالة ، إذا دللنا على أن الأســباب الموجبة لحصــول هــذه الحالة : محصــورة في كــذا وكــذا. ونقيم على هــذا الحصر برهانا يقينيا. ثم نبين في هذا المقام الثاني أنها بأسرها منقضــية زائلة بالبرهان اليقيني. ثم نبين في هذا المقام الثـالث أن الحكم حال بقائه لا يستغني عن السبب. فـإن بتقـدير [أن يكـون الأمر كـذلك لم يلـزم من زوال تلك الأسـباب زوال هذه الحالة. ثم على تقدير [1] إقامة البراهين الجازمة على صحة هذه المقدمات ، يصير جزمنا بحصـول هـذه الأشـياء المحسوســات في الخــارج موقوفا على إثبـــات هـــذه المقـدمات النظرية الغامضة ، والموقــوف على النظـري الغامض ، أولى أن يكون نظريا غامضا. وحينئذ تبطل هـذه العلـــوم المســـتفادة من الحس بطلانا كليـــا. فثبت : أن القول الذي ذكروه : قول باطل يوجب التزام السفسطة.

[واعلم : أن الذي حمل هؤلاء الفلاســفة [2]] على ذكر هــذه العلل والأســباب : إطبــاقهم على إنكــار الملائكة ، وعلى إنكار الجن [وقد بينا في كتاب «الأرواح» : أنه ليس لهم فيه شبهة ، ولا خيال يدل على نفي هذه الأشياء. وإذا كان أصل هذه الأقوال نفي الملائكة والجن [3] وقد عـرفت أنه ليس لهم فيه دليل. وفيه ما يوجب القول بالسفســطة ، كان هذا القول في غاية الفساد والبطلان.

فهذا تمام الكلام في هذا الأصل.

وأما الأصل الثــاني : فهو أن هــذه الكلمــات مفرعة على إثبــات الحــواس الباطنـــة. ونحن قد بينا بالبرهـــان القــاطع القــاهر : أن المـــدرج لجميع المـــدركات بجميع الإدراكـات [هو النفس الناطقــة. وأن القــول بتوزيع هـذه الإدراكات [4]] على قوى متفرقة ، قول باطل وكلام فاسد. فثبت بهذه البيانات : أن كلامهم

---

(1) من (ل).
(2) سقط (ت).
(3) سقط (ت).
(4) سقط (ت).

في غاية الضعف والفساد.

والحق : أن هذا الباب يحتمل وجوها كثيرة :

فأحدها : إنا قد بينا : أن النفوس الناطقة أنواع كثيرة ، وطوائف مختلفة ، ولكل طائفة منها روح فلكي ، هو العلة لوجودها [وهو المتكفل بإصلاح أحوالها وذلك الروح الفلكي كالأصل والمعدن[1]] والينبوع بالنسبة إليها ، وسميناه بالطباع التام ، فلا يمتنع أن يكون الذي يريها في المنامات تارة ، وفي اليقظة أخرى ، وعلى سبيل الإلهامات ثالثا ، هو ذلك الطباع التام. ولا يمتنع كون ذلك الطباع التام قادرا على أن يتشكل بأشكال مختلفة ، بحسب جسم مخصوص ، هو آلته في جميع أعماله.

وثانيها : أن نثبت طوائف الملائكة ، وطوائف الجن ، ونحكم بكونها قادرة على أن تأتي بأعمال مخصوصة. عندها يظهرون للبشر ، وعلى أعمال أخرى. عندها يحتجبون عن البشر.

والقول بهذا أولى من القول بالتزام السفسطة. فهذا ما نقوله في هذا الباب.

---

(1) سقط (ت).

الفصل السابع

في

حكاية قول الفلاسفة في السبب الذي لأجله يقدر الأنبياء والأولياء على الاتيان بالمعجزات والكرامات

حاصل كلامهم فيه : أنا بينا في كتاب «النفس» : أن القوة الوهمية التي للإنسان ، قد تكون قادرة على التأثير في الأجسام. وذكرنا الوجوه الكثيرة في تقرير هذا الباب. وعند هذا قالوا : لا يمتنع وجود إنسان تكون نفسه كاملة في هذه القوة ، فلا جرم يقدر على التصرف في هيولى هذا العالم كيف شاء وأراد. ومما يقوي ذلك ؛ أن النفوس الضعيفة إذا اجتمعت فقد يحصل لها نوع من القوة المؤثرة. مثل : الجمع العظيم إذا اجتمعوا على توجيه الفكر إلى شيء معين ، ومثل ما يشاهد في صلاة الاستسقاء وغيرها. وإذا كان هذا محسوسا لم يمتنع كون النفس القوية قادرة على الإتيان بهذه الغرائب والبدائع. واعلم أن حاصل هذا الكلام : أن تلك النفس موصوفة بخاصية ، لأجلها قدرت على الإتيان بهذه المعجزات والكرامات. وكما أن هذا محتمل ، فكذلك سائر الوجوه محتملة. مثل هذه الأحوال إلى الملائكة أو الجن ، أو الاتصالات الفلكية ، أو أفعال الكواكب ، التي هي أحياء ناطقة أو العقول والنفوس. وإذا كان الكل محتملا ، كان جزمهم بإسناد هذه المعجزات إلى القوة النفسانية فقط. ترجيحا من غير مرجح.

وهذا آخر الكلام في هذا الباب. ويتلوه الكلام في السحر. ليحصل الفرق بين المعجز ، والسحر ، والنبي ، والساحر [والله اعلم] [1].

---

(1) من (ت).

القسم الثالث من هذا الكتاب

في

الكلام في السحر وأقسامه

تمهيد

أعلم : أنا ما رأينا إنسـانا عنـده من هـذا العلم شـيء معتبر ، وما رأينا كتابا مشتملا على أصول معتبرة في هـذا البـاب. إلا أنا لما تأملنا كثـيرا ، حصـلنا فيه أصـولا وجملا. فمن جاء بعـدنا ، وفـاز بالفوائد والزوائد في هـذا البـاب ، فليكن شاكرا لنا ، حيث رتبنا له هذه الأصول المضـبوطة ، والقواعد المعلومة.

والكلام فيه مرتب على مقدمة ، ومقالة [1].

(1) ومقالات : الأصل. ولاحظ : أن المؤلف لم يذكر إلا مقالة واحدة.

مقدمة

في بيان أنواع السحر

النوع الأول : وهو أعظمها قوة ، وأشدها تأثيرا ـ على ما يقال ـ السحر المبني على مقتضيات أحكام النجوم.

وتقرير الكلام فيه : أنه ثبت بالــدلائل الفلســفية : أن مبــادي حــدوث الحــوادث في هــذا العــالم ، هو الأشــكال الفلكية ، والاتصـالات الكوكبيـة. ثم إن التجـارب المعتـبرة في علم الأحكام ، انضافت إلى تلك الدلائل ، فقـويت تلك المقدمة جـــــدا. ثم إن التجـــــارب النجومية دلت على اختصــاص كل واحد من هــذه الكــواكب الســيارة بأشــياء معينة من هــذا العــالم الأســفل ، فلكل واحد منها طعــوم مخصوصة ، وروائح مخصوصة [وأشـــــكال مخصوصة [1]] ومن المعادن كذا ، ومن النبات كذا ، ومن الحيوان كذا.

فـــإذا طلب من الكـــوكب حالة مخصوصة ، مناســـبة لعمل مخصـوص ثم جمع بين الأشـياء الفعلية [2] المناسـبة لــذلك الكــوكب ، ولــذلك الأثر ، فحينئذ قد حصل الفاعل القــوي على ذلك الفعل ، وحصــلت المــواد القابلة لــذلك الأثر ، المناسبة لـه. وعند الجمع بين الفاعل وبين القابل ، لا بد وأن يظهر الأثر. فهذا شرح هذا النوع من السحر.

---

(1) (ط ، ل).

(2) الفعلية (ط) السفلية (ت) الفلسفية (ل).

النوع الثاني من أنواع السحر :

السحر المبني على قوة الوهم وتصفية النفس

وتقريـــره : أنه ثبت في علم النفس : أن النفـــوس الناطقة من جنس الأرواح الفلكية ، ومولـدة منهـا. وكأنها قطرات من تلك البحار ، وشموع من تلك الشـموس ، فلا محالة يكـون لها أثر ما ، وقـوة ما ، فـإذا أعرضت النفس الناطقة عن التوجه إلى سـائر الجـوانب ، وبقيت متوجهة إلى غـرض واحد ، ومطلـوب معين ، قـويت حينئذ قوتها ، واشتد تأثيرها ، فقدرت على إحداث أحوال غريبة في هذا العـالم. وفيه سـبب آخر : وهو أنها في حـال الصـفاء والرياضة تنجـذب إلى الـروح الفلكي ، الـذي هو طباعها التـام ، وأبوها الأصـلي ، فسـيرى من تلك الطبـاع التـام ، قوة إلى جوهر النفس فيعظم لهذا السبب شأنها ، ويقوى تأثيرها.

النـوع الثـالث : السـحر المبـني على خـواص الأدوية المعدنية والنباتية ، والحيوانية : ويـدخل في هـذا البـاب خواص الأحجار المختلفة ، ويـدخل فيه خـواص الحيوانـات الـتي نسـعى في توليـدها بطريق التعفينـات ، وقد يكـون لكل جـزء من أجـزاء تلك الحيوانـات آثـار خاصـة. ورأيت كتابا في هـذا البـاب من مصـنفات أبي بكر بن وحشـية [ويدخل في هذا الباب : السحر المبني على خواص اعداد الوفق] [1].

النوع الرابع [2] : السحر [المبني على العزائم والرقى [3]] ويـدخل في هـذا البـاب السـحر [4]] المـرتب على الاستعانة بالأرواح السفلية ، المسماة بالجن والشياطين ؛ والكلام في إثبات هـذا الجنس من الأرواح ونفيه قد سـبق على الاستقصاء. وجمهور من يخـوض في علم التعزيمـات إنما يتمسكون بما في هذا الباب.

---

(1) من (ل).

(2) في (ت) : النوع الثالث.

(3) النوع الرابع : لسحر المبني على العزائم والرقى : سقط (ط).

(4) [المبـني على العـزائم والـرقى ويـدخل في هـذا البـاب السـحر] : سقط (ل).

النــوع الخــامس من الســحر : الســحر المبــني على الاستعانة بالأرواح الفلكية.

فإنا قد بينا أن أكـثر فـرق أهل العـالم مطبقـون على إثبـات هـذه الأرواح ، وعلى أن لها آثـارا عظيمة في هـذا العـالم. وعند هـذا قـال بعضـهم : إنه يمكن الاسـتعانة بها بطرق مخصوصة ، وإذا حصل ذلك الاتصال ، فقد حصــلت القدرة على خوارق العادات.

النــوع الســادس من الســحر : ما يكــون مرتبا على أعمال خفة اليد ، وطرق الشعبذة والسعي في إراءة ما لا وجـود له في الخـارج ، ومنه نـوع يقـال له الأخذ بـالعيون. وسيأتي إن شاء الله تعالى تفسيره.

النـوع السـابع : السـحر المـرتب على علم الهندسة : ويدخل فيه علم جر الأثقال العظيمة بالآلات القليلة ، ومن جملتها : الأعمــال العجيبة الغريبة ، المبنية على ضــرورة الخلاء.

النوع الثامن : السحر المبني على الفأل والزجر وهذا النوع أيضا أقسام :

فأحدها : وهو أجودها. علم الفراسة. وهو قسمان :

فراسة روحانية ، وفراسة جسمانية.

وثانيها : علم الرمل.

وثالثها : علم اختلاج الأعضاء.

ورابعها : علم النظر في الأكتاف.

وخامسـها : علم ضـرب الأحجـار ، على ما هو عـادة بعض النسوان.

سادســـها : علم النظر في الغضـــون ، والأســـرة الموجودة في كف اليدين ، واخمص القـدمين ، وكـذا علم النظر في الخيلان الموجودة على ظاهر البدن.

وسـابعها : العلم المـأخوذ من كيفية طـيران الطيـور عن أو كارها ، واعتبار

السـانج والبـارح منها ، وكيفية أصـواتها عند [التوجه إلى الإنسان ، وعند [1] الانصراف عنه.

وثامنها : علم التفـاؤل بجميع أنـواع الحـوادث في معرفة العسر واليسر [2]].

النوع التاسع من السحر : المبني على إطعام الطعام الذي يوجب قلة العقل ، وضعف الـرأي وبلادة الطبـع. ثم إذا صـار الإنسـان كـذلك فحينئذ يسـهل تصـريفه وتحريكه كيف أريد.

النوع العاشر : السـحر المبـني على تـرويج الأكـاذيب وأنواع المكر والخداع ومنه : الطرق الـتي تـوجب تسـليط الخوف على القلب. وعند استيلاء الخوف ، يسـهل تـرويج أي شيء أريد.

فهذه الأقسام العشرة معلومة في الجملة. فأما الذي يقـال : إن السـاحر يـأتي بأعمـال يمكنه أن يطـير ، وأن يتشـكل بأشـكال مختلفة في شـكله وصـورته ، وأن يقفز من بلد إلى بلد في أقل زمـان فهو في غاية البعد [إلا إذا حمل ذلك على الاستعانة بـالجن ، أو بسـائر الأرواح ، وهو في غاية البعد [3]].

واعلم : أن شيئا من هذه الأقسـام لا يتم ولا يكمل إلا عند الاسـتعانة بالسـحر المبـني على النجـوم. ولو قـدر السـاحر على أن يجمع أنواعا كثـيرة منها ، كـان أقـوى وأكمل فيما يروم [والله أعلم [4]].

---

(1) سقط (ت).
(2) من (ل).
(3) من (ل).
(4) سقط (ط).

مقالة في
تقرير الأصول الكلية المعتبرة
في السحر المبني على طريقة النجوم

الفصل الأول

في الطلاسم

قالت الفلاسفة والصابئة : الطلسم عبارة عن تمــزيج القــوى الفعالة الســماوية ، بــالقوى المنفعلة الأرضــية ، لإحداث ما يخالف العادة ، أو للمنع مما يوافق العادة.

قالوا : وهذا بناء على إثبات القـوى السـماوية الفعالة ... قالوا : ويدل عليه وجهان :

أحـــــدهما : [1] حجة عقلية صـــــرفة. وثانيهما : حجة إقناعية قويــة. أما الحجة العقلية الصــرفة. فتقريرها : أن نقول : لا شك في وجود حوادث تحـدث في هـذا العـالم ، وكل حادث فله سبب [فهذه الحوادث لها ســبب [2]] وذلك السبب إما أن يكون حادثا ، وإما أن يكون قديما.

أما القسم الأول : وهو أن القــول بــأن أســباب هـذه الحوادث شيء حادث : فنقول : الكلام في ذلك الحـادث ، كما في الأول. وذلك يــوجب التسلســل. إلا أن التسلسل على قسمين :

---

(1) عبـارة (ت) : المقالة الأولى في تقرير الأصـول الكلية في السـحر المبـــني على طريقة النجـــوم. وفيها فصـــول : الفصل الأول قـــالت الفلاسفة ... الخ.

(2) سقط (ت).

أحدهما : أن تحصل جميع الأسباب ، والمسببات دفعة واحـدة ، وقد بينا في برهـان إثبـات واجب الوجـود لذاته : امتناعه.

والثاني : أن يكـون كل واحد منها مسـبوقا بغـيره ، لا إلى أول ، وهذا هو الحق الذي لا محيد عنه.

ثم نقول : هذه الحوادث تحتمل قسمين :

أحـدهما : أن يحصل في الوجـود ، موجـود روحـاني ، ويكــون دائما منتقلا من معقــول إلى معقــول آخر ، ومن إدراك إلى إدراك ، وبحسب تلك الإدراكــــات المتعاقبة ، والتصورات المتلاصقة ، تحدث في هـذا العـالم. ويجب أن يكون الموجـود الروحـاني أزليا أبـديا سـرمديا ، ويجب أن يكون شيئا غير الله تعـالى. لما ثبت واجب الوجـود لذاته : واجب الوجود من جميع جهاته. فيكون التغير عليه محـالا ، فصاحب هذه الإدراكات المتغيرة : شيء غير الله تعالى.

فقد ثبت : أن القول بوجود أرواح عالية ، هي المدبرة لأحوال هذا العالم لا بد منه وبهذا الطريق فلا يتم السـعي في إحداث شـيء غـريب في هـذا العـالم ، إلا بالاسـتعانة بتلك الأرواح.

وأما القسم الثـاني : وهو أن تحصل حركة جسـمانية سرمدية دائمة ، مبرأة عن المبدأ والمقطع. فنقــول : تلك الحركة إما أن [تكــون مســتقيمة أو مســتديرة ، والأول باطل لأن تلك الحركــة. إما أن [1]] تمتد إلى غــير النهاية ، فيلزم وجود أبعـاد لا نهاية لها ، وهو محـال ، وإما أن ترجع ، وحينئذ يحصل بين نهاية [2] الـــذهاب ، وبداية الرجـــوع : سـكون لما ثبت أنه لا بد وأن يكـون بين كل حركـتين من سـكون ، وحينئذ لا تكـون هـذه الحركة دائمة ، مـبرأة عن الانقطـــاع. فثبت [3] أن كل حركة على الاســتقامة ، فإنها تنقطع. فوجب : أن تكون كل

______

(1) سقط (ت).

(2) بداية (ت).

(3) فثبت : أن تلك الحركة لا يمكن أن تكون مستديرة (ط) فثبت : أن تلك الحركة لا يمكن أن تكون إلا مستديرة ... وذلك ... الخ (ل).

حركة مستديرة. وذلك يدل على أن المبـدأ الأول القـريب لحدوث الحوادث. في هذا العالم : هو الحركة المسـتديرة الحاصلة للأجرام الفلكية. ثم قـالت الفلاسـفة : الأولى أن يجمع بين القسم الأول والثاني. حتى يكون جـوهر الفلك ، كالبدن [1] وجوهر ذلك الروح كـالنفس. والتعقلات المنتقلة الدائمة لذلك الجـوهر الروحـاني ، تـوجب الحركـات لهـذه الكرات [2] الجسـمانية ، ويكـون مجموعها أسـبابا لحـدوث الحوادث في هذا العالم.

وأما القسم الثاني : وهو أن يقال : السـبب المقتضي لحدوث هذه الحوادث [موجود قديم أزلي. فنقـول : تـأثير ذلك الأزلي في حدوث الحوادث [3]] إن كان غـير موقـوف على شرط حادث [فهو محال ، وإلا لزم كون هذا الحـادث قديما وإن كان موقوفا على شـرط حـادث [4]] عـاد الكلام في كيفية حدوث ذلك الشرط الحادث ، ويلزم التسلسل ، ويعود جملة ما ذكرناه في القسم الأول.

فيثبت بهـذا البيـان : أن حـدوث الحـوادث في هـذا العــالم ، منوطة ومربوطة بالحركة المســتديرة الفلكية ، المبرأة عن الانقطاع والتغير.

ثم نقــول : الأجــرام الفلكية بســائط ، والأجــزاء [5] المفترضة في الكــرة البســيطة ؛ متشــابهة بــالطبع ، والماهية [والأســـباب المتماثلة في الطبع والماهية [6]] لا تفيد إلا معلومات متماثلـة. فكـان يجب أن تكـون حـوادث هذا العالم متساوية ، وذلك باطـل. ولما بطل هـذا ، وجب أن يحصل في الأجــرام الفلكية ، أجســام [7] مختلفة في الطبيعة والماهية. ولا بد وأن تكون تلك الأشـياء متحركـة. ويحصل لها بســـــبب حركاتها المختلفة : نسب مختلفة ، وتكـون تلك النسب المختلفة ، مبـادي لحـدوث [الحـوادث المختلفة في عالم الكون والفساد ، ومعلوم

---

(1) كالقلب (ت).
(2) الحركات (ت).
(3) من (ل).
(4) من (ل).
(5) والأجرام (ل).
(6) سقط (ت).
(7) (ت).

أن تلك الأجسام المختلفة المركوزة [1]] في جواهر الأفلاك ليست [إلا [2]] الكواكب. فثبت بما ذكرنا : أن مبادي الحوادث الحادثة في هذا العالم ليست إلا الاتصالات الكوكبية المختلفة. فهذا هو البرهان الذي عليه تعويل الفلاسفة في إثبات هذا المطلوب.

وأما الحجة الثانية ـ وهي الحجة الإقناعية ـ فهي أنهم قالوا : إنا قد ذكرنا وجوها كثيرة دالة على أن أحوال هذا العالم ، مرتبطة بأحوال الشمس في كيفية حركتها ، تحت منطقة البروج ، فإن بهذا السبب تصير الشمس تارة شمالية ، وتارة جنوبية ، ولأجل هذا الاختلاف تحصل الفصول الأربعة ، وبسببها تختلف أحوال هذا العالم ، [وأيضا : بسبب طلوع الشمس وغروبها في اليوم ، تختلف أحوال هذا العالم [3]] وهذا استقراء قوي ، وبيان تام في استناد أحوال هذا العالم بحركات الكواكب.

ثم تأكد هذا البيان بنوع آخر من البيان ، وهو : أن الناس منذ كانوا من قديم الدهر ، كانوا متمسكين بعلم النجوم ومعولين عليها. فإنك ترى لكل علم أولا ، وإنسانا هو أول الناس خوضا فيه. إلا العلم الإلهي ، وعلم النجوم ، فإنك لا تصل إلى تاريخ ، إلا وترى أن هذين العلمين كانا موجودين قبله ، ولو كان هذا العلم باطلا ، لامتنع إطباق أهل الدنيا من الدهر الداهر ، إلى هذا اليوم ، على التمسك به والرجوع إليه. فهذه الوجوه ، بيانات ظاهرة في صحة هذا العلم [والله أعلم] [4].

---

(1) من (ل) وعبارة (ت) ، و (ط) : النسب المختلفة مبادي لحدوث حادث ، والحوادث المذكورة في جواهر الأفلاك ... الخ.
(2) ليست إلا الكواكب (ل) ليست للكواكب (ت).
(3) سقط (ت).
(4) من (ل).

الفصل الثاني

في

بيان أن الوقوف

على أصول هذا العلم عسر جدا

اعلم [1] : أن صعوبة هذا العلم تظهر من وجوه ثلاثة :

الأصل الأول : إنه يعسر علينا معرفة جميع النـــيرات الفلكية. وبيانه من وجوه :

الأول: إن الاسـتقراء يـدل على أن رؤية الصـغير من المسـافة البعيـدة : ممتنعـة. وإذا ثبت هـذا فنقـول : إن أصغر كوكب من الكواكب الثابتة وهو الـذي تمتحن برؤيته القوة الباصرة ، مثل الأرض بضع عشـرة مـرة. فلو قـدرنا أن هـذه الكـواكب حصـلت في الفلك الأعظم ، لصـارت المسـافة [2] أعظم ، فحينئذ كـان يمتنع إبصـاره لا محالـة. وإذا ثبت هـذا ، فنقـول : إنه يقـال : إن عطـارد جـزء من ثلاثين ألف جـزء من كـرة الأرض. فهو في غاية الصـغر ، فلو قدرنا حصول كواكب مساوية لعطارد في الجـرم على الفلك الأعظم [أعـــني الجـــرم الأول [3]] لكـــانت رؤيتها ممتنعة قطعـــا. فثبت : أن عـــدم إبصـــارنا لأمثـــال هـــذه الكواكب ، لا يدل البتة على عدمها. فإن قالوا : لو حصلت هذه الكواكب الصغيرة ، لم تكن

---

(1) الفصل الثـاني في بيـان هـذا العلم عسر جـدا : إن صـعوبة العلم تظهر من وجوه ثلاثة الأول ... الخ (ت).

(2) المسافة أبعد ، وكان يمتنع (ت).

(3) سقط (ت).

لها قــوة وتـأثير أصــلا. لأجل أن صــغرها يــوجب ضـعفها. فنقــول : هــذا باطل لأن عطــارد مع غاية صــغره ، تقاربه ســائر الســيارات مع عظم أجرامهــا. بل نقــول : الــرأس والــذنب نقطتــان ، وأصــحاب الأحكــام أثبتــوا لهما آثــارا عظيمة بل نقول : سهم السعادة ، وسـهم الغيب نقطتـان وهميتان ، والأحكاميون أثبتوا لهما آثارا قوية. وأيضا النقط الــتي تنتهي إليها تســييرات درجة الطــالع فقط : وهمية ، والقوم أثبتوا لها آثارا قوية.

الوجه الثاني : في بيان أن عدد النـيرات الفلكية غـير معلومة ، وهو أنه ثبت بالـــدليل أن المجـــرة ، ليست إلا أجراما كوكبية صغيرة الحجم ، مرتكزة في فلك الثوابت ، إلا أنها لصــغرها لا يتمــيز بعضــها عن البعض ، فنشـــاهد جملتها على صــورة لطخة ســحابية ، وهــذا يــدل على أن الوقـــوف التـــام على معرفة أعـــداد الكـــواكب : ممتنع الحصول.

الثـــــالث : إن المحققين ذهبـــــوا إلى أن المحو ، المحسوس في وجه القمر ، إنما حصل بسبب أن كـواكب صغيرة ارتكزت في وجه القمر. وقال آخــرون : إنه حصل في وجه الشمس فوق النقطة التي هي كـالمركز لقـرص الشـمس : نقطة سـوداء ، كالخـال في وجه الشـمس. إلا أنها لا تظهر لأجل قوة نور الشمس. وقد تعـرض عـوارض مخصوصة. تصير تلك النقطة السـوداء كالمشـاهدة ، وكل هذه الاعتبـارات تـدل على أن العقـول البشـرية ، قاصـرة عن الإحاطة بعدد نيرات الأفلاك.

الرابع : إن أصـحاب الأحكـام أثبتـوا شـيئا ، يسـمونه بالكبد ، وأثبتوا حظّا [1] من التأثير له ، وإذا جاز ثبوته ، فلم لا يجوز ثبوت غيره؟

الوجه الخـامس : في بيـان أن الأمر كما ذكرنـاه : إن الفلاسفة أطبقـوا على أن الفلك جـوهر بسـيط ، وإذا ثبت هذا ، فنقول : يجب أن تكون طبـائع الـبروج متسـاوية في تمام الماهية ، وإلا لـزم الـتركيب ، وإذا ثبت هـذا ، فتـأثير الكوكب

(1) إلى كلمة حظا في (ط) وما بعد ذلك ســاقط إلى الشــرط التاسع في الفصل السادس في التلبية على أصول أخرى.

حال كونه في برج ، يجب أن يكـون مسـاويا لتـأثيره حـال كونه في ســائر الــبروج ، لما ثبت في العقــول أن حكم الشــيء حكم مثلــه. ومعلــوم أن ذلك على خلاف علم النجوم ، فأما أن يقال : إن طبـائع الـبروج مختلفة بحسب الماهيات ، فذلك قول مردود عند الفلاسفة. أو يقـال : إنه حصل في كل برج كـواكب صـغيرة لا نراها ولا نشـاهدها ، ولأجل حصــول تلك الكــواكب في تلك الــبروج ، صــارت طبائع البروج مختلفة في التأثرات. وذلك هو المطلوب.

الوجه الســـادس : إن الـــدلائل النجومية قد تختل وتفسد في كثــير من الأوقــات ، وما ذاك إلا بســبب ما ذكرنا. أنه حصلت هناك كـواكب لا نعرفهـا. ولأجلها تختلف أحوال هذه الآثار [والله أعلم [1]].

الأصل الثـاني من الأصـول الموجبة لصـعوبة هذا العلم :

أن نقـول : إنه يعتـبر الوقـوف على معرفة مواضـعها من الفلك بعد العمل بها. وذلك من وجوه :

الأول : إن الشــيخ أبا علي بن الهيثم. صــنف رســالة في أنــواع الخلل الواقع في آلات الرصد ، وعد منها قريبا من ثلاثين وجها من الوجوه التي لا يمكن الاحتراز عنها.

الثـاني : إن الإرصـادات إذا تطـاولت مـدتها ، اختلت الأعمـــال المبنية عليها ، لأن صـــاحب الرصد ، وقع في حساباته المسامحات بالروابع والخوامس ، وما بعـدها من الأجزاء ، فإذا طالت المدة ، اجتمعت تلك الكسور وكثرت ، وحصل التفاوت العظيم بسببها كما في هذا الزمان الذي نحن فيه. وهو أوائل الستمائة من الهجرة.

الثـالث : إن الدقيقة الواحـدة من الفلك ، تكـون مثل كلية الأرض ، مرارا ، خارجة عن الضبط والتعديد ، ويقــال : إن الفرس الجواد ، عند العدو الشـديد ، إذا رفع يـده ثم وضعها ، فإن في مثل ذلك الزمان القليل واللحظة

---

(1) من (ل).

اللطيفة يتحـــرك الفلك الأعظم ثلاثة آلاف ميل ، ولا شك أن تلك الحركة تكـون في غاية السـرعة. إذا عـرفت هـذا فنقـول : إنه إذا حـدث حـادث ، فـالمنجم لا بد وأن يأخذ الاصطرلاب ، ويعرف موضع الكوكب ، وهذه الأعمـال إنما تتم في زمـان له قـدر معين ، والفلك قد تحـرك في ذلك الـوقت مسـافة لا حصر لها ولا حد ، وعلى هـذا التقـدير تصـير معرفة طوالع الحـوادث الحادثة في هـذا ، كـالأمور الميئوس منها.

الأصل الثالث من الأصول الموجبة لصعوبة هـذا العلم : إن الوقوف على طبيعة كل كوكب بحسب تأثيره صـعب عسير.

وتقريره. أن نقول : لا شك أن الكواكب إما ثابتة وإما سيارة.

أما الكـواكب الثابتة فـإن تأثيراتها أقـوى من تـأثيرات السيارة. ويدل عليه وجهان [1].

الأول : إنا بينا أن الفلاسـفة اتفقـوا على أن الأجسـام مرتبة على ثلاث مراتب.

المرتبة الأولى : الذي لا يتأثر. وهما الكرتان العاليتان. أعــني الفلك الأعظم ، وفلك الثــوابت. وهــذه المرتبة أشـرف المـراتب وأعلاهـا. والمرتبة الأخـيرة : هي مرتبة الجسم ، الـذي يتـأثر ولا يـؤثر وهما الكرتـان السـافلتان. إحـداهما : كـرة اللطيف ، أعـني الهـواء والنـار. والثانية : كرة الكثيف أعني الماء والأرض. فهاتان الكرتــان : يقبلان الأثر من الكرات العالية ، وليس لها تأثير في شـيء آخـر. وأما المرتبة المتوســطة. فهي الــتي تقبل الآثــار من السـيارات عن الكـرتين العـاليتين ، وتؤديانه إلى الكـرتين الســافلتين ، وهو الكــرات الســبعة الــتي حصل فيها السيارات السبعة. وهذا الرأي متفق عليه بين الفلاسفة.

والاستقصـاء فيه مـذكور في بـاب صـفات الكـواكب. وهذا الاعتبار يدل

---

(1) سقط (ت).

على ســـبيل الإجمـــال : أن الثـــوابت أقـــوى وأكمل من السيارات.

والوجه الثـــالث في بيـــان أن الثـــوابت أقـــوى من السيارات : هو أنها أكمل من السيارات في أمور ثلاثة :

أولها : أنها أقرب في درجة المعلولية ، والعبودية إلى المبدأ الأول من هـذه السـيارات ، وذلك القـرب هو المنبع لكل الكمالات.

وثانيها : أنها كثـيرة في العــدد جــدا ، والكـثرة مظنة القوة ، وأيضا : فالثوابت الـتي في العظم الأول [أكـبر[1]] قدرا من كل السيارات إلا الشـمس. والعظم في الجرمية ، يفيد العظم في القوة.

وثالثها : أنها أبطأ حركـــة. فيكـــون بقاؤها في الدرجة الواحـــــدة أدوم. وقد علمت في الطبيعيــــات : أن دوام المسامتة ، يوجب كمال القـوة. فثبت بهـذه البيانـات : أن الكواكب الثابتة أقوى قـوة ، وأكمل تـأثيرا من السـيارات. وأيضا : الأحكـــاميون اتفقـــوا على أنه إذا وقع منها على موضع معين من الطوالع ، أعطت عطايا قوية إما في السـعادة ، أو في النحوسـة. وإذا ثبت هــذا فنقــول : إن الأحكــاميين اتفقــوا على أنهم لم يعرفــوا من طبائعها إلا القليل. وإذا كان الأمر كذلك ، فقد ظهر الخبط والصـعوبة في هذا العلم ، بسبب الجهل.

وأما الســيارات : فنقــول : هب أن طبائعها صـــارت معلومة ، إلا أنه بقيت الصعوبة من وجوه :

الأول : إن امتزاجـات الكـواكب ، ومناسـباتها بحسب كل : حد ، ووجه ، ومثله ومنزل من منازل القمر ، ودرجة معينة من الدرجات الثلاثمائة وستين. تصـير غـير متناهية ، وما لا ينتهي لا يمكن معرفته؟

والثاني : هب أن مواضع الكواكب وامتزاجاتها صـارت معلومة ، إلا أن أحكــام طوالع الــوقت قد تنــدفع بحسب الطوالع الأصلية ، وبحسب الأحوال

---

(1) زيادة.

الماضية في الفلك. ومن الـذي يمكنه الوقـوف على جميع الأحوال الماضية في الفلك؟

والثـالث : إنه كما يعتـبر في حصـول الأثر ، حصـول العلة الفاعلية فكـذلك يعتـبر في حصـوله العلة القابلية ، ولهذا السبب اتفق المنجمون على أنه إذا ولد على الطالع الواحد : ابن مالك ، وابن قصاب. أو خباز [فإنه لا يتساوى أثر ذلك الطالع فيهم. فعلمنا : أن آثـار الطوالع [1]] تختلف بحسب اختلاف أحـوال المـادة السـفلية ، لكن المـواد السـفلية سـريعة التغـير ، شـديدة التبـدل. فكيف يمكن الوقوف على أحوالها؟ فهذا ضـبط الوجـوه المـذكورة في بيان أن الوقوف على أحوال هذا العالم بالتمـام. والكمـال صـعب ، إلا أن العقلاء اتفقـوا على أن ما لا يـدرك كله ، لا يترك كله ، فهـذا العلم وإن كـان صـعب المـرام من هـذه الوجوه ، إلا أن الاستقراء يـدل على حصـول النفع العظيم منه. وإذا كان كذلك ، وجب الاشتغال بتحصيله ، والاعتنـاء بشأنه ، فإن القليل منه كثير ، بالنسبة إلى أحوال مصـالح البشر [والله أعلم [2]].

(1) زيادة من (ل).
(2) من (ل).

الفصل الثالث

في

الطريق الذي حصل به

الوقوف على طبائع الأجرام الفلكية

[اعلم : إن الطريق إليه أحد أمـــور ثلاثة : القيـــاس والتجربة والوحي.

أما القيــاس [1]] فهو أنهم لما شــاهدوا الكمــودة في لون زحل ، وهـذه الكمـودة تناسب السـوداء حكمـوا عليه بكونه باردا يابسا ، ولما شاهدوا الحمرة في لون المريخ ـ وهـذا اللـون يشـبه لـون النـار ــ حكمـوا عليه بكونه حـارا يابسا.

والمختار عندنا : أن هذا الطريق ضعيف جدا. لا يجـوز التعويل عليـــه. لأنه ثبت في علم الطب : أن الاســـتدلال بــالألوان المخصوصة على حصــول الطبــائع المخصوصة ، أضـعف أقسـام الـدلائل. بل الحق : أن هـذه الألـوان دالة دلالة ضـــعيفة على هـــذه الطبـــائع ، فلما أضـــافوا إليها التجارب ، خرجت التجربة مطابقة لهذا القياس ، فحصلت معرفة طبائعها بناء على مجموع الأمرين ، فـذلك القيـاس هو المبدأ المحـرك للعقـول. والخـواطر ، وهـذه التجـارب هي التمام والكمال.

واعلم : أن طريق التجربة : هو أنه مــتى حــدث نــوع من أنواع الحوادث في هذا العـالم ، فـإن صـاحب التجربة يتعـــرف أن الأوضـــاع الفلكية كيف كـــانت ، تعرفا على [سبيل الاستقصاء والكمـال ، فـإذا وقع مثل ذلك الحـادث مرة ثانية

---

(1) من (ل).

وثالثة ورابعة وخامسة [1]] وتعـــرف الأحـــوال الفلكية ، وحــدها مثل الحالة الأولى فحينئذ يحصل في القلب : ظن قوي بأن ذلك الوضع الفلكي المعين ، يوجب حدوث النوع الفلاني من الحوادث في هذا العالم.

والحاصل : أن التجربة عبـارة عن الاسـتدلال بحـدوث الحوادث المخصوصة في هذا العـالم ، على معرفة طبـائع الأوضـــاع الفلكية ، فـــإذا تأكـــدت تلك التجربة ، فبعـــدها يستدل بحصول ذلك الوضع الفلكي المعين ، على حــدوث ذلك النوع من الحوادث في هذا العالم.

واعلم : أن هذا الاسـتدلال قد اعتـبره أهل الأرض من الزمان الأقدم إلى الآن. فمن أراد أن يصير ماهرا في هذا العلم ، وجب عليه أنه كلما رأى نوعا من الحـــــوادث في هـــذا العـــالم ، أن يستقصي في تعـــرف الوضع الفلكي المقــارن لحــدوث ذلك الحــادث ، ويقابل تجربته بــأقوال المتقدمين ، فـإذا واظب على هـذا الطريق مـدة مديـدة ، واتفق أن كانت نفسه مناسبة لهـذا العلم بحسب الفطـرة الأصلية : يبلغ فيه مبلغا عظيما. فهذا بيـان طريق القيـاس والتجربة.

وأما الطريق الثـــالث وهو طريق الـــوحي والإلهـــام : فهذا أيضا متفق عليه عند أصحاب هذا العلم.

حكى : تنكلوشا : أن ذوانــاي [2] سـيد البشــر. لما بلغ في تصفية النفس ، ورياضة الـذهن ، لاحت له من الصـور الفلكية ، ما لا يمكن وصفه.

واعلم : أنك لا تــرى دينا من الأديــان ، ولا مــذهبا من المــذاهب ، إلا وأكــثر أصــوله يكــون مبنيا على النقل عن السلف. فلا يبعد مثله أيضا في هذا العلم [والله أعلم [3]].

---

(1) من (ل).

(2) دواباتي شتيه شدة البشر (ت).

(3) من (ل).

الفصل الرابع

في

الشرائط الكلية

المعتبرة في رعاية هذا النوع

اتفق [1] المحققون على أنه لا بد من رعاية أمور :

الشرط الأول : [أن من أتى بشيء من هذه الأعمـال ، ثم يكون شاكا فيه ، لم ينتفع به. والسبب فيه وجوه :

الأول : [2]] إن تـأثيرات أرواح الكـواكب أقـوى من تأثيرات أجسادها ، فإذا قـوى الاعتقـاد في صـحة الأعمـال صـارت الأرواح البشـرية معاضـدة للأرواح العلوية ، كما صارت المواد السفلية معاضدة للأجرام العلوية ، فلا جرم تقوى التأثيرات. أما إذا لم يحصل الاعتقـاد القـوي ، زالت المـؤثرات الروحانية ، وبقيت الجسـمانية خالية عن الروحانيـات فلا جـرم ضـعف الأثر ، ولهـذا السـبب قـال بطليموس : «علم النجوم منك ومنها».

والسبب الثـاني : إن الروحانيـات العلوية مطلعة على ما في قلوبنا ، وكما أن في هـذا العـالم من راجع ملكا ، والتمس منه شـيئا ، ثم أنه ظهر لـذلك الملك أن ذلك الرجل لا يثق بقوله ، ولا يلتفت إلى فعله ، فإنه ذلك الملك لا يسعى في تحصيل حاجته. فكذا هاهنا.

---

(1) الفصل الرابع في الشرائط الفلكية (ت).
(2) من (ل).

والسـبب الثـالث : إنه إذا لم يعتقد في صـحة تلك الأعمال. فالظاهر : أنه لا يبـالغ في جميع تلك الشـرائط ، فلا جرم يفوت المقصود.

الشـرط الثـاني : إنه إذا قـرب للأرواح ، أنواعا من القـرابين ، ولم يجد منها أثـرا. فـالواجب أن لا ينقطع عن ذلك العمل ، وأن لا يتركها ، فـإن من عـرف أنه كيف يمكنه التقـرب إلى الملك العظيم [من ملـوك الأرض [1]] علم أن تحمل العنـاء الكثـير في هـذا العلم : هين. قـال «أرسـطوطاليس» [2] : «كنت مشـتغلا بهـذا العلم صـباحا ومسـاء فـإن وجـدت أثـرا حمدته ، وإن لم أجد الأثر لم أسـيء الظن به وإن طـالت المـدة وتـراخت الأيـام ورب شـيء كـان يعسر ، ثم إني كنت ما انقطع عن المطلـوب حتى أبلغه» [3] ويجب أن يكون سبيل الطالب لهذا العلم ، سبيل العاشق ، إذا لم يسامحه معشوقه. وسبيل من أراد الوصول إلى خدمة ملك ولا يقبله ، فإنه يبذل غاية الجهد ، رجاء الفوز بالمطلوب. فههنا أولى.

الشرط الثالث : إن من النـاس من يظن أن الإنسـان لا ينال إلا ما دل عليه طالعه.

واعلم أن الناس في هذا الباب على ثلاث مراتب :

فالمرتبة الأولى : الذين تـدل طـوالعهم الأصـلية على كونهم مستعدين لهذا العلم. وهؤلاء إذا اشتغلوا بهذا العلم ، وصـلوا إلى المطلـوب. إلا أنه لما كـانت مـراتب القـوة والضـعف غـير متناهية في الصـلاحية ، كـانت مـراتب الحصول غير متناهية.

المرتبة الثانية : الـذين لم يحصل في طـوالعهم [لا ما يعين ، ولا [4]] ما يمنع [وهـؤلاء إن واظبـوا على العمـل. وصلوا إلى نصيب كامل.

---

(1) سقط (ل).

(2) أرسطالينوس (ل).

(3) وإن لم أجد للأثر أسيء الظن به ، فقرب كل شيء كان بعيـدا ، ثم إني ما كنت ... الخ (ت).

(4) من (ل).

والمرتبة الثالثة : الذين حصلت في طـوالعهم ما يمنع [1] ومراتب الـدلائل المانعة غـير متناهية ، فكـذلك مـراتب الامتناع غير متناهية.

واعلم أن الوصـول إلى هـذا العلم ، يـوجب خـروج الإنسـان من حد الإنسـانية ، ودخوله في عـالم الملائكيـة. والكمـال في كل شـيء عزيز ، ولا سـيما في أكمل الكمـالات ، وأعلى الـدرجات. ولا ينبغي أن يعتقد الرجل : أن كل أحد هو أهل لهـذا العلم ، فـإذا اشـتغل واحد بهـذا العلم ، ولم يفز منه بطائل ، فلا ينبغي أن يجعل ذلك دليلا على بطلان هـذا العلم. فإنا نـرى الحـرف الخسيسة ، والصنائع النازلة قد يتعب الإنسان نفسه في تعلمها سـنين ، ثم إنه لا يتعلمها كما ينبغي [فـإذا كـان هـذا شـاهدا في أخس الحرف ، فكيف الحال في أعلى الصنائع [2]].

الشرط الرابع : اتفقوا على أن من شرائط هذا العلم : المبالغة في الكمال ، والسبب فيه وجوه :

الأول : إن النفـوس الناطقة ، قد ثبت أنها من جنس الأرواح الفلكية ، فتكون مؤثرة. وهـذه الصـناعة لو تمت ، أفادت السلطنة التامة على الأرواح والأجساد ، فـإذا وقف الغير على أن إنسانا اشتغل بهذه الأعمال ، حصلت النفرة الشـديدة في قلـوبهم ، والرغبة التامة في إبطـال تلة الأعمال وإفسادها ، فتبطل تلك الأعمال بالكلية.

والثـاني : إن إشـاعة هـذا العلم : على خلاف مصـالح العـالم. لأن اسـتيلاء الرجل الواحد على كلية العـالم : أمر على خلاف نظام العالم.

الثـالث : إن الشـيء إذا كـان عزيـزا بولغ في حفظه وكتمانه ، فعدم المبالغة في الحفظ والكتمان ، يـدل على أنه لا وقع له عنـده ، وقد بينا : أن ضـعف الاعتقـاد فيه ، يوهن هذه الأعمال.

---

(1) من (ل).
(2) من (ل).

الشـــرط الخــامس : اتفقــوا على أن ممارسة هــذه الأعمـــــال في الليل ، أولى منها في النهـــــار. قـــــال «أرسـطو» : «إن الشـمس سـلطان قـاهر ، فهو بكمـال سـلطنته ، يقهر جميع الأرواح ، ولا يقـوى شـيء منها على الفعــل. وأيضا : الحــواس في النهــار ، تكــون مشــغولة بالمحسوســـــات ، فلا تحصل جمعية القلب ، وفي الليل تكـون الحـواس معطلة ، فكـانت جمعية القلب في الليل أكمل [1]».

وقال «هـرمس» : «إن خـير ما يعمل به العامل ، هو ما يخفى عن أعين البشر وشــروق الشــمس. لأن عيــون البشر جاذبة بروحانيتها قــوة النـيرنج [وشــروق الشــمس قـوة تبطل قـوة النيرنجـات [2]] ثم قـال : اعمل نيرنجـات القطعية وعقد الشهوة ، ودخنها كلها بالليل ، واحــترز فيها عن العيون واللامعة».

الشــرط الســادس : أجمعــوا على أن صــاحب هــذا العمل ، كلما كـان إقباله على أبــواب الـبر والخـير أكـثر أعماله أكمل ، لأن الغـالب على طبيعة العـالم هو الخـير ، وأما الشر فمغلـوب ، فـإذا اعتضد عمله بالجـانب القـاهر الغالب ، كان ذلك العمل : أكمل وأفضل.

الشــرط الســابع : أن لا يأكل من الحيوانــات شــيئا ، ويقتصر على الخـبز والملح ونبـات الأرض. والسـبب فيه : أن النفوس البشرية مشـغوفة باللـذات الجسـدانية ، فـإذا وصل إليها ، أقبل عليها ، وغـــاص فيها ، وانصـــرف عن الجـانب الأعلى [وإذا لم يجـدها وبقي محروما عنها ، عـاد بطبعه إلى الجانب [3]] الأصلي [والمركز [4]] الفطري.

الشـــرط الثــامن : أن لا يســتعمل الروحانيــات في الأشياء الحقيرة ، بل في الأشياء العظيمة الغالية. بحسب ما يليق [5] به ، وبكل روحاني وأن يحترز عن

---

(1) بالمحسوسات فلا تحصل جمعية القلب في الليل أكمل (ت).
(2) من (ل).
(3) من (ل).
(4) من (ل).
(5) ما يليق بكل روحاني (ل).

الرجوع إليها في كل مراد ، لأن ذلك يشـبه سـوء الأدب [1] [وقد يؤدي إلى هلاك الطالب [2]].

الشـرط التاسع : أن يكـون المباشر لهـذه الأعمـال جامعا لأمور أربعة :

أولها : أن يكـون عالما بـالعلوم الإلهية ، متفقها فيهـا. لأنه يحصل للنفس من هـذا العلم ، نـوع من القـوة ، لا يحصل البتة من سائر العلوم.

وثانية : أن يكون عالما بجميع الأقسام الثلاثة من علم النجوم.

فالأول : أن يكون عالما بهيئة السموات والأرض. فإن علمه بـذلك ، مما يفيد انجـذاب روحانيته إلى الجـانب الأعلى.

والثاني : أن يكـون متيقنا من معرفة الزيجـات. حـتى يمكنه أن يعرف مواضع الكواكب على الحقيقة.

الثـالث : أن يكـون متبحـرا في علم الأحكـام ، حـتى يمكنه أن يعـرف آثـار الكـواكب ، في حـالتي البسـاطة والتركيب.

والنـوع الثـالث من العلـوم المهمة لصـاحب هـذه الصناعة [3] : علم الأخلاق [حـتى يكـون عالما بـأن الأخلاق الفاصـلة وأن الأخلاق المذمومة ، ما هي؟ فيمكنه تطهـير النفس عن الأخلاق المذمومة ، وتزيينها بـالأخلاق [4]] الفاضلة.

والنـوع الرابع من الأمـور المهمة في هـذا البـاب : أن تكـون نفسه نفسا حية لا ميتة والمـراد من النفس الحية : النفس التي إذا لاح لها شيء من عالم الروحانيات انبعثت واشتاقت واضطرب قلبه وخشعت نفسه.

ولما كـان اجتمـاع هـذه الأمـور الأربعة في الإنسـان الواحد ، كالنادر ، [لا

(1) السؤالات (ت).
(2) من (ل).
(3) لصاحب العلم (ت).
(4) من (ل).

جرم كان حصول الكمال في هذا العالم كالنادر [1]].

الشـرط العاشر : أن يكـون صـبورا وقـورا ، القلب ، قادرا على الجلوس في الأمكنة الخالية ، والمفاوز البعيدة عن النــاس ، ويجب أن يكــون عطر البــدن ، بعيــدا عن الأوساخ [والله أعلم [2]].

---

(1) من (ل).
(2) من (ل).

الفصل الخامس

في

تلخيص الأحول المعتبرة في هذا الباب

قد ذكرنا [1] : أن الطلسم عبارة عن تمـزيج الأسـباب السماوية الفعالة ، بالأسـباب المنفعلة الأرضـية ، لإحـداث أمر مخالف للعادة ، أو لمنع حدوث أمر يوافق العادة. وإذا كان كذلك ، فهـذا العلم إنما يتم بمعرفة الأسـباب الفعالة السماوية ، ومعرفة الأسباب القابلة الأرضـية. فمن عـرف هـــذين النــــوعين ، وقـــدر على الجمع بينهما : وصل إلى غرضه. لأن السبب الفاعل إذا اتصل بالقابل. وجب ظهـور الأثر.

وإذا عـرفت هـذا ، فنقـول : الكلام فيه مـرتب على قسمين :

أحدهما : في بيان المؤثرات العلوية.

والثاني : في بيان المنفعلة [2] السفلية.

(1) الفصل الخامس : في تلخيص الأمور ... الخ : (ل).

(2) المتممات (ل) ولاحظ أن المؤلف سيقول فيما بعد : القسم الثاني في الأمور التي يجب معرفتها عن الأجسام القابلة السـفلية. وفي (ت) الفاعلية بدل القابلة.

القسم الأول من الفصل الخامس

في

تفصيل أحوال المؤثرات العلوية

أعلم [1] : أن الأسباب السـماوية : إما الكـواكب. وإما النقط [2] وإما البروج [3].

النوع الأول

البحث عن أنواع [4] الكواكب

واعلم : أنها إما سيارة ، وإما ثابتة.

أما السـيارات : فقد أطبقـوا على أنها مـؤثرات في أحوال هـذا العـالم. وأما الثـوابت ، فلقائل أن يقـول : إنها أقوى في التأثير من السيارات. ويدل عليه وجوه :

الأول : إنها أقـرب في درجة المعلولية [5] من المبـدأ الأول. وذلك يوجب كمال القوة.

والثـاني : [إن الـتي في العظم الأول منها : أعظم جرما من السيارة. إلا الشمس [6]].

والثـالث : إنها أبطأ حركة فتكـون مسـاماتها أدوم ، فتكون أقوى في التأثير. ولقائل [7] أن يقـول [إنه يجب أن تكون [8]] السيارات أقوى [في

(1) عبارة (ت) : أما القسم الأول فاعلم ... الخ.
(2) النقطة (ل).
(3) وإما البروج. وإما أجزاء البروج (ل).
(4) أحوال (ل).
(5) العلوية (ل).
(6) من (ل).
(7) ولمجيب أن يجيب فيقول (ل).
(8) من (ل).

التأثير [1]] ويدل عليه وجوه :

الأول : إنها أقرب إلى هذا العالم من تلك الثوابت.

والثاني : إن الثوابت كاسـمها ثـوابت. فلا يليق بها أن تكون عللا لهذه الحوادث ، التي هي سريعة التغير في هذا العالم.

والثالث : إن الثوابت لا يتغير نسب بعضها إلى بعض ، لا في الطــول ولا في العــرض. لأنها مركــوزة في كــرة واحدة ، بخلاف السيارات ، فـإن كل واحـدة منها مركـوزة في كرة اخرى [ولكل كـرة حركة على حـدة [2]] فلا جـرم تختلف حركات كراتها في الأطوال وفي العروض. فتحصل النسب المختلفة الـتي يمكن أن تكـون مبـادي لحـدوث الحوادث في هذا العالم.

والرابع : إن هــذه الســيارات تمر بتلك الثــوابت ، فتمتزج بهذا الطريق أنوار بعض تلك الثوابت بالبعض.

فثبت بهــذا الطريق : أن الأهم في عــالم النجــوم : معرفة طبائع السيارات [ثم بعدها معرفة طبـائع الثـوابت. واعلم أنه كما أن البحث عن طبائع السـيارات [3]] أهم من البحث عن طبائع الثوابت.

فكــــذا البحث عن معرفة [أحــــوال القمر [4]] أهم المهمات. لأن الأسباب الأربعة المذكورة موجودة فيه :

فالأول : إن أقرب الكواكب إلى هـذا العـالم : القمـر. وآثـاره تصل إلى هـذا العـالم من غـير واسـطة. وإما آثـار سائر الكـواكب فإنها لا تصل إلى هـذا العـالم إلا بواسـطة القمر. فوجب أن يكـون البحث عن حـال القمر ، أهم من غيره.

والثــاني : إن أحــوال هــذا العــالم ســريعة التغــير والدوران. وأحوال القمر أيضا كذلك.

---

(1) من (ل).
(2) من (ل).
(3) من (ل).
(4) سقط (ل).

والثالث : إن بسبب سرعة حركة القمر ، تمتزج أنوار الكواكب بعضها بـالبعض وبحسب تلك الامتزاجـات تختلف حال الآثار الحاصلة في هذا العالم.

والرابع : إن أقــوى الفــاعلتين هو الحــرارة ، وأشد المنفعلتين استعدادا لقبول الأثر هو الرطوبـة. ومـتى لقي الفاعل القـوي في التـأثير المنفعل القـوي في القبـول : قـوي الأثر ، وكمل الفعـل. فلهـذا السـبب كـان المـوجب لحـدوث الكائنـات تـأثير الحـرارة في الرطوبـة. وينبـوع الحـرارة هو الشـمس. وينبـوع الرطوبة هو القمـر. فكـان الشـمس كـالأب. والقمر كـالأم. وعند اجتماعهما تحـدث المواليد. وأما سائر الكواكب فهي كالأعوان. فلهذا السبب وجب الاعتناء بمعرفة أحوال النيرين.

ثم نؤكد ما ذكرناه بوجوه أخرى :

الأول : إن سلطان النهار : الشمس. وسلطان الليل : القمــر. والزمــان ينقسم إلى هــذين القســمين : الليل والنهار.

والثــاني : إنهم أجمعــوا على أن لطــالع الاســتقبال والاجتماع أثرا عظيما في أحوال هذا العـالم ، ولم يعتـبروا أحوال الاجتماع والاسـتقبال في سـائر الكـواكب ، مثل ما اعتبروا في النيرين.

والثــــالث : إن الأطبــــاء أطبقــــوا على توزيع أمر البخرانات ، على أحوال حركة القمـر. وعلى توزيع أحـوال المد والجزر في البحار ، على أحوال حركة القمر.

والرابع [1] : إن القمر شديد الاتصال بالشمس. بـدليل : أن بيته متصل ببيت الشمس ، وبيت شرفه متصل بـبيت شــرف الشــمس ، بل قــالوا : إن شــرف الشــمس في التاسع عشر من الحمل ، والقمر إذا قارن الشمس ، فإنه لا يصــير ممكن الرؤية ، إلا إذا تباعد عنها بمقــدار اثنــتي عشرة درجـة. ولما كـانت الـدرجات قد تختلف مقاديرها ، بسبب اختلاف المطالع ، جعلوا درجة شرف القمر في

(1) القسم الرابع (ت).

الثالثة من الثور. وذلك يدل على مناسبة شديدة بينهما.

والخـــامس : إنهما متشـــابهان في عظم الجـــرم ، بحسب الحس.

وإذا عـرفت هـذا الأصل ، ظهر أن الشـارع في هـذا العلم ، يجب أن يكون عالما بطبـائع ا لكـواكب السـيارة ، وبطبـائع الكـواكب الثابتة ، وبكيفية مـزج بعضـها بـالبعض. وأهم المهمـات عنـده : أن يكـون عالما بجميع الأقسـام الممكنة في سـعودة القمر ، وفي نحوسـيته ، وأن يكـون عالما بجميع سعادات الكواكب ونحوسـاتها ، حـتى إذا أراد الشـروع في عمل ؛ أمكنه أن يـراعي حـال قـوة الكـوكب المناسب لذلك العمل ، ويراعي حال القمر ، حـتى يكـون موصوفا بالصفات اللائقة بذلك العمل.

إذا عـرفت هـذا فنقـول : يجب عليه الاستقصـاء في صـفات كل واحد من الكـواكب في سـعودته ونحوسـته ، وذكورته وأنوثته ، وحرارته وبرودتـــــــــه. ويجب عليه الاستقصــاء في معرفة ما لكل واحد من الكـــواكب من أقسام المعـادن والنبـات والحيـوان [ومن أقسـام أعضـاء الإنسـان والحيـوان [1]] وكلما كـان أكـثر إحاطة في هـذه الأقســام ، كـــان انتفاعه به أكمل ، وقدرته على هـــذه الأعمال أصدق.

وأما السـيارات : فنقـول : الشـمس والمـريخ حـاران يابسـان ، لكن الشـمس بحرها ويبسـها مصـلحة والمـريخ مفسـد. وأمّا المشـتري والـرأس ، فهما حـاران رطبـان ، لكن المشـتري في غاية الصـلاح ، والـرأس ليس كـذلك. وأما الزهــرة والقمر فهما بــاردان رطبــان ، لكن إصــلاح الزهـرة أكـثر. وأما زحل وعطـارد والـذنب ، فهي بـاردة يابسة ، إلا أن عطارد مصلح ، وزحل والذنب مفسدان.

وأما الثـــوابت : فلا شك أن معرفة طبائعها صــــعبة وذكروا في طريق تحصيل هذه المعرفة وجوها :

الطريق الأول : الاستدلال بألوانها على طبائعها.

فكل كوكب يكون لونه مساويا للـون بعض السـيارات ، أضافوا طبعه

---

(1) من (ل).

ومزاجه إليه [وما وجدوا لونه مركبا من لوني كوكبين من السيارة ، أضافوا طبيعته إليهما [1]] قال «زردشت» : «البيابانية [2] الحمر والصفر والهامات والكمدة والملطخات : كلها نحوس قاطعة».

والطريق الثاني : الاستدلال بأقدارها :

قال «عمر بن الفرخان الطبري» : «إنما يدل على الشرف والرفعة : الكواكب التي في القدر الأول والثاني والثالث. فأما الكواكب التي في القدر الأول ، فإنها تدل على الملك والخلافة. والتي في القدر الثاني فإنها تدل على ما دون ذلك. وكذا القول في التي تكون في القدر الثالث».

وقال «زردشت» : «أجل كوكب في الفلك من البيابانية [3] : الشعري اليمانية ــ وهي العبور ــ فإنه اتفق كونها على درجة الطالع ، أعطت الملك والمال. وإن اتفق كونها على درجة [وسط السماء أعطت الغلبة والسلطان. وإن اتفق كونها في درجة [4]] التاسع ، أعطت النبوة. وهي كوكب سعد صرف ، معبود العرب في القديم. وإن البهائم لتسر به إذا رأته ، وطبعه طبع المشتري والزهرة ، لأنه يشبه كل واحد منهما في اللون وفي الحجم».

وقال في كتاب طبقاتنا [5] : «إن النظر إلى الشعري اليمانية يسكن الحمى الممتزجة من الصفراء والسوداء».

واعلم : أن الذي يمكن اعتباره في صفات الثوابت : مجموع أشياء : أحدها : اللون والثاني : المدار. والثالث : القرب من سمت الرأس ، والبعد منه. فالذي يكون قريبا من سمت الرأس يكون أثره أقوى. ولذلك [6] قيل : «إن كوكب سهيل ، قوته في بلاد اليمن ، أكثر من قوته في هذه البلاد»

(1) من (ل).
(2) البابنانة (و) البائنات (ت) والهمامات والكهدة واللحظات (ت).
(3) الثابتات (ت).
(4) من (ل).
(5) الكتاب (ت).
(6) تصحيف في (ت) والتصحيح من (ل).

والرابع : قـال «هـرمس» : «الكـواكب البيابانية تعمل في سائر الـبيوت ، إذا وقعت على درجاتهـا» [وقـال آخـرون : إنها لا تؤثر إلا إذا وقفت على أول الطـالع والعاشر الأول [1]] ولكني جربتها فلم أجد تأثيرها يقـوى إلا إذا كـانت على درجة الطالع ووسط السـماء. والخـامس : قـال محمد بن جــابر البتــاني [2] : «قد تتصل المتحــيرة بالثابتة إذا كــان بينهما بعد تســـديس أو تربيع أو تثليث أو مقابلـــة. ولكن لأجل بطء حركات هذه الثوابت ، لا يعتد باتصال المتحـيرة بها ، ولا بنظرها إلى بعض الدرجات».

وقـال بعض العلمـاء : «أجمع أهل الصـنعة : على أن فعل أحد الثابتة إنما يقوى إذا كان في درجة الوتد ، أو مع بعض السهام ، أو الكواكب السيارة في الدرجة الواحـدة ، أما البواقي فضعيفة جدا».

ولنكتف بهذا القدر من أحكام الثابتات.

النوع الثاني

البحث عن أحوال النقط الفلكية المؤثرة

وهي من ثلاثة أنواع :

النوع الأول [3] : معرفة الرأس والذنب فـإنهم أطبقـوا على أن لهما آثارا قوية.

[والنوع الثاني : معرفة السـهام وأطبقـوا أيضا : على إثبـات آثـار قوية لها [4]] لا سـيما سـهم السـعادة وسـهم الغيب. إلا أن في التحقيق : قوة السهم مستفادة من قوة الكوكبين [5] اللذين منهما يستخرج ذلك السهم.

---

(1) سقط (ل).

(2) البياتي (ت).

(3) النــوع الأول : معرفة رأس جــوز هو القمر وذنبه ومعرفة الــرأس والذنب ... الخ (ت).

(4) من (ل).

(5) قوة الكواكب ومنها يستخرج (ت).

والنوع الثالث : النقط التي تنتهي التسييرات [1] إليها ، وقد اتفقوا على أن لها أيضا : آثار قوية :

النوع [2] الثالث

معرفة طبيعة الفلك

أعلم [3] أنهم قسموا الفلك إلى أنواع كثيرة :

فالنوع الأول : قسمته نصفين. وقد اعتبروا هذا النـوع في القسمة على وجوه كثيرة منها :

الأول : إن أحد نصفي الفلك شرقي [والثاني غربي.

والثاني : إن أحد نصفيه شمالي والثاني جنوبي [4]].

والثالث : [شمالي [5]] الصاعد والهابط.

والرابع : ما فوق الأرض وما تحتها.

والنوع الثاني : قسمة الفلك إلى أربعة أقسام :

الربيعي [6] والصيفي والخريفي والشتوي. وذلك لأنهم وجدوا [السنة تنقسم إلى الفصول الأربعة ، بسبب حصول الشـــمس في الأربـــاع الأربعة [7]] من الفلك ، فلا جـــرم قسموا أدوار الفلك بأربعة أقســام. ثم لما رأوا لكل فصل : أولا ووسـطا ونهاية : قسـموا كل ربع إلى ثلاثة أقسـام ، فالقسم الأول دور الفلك بـــاثني عشر قســـما. والقسم الثاني [8] : أن الشيء الذي يحدث بعد العدم ، أو

---

(1) ينتهي الميزان (ت).

(2) القسم الثالث في معرفة الفلك (ت).

(3) الهامش خلفه في ثلاث صفحات.

(4) من (ل).

(5) من (ت).

(6) أربعة أقسام وهي على وجوه الأول الربع الربيعي والصيفي ... الخ (ل).

(7) من (ل).

(8) والثاني (ت ، ل).

يظهر بعد الخفـاء ، كالولد الـذي ينفصل عن بطن الأم ، لا بد وأن يطلع في تلك اللحظة درجة معينة من الفلـــــــك. فتلك الدرجة لما ظهــرت بعد الخفــاء ، كــانت مشــابهة لأحــوال ذلك الولد الــذي ظهر بعد الخفـاء ، فجعلــوا تلك الدرجة دليلا على أحـوال ذلك الحـادث ، ثم قسـموا أدوار الفلك من تلك النقطة بـاثني عشر قســما. وهي الــبيوت الموجــودة في صــورة الطــالع. والقسم الثـالث [1] : أنهم قسـموا الفلك إلى المثلثـات الأربعة وهي المثلثة : النارية والأرضية والهوائية والمائية.

والنوع الثالث : قسمة كل برج إلى أقسام كثيرة.

وهذا يقع على وجوه :

الأول : قســمة الــبروج على منــازل القمــر. ويجب البحث عن خاصية كل واحد من تلك المنازل. لأن لها قـوة شديدة في تركيب الأعمال السحرية.

والثاني : معرفة بيوت الكواكب.

والثالث : معرفة أشراف الكواكب.

والرابع : الحدود وهي قسمة كل برج بأقسام معينة ، وتخصيص كل واحد منها بكوكب معين.

والخامس : الوجوه.

والسادس : الذربحانات.

والسابع : الاثنا عشريات.

والثامن : النهبهرات.

والتاسع : المفرح.

العاشر : الحيز.

والحادي عشر : الدستورية.

والثاني عشر : الأقسام المذكرة والمؤنثة [2].

---

(1) والثالث (ت ، ل).

(2) عبــارة (ت) : «الخــامس الــذربحات. الســادس الاثــني عشــريات السابع : الشهادات. الثامن المفرح. التاسع الجزء العاشر سودية الثاني عشر الأقسام المذكرة والمؤنثة».

والنــوع الرابع : قســمة الــبروج إلى ثلاثين درجــة. ومعرفة طبائع تلك الدرجات وآثارها وكيفياتها.

وللقدماء فيها روايات :

إحـداها : ما يـروى عن «طمطم الهنـدي» فإنه يـذكر لكل درجة خاصيتها وأسماءها وبخورها وأثرها. فـإذا نـزلت الشمس في تلك الدرجة ، وجب التبخير ، بـذلك البخـور ، ودعا صـاحب تلك الدرجة بـذلك الاسم ، وطلب ذلك الأثر منه.

والرواية الثانية : خواص تلك الدرجات [بحسب ما هو منقول عن «زردشت».

والرواية الثالثة : خواصــها [1]] بحسب ما هو منقــول عن البابليين.

---

(1) من (ل).

لا لاحظ : أن ناسخ مخطوطة (لا له لي) و (طـا) يقـول : إنه وجد القسم الثالث في معرفة طبيعة الفلك. في المخطوطة التي ينقل منها ، وبعد النقل وجد مخطوطة أخــــرى فيها القسم الثـــالث مختلف عن المخطوطة التي ينقل منها. فنقل ما في المخطوطـتين للفائـدة. وهـذا نص المنقول عن المخطوطة الأخرى :

القسم الثالث في معرفة طبيعة الفلك :

واتفقوا على قسمة الفلك من وجوه كثيرة :

فالوجه الأول : قسمة الفلك باثني عشر قسـما. والسـبب الأقـوى فيه : أن الناس وجدوا السنة تنقسم إلى الفصول الأربعة بسبب حصول الشمس في الأرباع الأربعة من الفلك. فلهذا السبب قسموا دور الفلك بأربعة أقسام. ثم وجدوا لكل فصل من الفصول الأربعة : أولا ووسطا ، ونهاية. فلا جرم ، صار دون الفلك مقسوما باثني عشر قســما. واعلم : أن هذا التقسيم يقع على وجهين : الأول : أن يعتبر حاله بسبب البروج. واعلم : أن بســبب تقــاطع منقطة الفلك الأعظم ، ومنطقة الــبروج ؛ حصل نقطتان عليهما التقاطع. وهما نقطتا : الحمل والميزان. ونقطتان هما غايتا المباينة. وهما نقطتا : السرطان والجـدي. والاعتـدال أشـرف من الإفراط ، فنقطتا التقاطع ، أشرف من نقطـتي الانقلاب. والحـرارة أشــرف من الـبرودة ، فجعلـوا نقطـتي الاعتـدال حـارتين ، ونقطـتي الانقلاب بــــاردتين. ثم إن اليبوسة أفضل من الرطوبـــة. لأن اليبوسة عبـــارة عن المنع من الانفعـــال ، والرطوبة عبـــارة : عن الانفعـــال. فاليبوسة أشرف من الرطوبة. ومعلـوم : أن عند انتقـال الشـمس إلى الحمل ، ينتقل الزمـان من الشـتاء إلى الربيع ، فتحـدث لكلية العـالم : الحياة والبهجة. وعند انتقال الشمس من السـنبلة إلى المـيزان ، ينتقل الزمان من الصيف إلى الخريف ، وهو انتقال من الكمال إلى النقصان. فالحمل أشــرف من المــيزان. فلا جــرم جعلــوا الحمل حــارا يابسا ، والميزان حارا رطبا. والجدي أشرف من السرطان ، لأن عند ـ

ـ انتقـال الشـمس من الجـوزاء إلى السـرطان ، تأخذ في الهبـوط ، ونقصان النهار ، وزيادة الليل ، وعند الانتقال من القـوس إلى الجـدي ، تنتقل الشمس من الهبوط إلى الصعود ، ومن غاية انتقـاص النهـار إلى ازدياده. فالجدي أفضل من السرطان. فلهذا جعلوا الجدي باردا يابسـا. والسرطان باردا رطبا. فصارت طبائع هذه البروج الأربعة : معلومة.

ثم نقـول : الحـرارة والـبرودة فاعلتـان. واليبوسة والرطوبة منفعلتـان. والفاعل قـوي ، والمنفعل ضـعيف. فلو تـوالى حـاران ، أو بـاردان ، لعظم التسـخين أو التبريد ، ولهلك العـالم. فـوجب أن يحصل برج حار ، ثم برج بارد ، ثم حار ، ثم بارد ، وأما المنفعلتـان ، فلو حصل يابس ثم رطب ، لاعتدل كل واحد منهما بالآخر ، ولبطل تـأثير كل واحد منهما ، فالأصوب أن يحصل يابسان ، ثم رطبان. وهكـذا على الـترتيب. وإذا ظهرت هذه المقدمات ، وجب أن يكون الأول حارا يابسا ، والثـاني بارد يابسا ، والثالث حـارا رطبا ، والرابع بـاردا رطبـا. وكـذا القـول في الأربعة الثانية والثالثة.

وإذا عرفت هذا فنقول : قد عـرفت : أن أربعة منها منقلبة ، وهي أوائل الفصول. والأربعة الثانية : ثابتة ، وهي أوساط الفصول ، والأربعة الثالثة ذوات الجسدين.

والوجه الثـاني : في قسـمة الفلك بـاثني عشر قسـما : القسـمة المبنية على الطـالع. وما رأيت لأحد في تعـيين هـذه الـبيوت : علة مناسبة. والذي حصـلته أن نقـول : إن أربعة منها : وهي الطـالع والرابع والسـابع والعاشـر. أما الطـالع فإنه يـدل على الابتـداء في كل شـيء. ويقال له : بيت الحياة والنفس. والسبب فيه : أن درجة الطالع ظهـرت بعد الخفاء ، كما أن الولد ظهر في هذا العالم بعد الخفاء ، فلما حصلت المشابهة بينهما من هذا الوجه ، لا جرم جعل الطالع دليلا عليه.

واعلم : أن البرهـان الأعظم في علم النجـوم : هو كـون أحـدهما مشابها للآخر من بعض الوجـوه ، وأما الوتد الثـاني وهو الرابع فإنه وتد الأرض ، لأجل أنه تحت الأرض. وله صـفات : أحـدها : أنه وتد الأرض ، يشـبه الأصل الـذي منه يظهر الطـالع ، ومنه يتولد فلا جـرم جعل دليلا على الآباء والأجداد ، ومشـايخ أهل الـبيت. وثانيها : أنهم نسـبوا الأملاك والعقـارات إليـه. وثالثها : أنه لما كـان في غاية الخفـاء ، نسـبوا إليه عواقب الأمور ، لكن العواقب مخفية غير معلومـة. وأما الوتد الثـالث : وهو السـابع. فهو بيت مقابل للطـالع ، وهو يـدل على المقابـل. فلهـذا يقـال : إنه بيت الأضـداد والشـركاء والأزواج. وأما الوتد الرابع ، وهو العاشر ، فهو أرفع بيت في الفلـك. فلهـذا يقـال : إنه بيت للسـلطان والقوة. ولما كان العاشر سابع والرابع ، وكـان الرابع دليلا على الآبـاء ، كـان العاشر دليلا على الأمهـات. فهـذا هو الحكم على هـذه الـبيوت الأربعة.

واعلم : أنه حصل بيتـان أخـوان ينظر الطـالع إليهما من التثليث. وهـذا النظر يفيد كمـال المحبة والخـير ، وهما الخـامس والتاسع ، لكن الخامس تحت الأرض ، والتاسع فوق الأرض. والذي يكـون تحت الأرض أقل شرفا مما يكون فوق الأرض. والجسماني أقل طرفا من الروحاني ، والأشرف منسوب إلى الأشرف ، فلا جرم جعلـوا الخـامس دليلا على ما يفيد الفرج ، بسبب الروحانيات ، فصار الخامس بيت الأولاد والرسل

والأخيار والهدايا وغلة البضائع ، وصار التاسع بيت الدين والنبــوة والعلم والأفعال الصائبة ، وهو أيضا بيت الأسفار الطويلة. إلا أن هـذه الأسـفار قد تفيد المنـــــافع العظيمة ، وتفيد تهـــــذيب الأخلاق ورياضة النفس ، والوقوف على الحقائق الخفية.

واعلم : أنــه حصــل بيتــان أخــوان ، ينظــر الطــالع إليهمــا من التسديس. فأحدهما ؛ وهو الثـالث تحت الأرض. والثـاني : وهـو الحـادي عشر فوق الأرض. وهذا النظر يفيد خيرا قليلا. فلا جـرم جعلـوا الثـالث دليلا على الأخوة والأخوات والأقارب والأصهار. لأن هذه الأشياء قد تفيد نوعا من السرور إلا أنها قد تفيد أيضا أنواعا من المكارة. وأمـا الحـادي عشر ، فلأجل كونـه فـوق الأرض. يـدل على البهجـة الروحانيـة الـتي لا تكون كاملة ، فلهذا جعلوه بيت الرجاء والأخوان والأصدقاء. فقـد ذكرنـا حكم هذه البيوت الثمانية.

بقيت أربعة أخرى ، لا ينظر الطـالع إليهـا. وهي الثـاني والسـادس والثامن والثاني عشر. فنقول : أما الثاني ـ وإن كان سـاقطا ــ إلا أنه لا يلي أشرف الأوتاد ، وهو الطالع ، فجعلوه بيت المال ، لأن الإنســان إذا أحدث ، فإنه يحتـاج إلى المـال الـذي به يقـدر على تحصـيل المهمـات. وأما السادس فهو ساقط ، وليس في جوار بيت شريف ، فجعلـوه دليلا على الضــعف والمــرض ، ولأنه في جــوار الخــامس ، فيــدل على أن أشــخاص يشــبهون الأولاد. إلا أنهم يكونــون في غاية الســقوط ، وهم العبيد والـدواب. وأما الثـامن فهو سـاقط ، وفي جـوار بيت الأضـداد ، فيـدل على المـوت والهلاك. وأيضا : لما جعلنا السـادس دليلا على أول الشر ، وهو المرض ، وجب جعل الثامن دليلا على تمام حصـول الشر ، وهو المــوت. وأيضا : فالثــامن بيت مــال الضد والعــدو ، وذلك يناسب مــوت الإنســان. وأما الثــاني عشر ، فهو ســاقط ومع ذلك فهو آخر البيوت. ونهايتها. والشـيء عند بلوغه إلى آخر مراتبه : يضـعف ويحصل له الهموم. فعلمنا : أنه بيت الأعداء والمخـالفين ، والغمـوم والسـجن ، والسفلة والدواب. فهذا هو الذي تكلفناه في معرفة تعليل هذه البيوت.

ومن نظر في كلام غيرنا في هذا الباب ، عرف أن الذي ذكرنــاه ، وإن كان متكلفا ، فهو خير مما ذكره غيرنـا. وإذا عـرفت هـذا فنقـول : يتفرع عليه فروع :

الفــرع الأول : إن هــذه الــبيوت الاثــني عشر منقســمة ، بحسب الأوتاد الأربعة أقسام وفي كل قسم منها يقع الابتـداء بالوتد ، وهو يـدل على الحال الحاضرة ، وعلى القوة والتمام ، وما يلي الأوتاد على بعض التمام ، والزائل وعلى الفوت. الفرع الثـاني : الفـرح أن يكـون عطـارد في الطالع ، والقمر في الثالث ، والزهـرة في الخـامس ، والمـريخ في الســادس ، والشــمس في التاسع ، والمشــتري في الحــادي عشر ، والمريخ وزحل في الثاني عشر. النوع الثاني : قسمة الفلك بالمثلثـات. والنــوع الثــالث : قســمة كل بــرج بالحــدود تــارة ، وبــالوجوه ثانيا ، وبالـذربحان ثالثا ، وبـالنميهرات رابعا ، وبـالنهبهرات خامسا ، وبـالاثني عشـريات سادسا ، والسـابع : يجب اعتبـار حـال منـازل القمر ، فـإن بعضها يصلح للأعمال السحرية ، وبعضها لا يصلح لها.

وفي أيدي النـاس : كتـاب يقولـون : إنه لهـرمس. وهـذه الأحـوال مشروحة فيه جـدا. والثـامن. يجب اعتبـار حـال كل واحد من الـدرجات الثلاث مائة والستين. وشرح أحوال هذه الدرجات فيه روايات : إحــداها : ما ينقلونه عن طمطم الهنــــدي. والثانية : ما ينقلونه عن زرادشـــت. والثالثة : ما أصــلحه أحمد بن عبد الجليل الســجزي. والتاسع : معرفة أصحاب السـاعات النهارية والليليـة. ويقـال : إن المـدبر لكل واحد من

تلك الســـــاعات المخصوصة : روح معين في الفلك ، وله اسم معين.
والعاشر : أن يعرف أحوال كل واحد من السيارات بحسب كل ـ

واعلم أنه لا سبيل إلى تمييز حقها عن باطلها ، إلا بالتجربة.

فهذه جملة الأحوال التي يجب على الساحر معرفتها ، حتى يمكنه الخوض في عمل من الأعمال السحرية.

وليكن هاهنا آخر كلامنا في تعريف الأمور التي يجب تحصيل العلم بها من الأسباب الفاعلية الفلكية.

القسم الثاني من الفصل الخامس

في

الأمور التي يجب معرفتها عن الأجسام القابلة السفلية

نقول : إن أصحاب الأحكام أثبتوا لكل كوكب معنى من الطعوم والروائح ، والأزمنة والأمكنة ، والأشكال والصور. فإذا أراد الإنسان تحصيل أمر من الأمور ، علم أن ذلك العمل لا يصدر إلا من الكوكب الفلاني ، فحينئذ يسعى في تقوية ذلك الكوكب من جميع الوجوه التي قد بيناها ، ثم يجمع بين جميع الأمور المناسبة لذلك الكوكب من القوابل السفلية ، فإذا اجتمعت هذه القوابل حال كون ذلك الكوكب قوي الحال ، ظهر التأثير. لا محالة.

فهذا هو الكلام الكلي : ونذكر بعد ذكر [أمور تتعلق بالتفاصيل : فنقول : جميع الأمور التي اعتبروها في هذا الباب ، بعد ما ذكرناه [1]] أشياء :

فالنوع الأول : [اتخاذ التماثيل المناسبة للجنس [2]].

[ومعناه :] أنه إذا حل الكوكب في برج مناسب للعمل ، وفي درجة

ـ واحد من هذه البروج والبيوت ، حال بساطتها ، وحال امتزاجها بغيرها.

وأهم المهمات : أن يجمع جميع مناحس القمر ، وأن يعرف جميع أقسام سعاداته. فهذا ضبط ما يتعلق بمعرفة الأدلاء الفلكية. أ. ه.

(1) من (ل).

(2) من (ل).

مناســبة [له فعند طلــوع تلك الدرجة ، يجب أن يتخذ فيه تمثال من الجنس الذي يناسب ذلك الكوكب من الأجســاد السبعة ، ويبالغ في تجويد صنعته. وطريق ذلك : أن يكون قد هيأ بين يديه آلة التفريغ ، وإذابة الجســد. فــإذا حضر الوقت المعين ، أفرغه في القالب الذي أعــده له ، وليكن ذلك الإنسان عند ذلك العمل منفردا لا يكـون معه غـيره ، وليبخر بــالبخورات المختصة بــذلك الكــوكب. وإن أردت عمل خاتم فليكن فصه من جوهر ذلك الكــوكب ، ومما له خاصــية في تحصــيل ذلك المطلــوب. ومثاله : إذا أردت عمل طلسم لإيقـاع العـداوة ، فقصـدت عطـارد في بـرج مناسب ، ودرجة مناســبة [1]] ونظــير من كــوكب مناسب لهــذا العمل ، ولما علمت : أن عطــارد يــدل على [حجر اللازورد [2] فاتخذ من الفصوص ما كـان أزرق في اللـون ، وعلمت : أن حجر الخماهن له خاصية في إيقاع العــداوة [3]] فاتخذ الفص منه ، وانقش عليه الصورة المناسبة لذلك المطلـوب. وهي : صـورة إنسـانين يقتتلان ، ثم اسـتعمل بخورات عطارد فيه.

وإن أردت عمل طلسم لإيقاع بلاء بإنسان وتمريضه ، فاطلب حلول زحل في الـدرجات المناسـبة لهـذا العمل ، واتخذ تمثــالا على هيئة ذلك الإنســان ، واعتمد في ذلك الوقت أن تفسد عضوا من أعضائه ، وموضـعا من جسـده فإنك إذا فعلت ذلك ، فسد ذلك العضو من ذلك الإنسان.

فذلك هو الكلام في اتخاذ التماثيل والخواتيم.

ومن الناس من طعن في هذا النوع من العمل. وقال : إنه عبث لا فائــدة فيــه. بل الاقتصــار على المناســبات النجومية ، والأوهـام النفسـانية : كافيـة. قـال جـابر [4] بن عبد الله بن حيـان : «هـذا الطعن غلط ، لأن حـدوث تلك الصورة عند طلوع ذلك الكوكب يجري مجـرى ولادة الولد ، عند طلوع الكوكب ، فكما أن هناك تسري قوة الكـوكب الطالع ، والدرجة الطالعة في ذلك المولود ، فكذا

(1) من (ل).
(2) الحجر الأزرق (ت).
(3) من (ل).
(4) جابر بن حيان (ل).

هاهنا تسري قوتهما في تلك الصـورة المنقوشة والتمثـال المفروغ».

واعلم أن عند فـراغ ذلك الصـنم في القـالب ، وعند النقش في ذلك الحجر ، يجب أن يكـون العامل له لابسا ثوبا يناسب ذلك الكـوكب ، ويكـون مسـتجمعا لجميع الأحوال المناسبة لذلك الكوكب ، ويكـون قـائلا باللسـان : الثنـاء اللائق بـذلك الكـوكب ، ويكـون قلبه مستحضـرا [1] للأحوال اللائقة بذلك الكوكب. فـإن [هـذه الأحـوال [2]] إذا اجتمعت ، كان التأثير أقوى.

النـوع الثـاني من الأمـور المعتـبرة في هـذا البـاب : تلطيخ تلك التماثيل بالأدوية المناسـبة لتلك الأغـراض والمقاصد.

قال «جابر بن حيان» : «المقصـود من الطلسم : إما الجلب ، وإما الـدفع. أما الجلب فلا يتم إلا بجميع الأشـياء [المشاكلة. والـدفع لا يتم إلا بجميع الأشـياء [3]] المضـادة. والـدليل عليه : إجمـاع الأطبـاء على أن الصـحة تحفظ بالمماثـل. والمـرض يـزال بالضد ، ثم يقـول : «وهـذان الوجهان إما أن يعتـبرا في الأسـباب الفلكية ، وهي طبـائع النجـوم والـبروج ، أو في الأسـباب السـفلية ، وهي طبـاع الأودية والعقاقير».

واعلم : أن الأشـياء المشـاكلة [على ثلاث مـراتب : فالمرتبة الأولى : حصـول المشـاكلة [4]] في الكيفيـتين ، أعـني الفاعلة والمنفعلة ، كالحـار واليـابس [مع الحـار واليابس [5]] وهذا النـوع أقـوى أنـواع المشـابهة. والمرتبة الثانية : أن تكون المشـاكلة حاصـلة في إحـدى الكيفيـتين فقـط. لكنها هي الفاعلة ، فإنها أقـوى من المنفعلة ، مثل الحار الرطب مع الحار اليابس. والمرتبة الثالثة : أن تكون المشـاكلة حاصـلة في إحـدى الكيفيـتين فقط ، وهي المنفعلة [مثل : اليابس

(1) مستجما (ت).
(2) من (ل).
(3) من (ل).
(4) من (ل).
(5) من (ت).

الحار ، واليـابس البـارد. وهـذه المرتبة دون ما قبلهـا. لأن الكيفية المنفعلة [1] أضعف من الفاعلة.

وأما الأشـياء المضـادة. فهي أيضا على ثلاث مـراتب. فالمرتبة الأولى : أن يكون التنافي حاصلا [في الكيفيتين [2]] معا. مثل : الحـار اليـابس مع البـارد الـرطب. والمرتبة الثانية ــ وهي المتوسـطة ــ أن يكـون التنـافي حاصلا في الكيفيتين المنفعلتين فقط. والمرتبة الثالثة ـ وهي الأخيرة ـ أن يكون التنافي حاصلا في الكيفيتين المنفعلتين فقط.

وإذا عرفت هـذا ، فيجب أن تعتـبر هـذه الأحـوال في الكواكب وفي الأدوية.

وأما اعتبـــار المشـــاكلة في الفلكيـــات. فنقـــول : المشـاكلة التامة حاصـلة بـالتثليث ، وهو الأول والخـامس والتاسـع. لأن الـبروج المتنـاظرة بحسب التثليث تكــون متشاكلة في الكيفيتين معا. مثل الحمل والأسد والقوس ، إلا أن أقواها هو الأوسط ، وهو الأسد ، ثم الأخـــــير وهو القوس ، ثم الأول وهو الحمل. وإذا عرفت الحال في هـذا المثال ، فقس البواقي عليه.

النوع الثالث من الأمور المعتبرة في هذا الباب : وهو قـريب مما تقـدم : أنك إذا فـرغت التمثـال ، فـإذا أردت تسليط المرض على دماغه ، طليت داخل رأسه بـالأفيون واليبروج. وإن أردت تسليط الحـرارة عليه ، طليت موضع قلبه بالأطلية [3] الحـــارة المحرقة ، أو كتبت العزيمة على حديـدة ، وألقيتها في النـار ، أو كتبت العزيمة على كاغد ، وألقيته في القـــارورة [4] وإذا فعلت هـــذه الأمـــور تكلفت تفريغ القلب عن كل عمل سوى هذا العمل ، وقويت ذلك الخيـال في نفسك وتصـورت حصـول تلك الحالة في ذلك العضو من ذلك الإنسان. والفائدة في عمل تلك الصورة : جمع الأفكار ، وتقوية الخيال. فإنه متى انضمت المؤثرات

(1) من (ل).
(2) من (ل).
(3) بالأدوية (ت).
(4) الكارورة (ل).

الفلكية القوية إلى جملة الأجسام القابلة السفلية ، وانضم إليها القوة النفسانية القوية التامة : حصل ذلك الأمر لا محال ، فإن انضم إلى تلك الثلاثة كون تلك النفس العاملة مخصوصة بمزيد قوة في هذا الباب ، ومزيد مناسبة لتلك الأعمال ، بلغت الغاية فيه.

النوع الرابع من الأمور المعتبرة في هذا الباب : الدخن ولما ثبت في علم الأحكام : أن لكل واحد من الكواكب السيارة أنواعا من العقاقير مختصة به ، فمن أراد إحداث الدخنة لأجله ، وجب التدخين بتلك الأشياء المناسبة له.

النوع الخامس من الأمور المعتبرة في هذا الباب : قراءة الرقى. واعلم أنها على قسمين : منها : كلمات معلومة. ومنها : كلمات غير معلومة. أما الكلمات المعلومة. فالحق عندي : أن الإنسان كلما كان وقوفه على صفات الكوكب المعين أكثر ، وعلمه بأفعاله المخصوصة أتم ، كانت قدرته على إحصاء صفات كماله أتم ، وانفعال نفسه عند ذكر تلك الصفات أتم وكلّما كان ذلك الانفعال أكمل ، كان انجذاب نفسه إلى روح ذلك الكوكب أكمل ، فكانت قدرته على التأثير أقوى.

وأما الرقى التي لا يفهم منها شيء ، ولا يحصل الوقوف على معانيها ففيها بحثان :

الأول : إن الذي نظم تلك الكلمات ، ورتبها في أول الأمر. من كان؟

والثاني : إنه أي فائدة لنا في قراءتها وذكرها؟

فنقول : أما المقام الأول. فللناس فيه قولان :

الأول : وهم الذين يبالغون في تعظيم تلك الكلمات المجهولة ، الذين يقولون : إن المتقدمين لما بالغوا في الرياضات انكشفت لهم الأرواح الطاهرة القوية ، القاهرة. فألقت عليهم العزائم والرقى.

والقول الثاني : إن حسن الظن يقتضي أن تلك الكلمات المجهولة ،

تــدل على صــفات ذلك الكــوكب ، أو على صــفات ذلك الــروح بلغة غريبة أجنبيــة. والمقصــود من قراءتها غــير معلوم ، لأن من قرأ شيئا ، ولا يعرف معناه ، وكان عظيم الاعتقاد فيه ، فإنه يحصل في قلبه خـوف وفـزع ، فيكـون انفعال نفسه أتم وأقوى ، وذلك هو المقصود.

فهذا ما عندنا في هذا الباب.

النوع السادس من الأعمال المعتبرة في هذا البـاب : اتخاذ القرابين ، وإراقة الدماء.

واعلم : أن مــذهب أصــحاب الطلســمات : أن تلك الحيوانــات إذا ذبحت ، فإنه يجب إحراقها بالنــار ، حــتى يحصل كمال النفع بهـا. وهـذه هي الشـريعة [1] الباقية إلى زمان مجيء [2] رسـول الله صلى‌الله‌عليه‌وسـلم. وهو أمر عجيب. فإنه لا يعرف وجه المنفعة في الذبح [3] ، ولا يدري أيضا وجه المنفعة في ذلك الإحراق.

وبالجملة : فهذه الأشياء يصعب وجه النفع بها ، إلا أنه لما دلت التجارب [4] عليها وجب المصير إليها.

النــوع الســابع [5] من الأعمــال المعتــبرة في هذا الباب : ذكر أسماء الأرواح :

واعلم : أن المنجمين ذكـروا : أن السـاعة الأولى من يــوم الأحد للشــمس. والثانية للزهــرة. والثالثة لعطــارد. والرابعة للقمـر. والخامسة لزحـل. والسادسة للمشـتري. والسابعة للمريخ. ثم تعود الثامنة إلى الشمس [والتاسـعة للزهرة. والعاشرة لعطارد. والحادية عشر للقمــر. والثانية عشر لزحل. والثالثة عشر

(1) من أعلمه بأن الخرافات من الشرائع؟
(2) إلى زمان مجيء محمد صلى‌الله‌عليه‌وسلم (ل).
(3) التذبيح (ط).
(4) أي تجارب؟ إلا أن تكون من حركات الشياطين في الخفاء ...
(5) التاسع (ت).

للمشــتري. والرابعة عشر للمــريخ [1]] ثم تعــود الســاعة الخامسة عشر إلى الشـمس [ثم تعـود السـاعة السادسة عشر للزهــرة. والســابعة عشر لعطــارد. والثامنة عشر للقمــر. والتاســعة عشر لزحــل. والعشــرون للمشــتري. والحـــادي والعشـــرون للمـــريخ [2]] والثانية والعشـــرون للشمس. والثالثة والعشرون للزهرة. والرابعة والعشرون لعطارد.

وقد تمت الساعات الأربعة والعشرون.

فلا جرم وقعت الساعة الأولى من يوم الاثنين للقمر. وعلى هذا الترتيب تحصل معرفة أصـحاب السـاعات. في تمام الأسبوع.

وإذا عرفت هـذا ، ظهر أن لكل سـاعة صـاحبا معينـا. فلا يبعد أن يتولد من الروح الكلية للكوكب المعين : أرواح فلكية هي شعبة ونتائجه. ولكل واحد منها مزيد اختصــاص بساعة معينة من تلك الساعات.

ثم إن أصــحاب الســحر والطلســمات ، ربما ادعــوا معرفة أصـحاب السـاعات [ومعرفة أسـمائها ، فيعتـبرون في السحر رعاية أصحاب الساعات [3]] التي يـراد إحـداث تلك الأعمال فيها.

والنـوع الثـامن : أن المنجمين ينسـبون كل بلـدة إلى برج معين ، وإلى كوكب معين :

ولا بد في الأعمال السحرية من رعاية تلك الأحوال.

فهذه أمور يجب على من يتولى هذه الصناعة [4] أن لا يكون غافلا عنها ، حتى تكـون أعماله أقـرب إلى الصـواب [وأبعد عن الزلل. والله الموفق [5]].

---

(1) من (ل).
(2) من (ل).
(3) من (ل).
(4) الأعمال (ت ، ط).
(5) من (ل).

الفصل السادس

في

التنبيه على أصول أخرى

يجب مراعاتها في هذه الأعمال

اعلم : أن تلك الأصـول [1]. إما أن تكـون معتـبرة في الكواكب ، أو في البروج.

(أ) أما في الكواكب :

فقيه شرائط :

الأول : اعلم : أن كل واحد من هــــذه الأعمـــال المطلوبة في السـحر النجـومي ، لا بد وأن يكـون مضـافا إلى كوكب معين [2].

فجميع أحـوال [3] الفرقة والبغض مضـافة إلى زحـل. فـإذا أردت [هـذا العمل [4]] فاعمل وزحل في أحد بيتيه : الجـدي [أو الـدلو [5]] والـدلو أقـوى ، أو في تثليثهما ، أو تسديسهما. ويكون القمر متصلا به من أحد هـذه المواضع ، أيها كان. أو مقارنا له ، وهو الجيد الـذي لا شـيء بعـده. وليكن الطالع أحد

---

(1) الأحوال (ت).
(2) انظر التكرير المشار إليه في الفصل الخامس.
(3) أبواب (ت).
(4) من (ل).
(5) من (ل).

بيتي زحل ، وهو فيه. فـإن لم يكن بالطـالع : الـبرج الـذي فيه زحل ، فأي بـرج كـان. واعلم أن الشـرف مثل الـبيت فيما ذكرناه.

وأما إذا أردت عمل شيء من المعاش ، والـتزين في أعين الناس ، فليكن عملك والمشتري على الأحوال الـتي ذكرناها لزحل ، وهو أن يكـون في أحد بيتيه أو شـرفه أو متصلا بها بالاتصـــــالات المقبولة ، وليكن القمر متصلا أو مقارنا له ، وليكن الطـالع أحد بيتيه أو شـرفه ، أو الـبرج الذي هو فيه.

وأما إن أردت التسليط فليكن المريخ على ما قلنـاه ، وإن أردت العطف ، والتهـــييج ، فلتكن الزهـــرة على ما ذكرناه.

واعلم أن أبــواب التهييجــات مشــتركة بين المــريخ والزهـرة ، فـإن كانا مقـترنين ، والقمر يقارنهما ، أو ينظر إليهما نظـرا قويا ، كـان ذلك البـاب أقـوى في كل عمـل. وإن أردت عملا لاســتخراج دفين ، أو عطف رجل عـــالم عليك أو إيقاع مرض نفساني لا جسماني ، فليكن عطـارد كما ذكرناه.

وإن أردت عطف قلب [ملك ، أو وزير ، أو اســتخراج دفين من دفـائن الملـوك خاصة ، أو اسـتعطاف قلب [1]] امرأة نبيلة موسـرة ، أو إصـلاح ضـيعة أو مزرعة ، فليكن القمر على الحالة التي ذكرناها.

واعلم أن المعتمد للأعمال السحرية : هو المريخ [2] ، فإذا كان المريخ وصاحب الطالع متقاربين قوي العمل.

واعلم أنه يجب في كل واحد من هـذه الكـواكب ، إذا أردنا إدخاله في عمل ، أن يكـــــون ســــليما من مقارنة المذنب.

الشــرط الثــاني : قد ذكرنا أنه إذا اتصل كــوكب من الكــواكب الثابتة [بكـوكب العمل ، وكـان موافقا لطبيعته جـاء العمل في غاية القـوة ، فـإن اتصل القمر [3]] بــذلك الثابت : كان أقوى.

---

(1) من (ل).

(2) عبـارة عن (ت) هو المـريخ ، وصـاحب المـريخ وصـاحب الطـالع مقارب قوي العمل.

(3) من (ل).

واعلم أن اتصال السـيارات بـالثوابت على قسـمين : تارة في الحقيقة ، وأخرى في المسامتة.

أما الحقيقة : [فهي في الكـواكب الـتي تكـون على ممر هذه السيارات. وأما الذي تكون بحسب المسامتات [1]] فهو ما إذا كـان الكـوكب الثـابت : بعيـدا عن ممر هـذه السيارات. وأنت تعلم أن الأول أقوى.

الشـــرط الثـــالث : اتفقـــوا على أنه لا يتم الطلسم بكوكب ثابت وحده ، بل قالوا : الطلسم إنما يكمل بثـابت واحد ، وثلاثة من الســيارات ، حــتى تحصل فيه الطبــائع الأربع ، ويجب أن يكــون أحــدها : عطــارد ، لأن طبيعته ممتزجــة. فتفيد امــتزاج تلك الطبــائع وتفيد قــوة ذلك الامتزاج. قالوا : والأولى أن يكون الثابت وسط الســماء ، وعطارد في الرابع.

الشـــــــرط الرابع : إذا أردت عمل طلسم ، فاجعل كـوكب الحاجة في وتد الطـالع ، سـاعة الابتـداء ، واجعل سـائر الكـواكب المعاونة له على ذلك العمل في الأوتـاد الثلاثة الباقية. فإن اتفق أن حصل كوكب الحاجة في حده ووجهه ومثلثه ، وسائر حظوظه ، كان الأمر أكمل.

الشــرط الخــامس : اعلم أن الكــوكب يختلف حــال تأثيره من وجوه :

فــالأول : كل كــوكب كــان أعلى فإنه أقــوى ، وقد علمت السبب فيه.

والثـاني : كل كـوكب كـان أعظم جثة ، كـان أقـوى عملا.

الثالث : كل كوكب كـان أبطأ حركة ، كـان أقـوى من وجه ، وأضعف من وجه آخر.

الشــرط الســادس : إن الكــواكب بعضــها متحابة ، وبعضــها متباغضة ، والحبّ والبغض على أقســام ثلاثة : فأعلاها : أن يكـون بحسب الطبيعة الذاتيـة. مثل : البغض الــذي بين الشــمس وزحل ، ومثل : المحبة الــتي بين الشــمس وبين المشــتري ، وأوســطها : الواقعة بحسب [مناظرات البيوت.

---

(1) من (ل).

وأدناها : الحاصلة [1] بسبب الممازجات فإذا استعنت بكوكب ، وبالغت في تقويته ، فأسقط عنه أعداءه. لأن نظر الضد : يوجب الضعف والفتور.

الشرط السابع : قالوا : إذا أردت التهييج ، فعليك البدء بالزهرة وعطارد ، والمشتري والشمس ، واحذر المريخ وزحل والقمر ، وقالوا أيضا : الساعات الصالحة [للحب : هي ساعات تلك الأربعة. وأما ساعات المريخ والقمر ، فلعقد النوم [2]] وساعات زحل فللعداوة والبغض وقالوا أيضا : إن كانت المحبة على وفق العفة ، والصلاح ، فابتدئ بها في ساعة المشتري ، وإن كانت على وفق الفساد فابتدئ بها في ساعة الزهرة ، وأما عقد اللسان وعقد النوم ففي ساعة عطارد.

الشرط الثامن : ليكن الطالع في وقت العمل : بيتا للكواكب اللائق بذلك العمل ، أو برجا ، له فيه حظ وقوة. وكلما كان الحظ أقوى ، كان العمل أكمل.

ومثاله : إذا أردنا عمل الحب ، وجب أن يكون الطالع : للزهرة ، وليكن ذلك أيضا في يوم الزهرة ، وهو يوم الجمعة ، وفي ساعة الزهرة ، وهي الساعة الأولى من يوم الجمعة أو الساعة الثامنة منه.

الشرط التاسع : [3] منها : ما يتصل برجوعات الكواكب : إذا كان زحل راجعا ، عمل فيه طلسم الفرقة. وإن كان مستقيما [4] ، فللبغض. والمشتري إذا كان راجعا عمل فيه لخراب الضياع ، وإذا كان مستقيما فلصلاح العسكر. وإذا كانت الشمس بريئة من النحوس ، عمل فيه للقاء السلاطين وإذا كانت منحوسة ، عمل فيه لسائر الأعمال الرديئة. وإذا كانت الزهرة راجعة ، عمل

---

(1) من (ل).
(2) من (ل).
(3) من الشرط التاسع : أول نسخة (ط) بعد السقط.
(4) وإن كان مستقيما عمل فيه العمارات ، وإذا كان المريخ راجعا [عمل فيه] لفساد الجد [ت ، وفي (ط) الجند ولاحظ : أن التصحيف كثير في هذا الموضع. و [عمل فيه] سقط من (ط).

فيه لأحـــوال النســـاء من إســـقاط الأجنـــة. وإذا كـــانت مســـتقيمة عمل فيه للصـــلح بين المتباغضـــين [وإذا كـــان عطـــارد راجعا ، عمل فيه للعطـــوف ، وإذا كـــان عطـــارد مستقيما [1]] فلسائر الأعمال الجيدة. وإذا كان القمر بريئا من النحوس عمل فيه لسـائر الأعمـال الجيـدة. وإذا كـان منحوسا لم يصلح لشيء من الأعمال [2].

الشرط العاشر : قال تنكلوشا :

إنك بعد أن عرفت كـواكب هـذه الأعمـال وطوالعها ، فإنه يجب اعتبار حال القمر من وجوه.

النوع الأول [من اعتبار حال القمر : أن يكـون سـليما عن المناحس. وهي أمور :

فـالأول : [3]] أن لا يكـون منخسـفا ، ولا قبله ولا بعـده باثنتي عشرة درجة [4] فإن القدماء كانوا يسمون خســوف القمر : مـــوت القمـــر. وأما قبله : فلأنه كالـــذاهب إلى الموت. وأما بعده فلأنه كالمتخلص من الموت.

والثـاني : أن لا يكـون في اسـتقبال الشـمس. فـإن القمر حينئذ يكون في نهاية البعد عن الشمس. وبعد العبد عن مولاه. مكروه.

والثالث : أن لا يكون في المحاق. وهو ظاهر.

والرابع : أن لا يكـــون على تربيع الشـــمس ، ولا على أنصـــاف التربيعـــات ، لأن الـــتربيع. نصف المقابلة ، وإن شئت فاعتبر هذه الأحوال بأيام البحرانات.

والخامس : أن لا يكـون عرضه جنوبيا ، لأن القمر إذا كان هناك كان بعيدا عن الربع المسكون.

---

(1) من (ل ، ط).
(2) لم يصلح لشيء من الأعمال (ل).
(3) من (ل).
(4) ساعة (ت ، ط).

والسادس : أن لا يكون صاعدا ولا هابطا.

والســابع : أن لا يكــون في أوائل الــبروج ، ولا في أواخرها. أما الأوائل فلأنه [يشـبه الرجل الـذي وضع رجله في الــدار ، ولم يســتقر فيها بعد ، وأما الأواخر [1]] فلأنه يشبه من قام ، ووصل إلى باب الدار ، ليخرج منها. وأيضا : أواخر البروج : حدود النحوس.

والثــــامن : أن لا يكـــــون في مقابلة زحل ومقارنته وتربيعه [وأنصــاف تربيعه [2]] لأنه كــوكب نحس ، فيهــون العمل.

والتاسع : أن لا يكــون مع الــرأس والــذنب ، لأنهما عقدتان. فكرهوا القمر في العقدة. ثم إن الذنب أردأ.

والعاشر : أن لا يكون بطيء السـير. لأن هـذه الحالة تبطئ المقصود.

والحـادي عشر : أن لا يكـون في مقابلة عطـارد ، ولا في مقارنته ، وذلك لأن القمر إذا اتصل بعطــارد ، اتصــالا محمودا ، صـارت حالة كل واحد منهما محمـودة ، وأما إذا تقـابلا ، أو تقارنا : تضـادا ، فتضـادت أحوالهمـا. والأحـوال الإنسانية أكثرها متعلقة بعطارد ، ولا سـيما هـذه الأعمـال السحرية ، فلا جرم وجب الاعتناء فيها بصلاح حال عطـارد ، وأن لا يكون بينه وبين القمر اتصال رديء.

والثاني عشر : يكره كون القمر في المـيزان ، أو في العقرب. لأنهما [برجا هبوط النيرين [3]] وهذا شرط واجب الرعاية.

والثـالث عشر : أن لا يكـون القمر في سـادس بــرج الأسد ، ولا في سـادس بـرج الجـوزاء ، وذلك لأن أحـدهما بهبوط القمر ، والآخر ببيت زحل.

---

(1) سقط (ط).
(2) من (ل).
(3) سقط (ت).

النوع الثاني [1] من اعتبار حال القمر :

الأحوال المتعلقة بقران الكوكب مع القمر :

فنقـول : إذا كـان القمر على قـران زحل : يعمل فيه لهلاك الأعـــداء. وعلى قــــران [المشــــتري يعمل فيه للسلاطين والجاه والتجارة. وعلى قـران [2]] المـريخ لفتح الحصـون والقلاع ، ولقـاء الجند والأمـراء [3] والكتب لهم. وعلى قران الشمس للجاه والسلطان.

وأقول : هذا فيه نظر. لأنه في هـذه الحالة يكـون في المحاق ، وهو لا يصلح لعمل.

قــال : وعلى قــران الزهـــرة لعمل النيرنجـــات [والعطوف والخـواتيم والطلسـمات. وعلى قـران عطـارد للعطف ، ولقــاء الكتــاب [4]] وعلى قــران الــرأس لهلاك الأعداء ، والفرقة والبغض ، وما أشبه ذلك.

النوع الثالث [5] من اعتبار حال القمر :

الأحوال المتعلقة بكونه في البروج :

إذا كــان القمر في الحمل ، متصلا بــالمريخ ؛ صــلح لنيرنجات الحب والبغض ، بحسب اختلاف أحوال الكواكب المنضمة إليه. وإن كان في الثور ، متصلا بـالزهرة : صـلح للقــاء الســلاطين والجنــد. وإن كــان في الجــوزاء متصلا بعطارد : صلح لعقد اللسان ، وللمنع من الإباق.

وإن كان في السرطان : صلح [للعطف. وإن كان في الأسد متصلا بالشمس : صلح [6] للتهيج والعطف. وإن كان في السنبلة متصلا بعطارد :

(1) الثاني عشر من الأحوال المتعلقة ... الخ (ت).
(2) من (ل).
(3) الفقراء (ط).
(4) الثـالث عشر من الأحـوال المتعلقة بـالقمر ، وما يتعلق بكونه في البروج (ت).
(5) من (ل).
(6) من (ل).

صـلح لعمل الـربح في المكاسب ، والزيـادة في المـال ، وإن كـان في المـيزان [متصلا بـالزهرة [1]] صـلح للعطف المبني على عمل النار [2] والهـواء. وإن كـان في العقـرب متصلا بالمريخ : صلح للعطوف النارية والمائيـة. وإن كـان في القـــوس متصلا بالمشـــتري : صـــلح لإزالة الوحشة ، وتحصيل الصلح. وإن كان في الجدي متصلا بزحل : صــلح لأن تكتب فيه الكتب المدفونة في مقـابر اليهـود ، للفرقة والبغض. وإن كـــان في الـــدلو ، متصلا بزحل : صـــلح لما ذكرناه في الجدي. وإن كان في الحوت متصلا بالمشـتري : صلح للعطف.

النوع الرابع من أحوال القمر : يقوى العمل يوم الأحد ، إذا كـان القمر متصلا [بالشـمس. وفي الاثـنين إذا كـان متصلا بالزهرة ، وفي الثلاثـاء إذا كـان متصلا [3]] بـالمريخ. وفي الأربعــاء إذا كــان متصلا بعطــارد. وفي الخميس إذا كـــان متصلا بالمشـــتري. وفي الجمعة إذا كـــان متصلا [بالزهرة. وفي السبت إذا كان متصلا بزحل] [4].

(ب) وأما في الأحوال [5] المعتبرة في البروج والبيوت :

ففيه وجوه من الشرائط :

الأول : أن تجعل الطـــــالع برجا موافقا للعمل ، وبيتا مناسبا له. ومثاله : أنه إذا كان المطلوب أمر النكـاح كـان برجه هو السـابع. فـإن كـان السـابع هو الجـدي فهو غـير صـالح لـه. لأن الجـدي بـرج أرضي بـارد يـابس ، فإنه وقع عليه شـعاع زحل ، بطل هـذا المقصـود بالكلية ، وإن وقع عليه شـــعاع الزهـــرة ، حصل المقصـــود على نـــوع من الضـعف وإن اجتمع فيه شـعاعهما قـوي الضـعف بسـبب البرج ، وشعاع زحل فحصل المقصود مع الضـعف بسـبب شعاع الزهرة ، وأما إن كـان السـابع هو الـدلو ، فـإن وقع عليه شعاع الزهرة ، حصلت قوة قوية ،

---

(1) من (ل).
(2) النارية والهوائية (ت).
(3) من (ل).
(4) من (ل).
(5) الشرط الحادي عشر في الأحوال (ت).

لكن لا في غاية الكمال. أما في القوة القوية فلأن الزهرة مناسـبة لهـذا المقصـود. والـدلو بـرج هـوائي رطب ، فهو مناسب له. وأما عدم الكمال ، فلأن صـاحب الـدلو زحل ، وهو معـوق عن هـذا الغـرض وإن وقع عليه شـعاع زحل ، أفاد تعويقا لكن لا في الكمال فإن اجتمع الشعاعان ، كان التعويق أقل ، وأما إن كان السابع هو الميزان ، كان الأمر في تلك الأحكام بالعكس.

الشــرط الثــاني : قــالوا : إذا أردت رقية للحب ، أو عملا يتعلق بـاثنين ، فاعمله والطـالع بــرج ذو جســدين ، ورب الســاعة الزهــرة ، وهي نــاظرة إلى الطــالع وإلى القمر ، ولا تكــون راجعة ولا منحوسة بشــيء من وجــوه المنـــاحس ، ولينظر القمر إلى الشـــمس من التثليث أو التسـديس. وإذا أردت الإفسـاد بين اثـنين ، فليكن الطـالع برجا منقلبا ، والقمر كــذلك في بــرج منقلب ، والمــريخ وزحل ناظران إلى القمر ، وخاصته زحل ، ولتكن السـاعة لزحل ، وهو في وسط السماء ، ويكـون قويا ، وينظر إليه النيران. وأسقط النيرين بعضهما عن البعض.

الشرط الثالث : إن كان عملك للإناث ، فليكن الطالع برج أنثى ، وإن كان للذكور ، فبرج ذكر.

وأما المسلط عليه ، فبالضد. فـإن كـان ذكـرا ، اجعل طـالع العمل المـوجب للتسـليط عليه : أنـثى وإن أنـثى ، اجعل الطــالع : ذكــرا. وأيضا : إن كــان صــاحب الطــالع المسلط عليـه: ذكـرا ، اجعل طـالع عمل التسـليط عليه : أنثى. وبالضد. وذلك لأن الشيء يقوى بالموافق ، ويضعف بالضد.

الشرط الرابع : اجعل أعمال الحب في أول الشــهر ، وأعمال البغض في آخر الشهر. وأعمـال عقد اللسـان في وسط الشهر. لأن أول الشهر زائد. فيناسب حصول زيادة الحب. وآخر الشهر في النقصـان ، وذلك يـورث النقصـان في الحب.

وأما «أبو ذاطيس» [1] البـــــــابلي ، فإنه قلب الأمر ، واتخذ صورتين على

---

(1) طلس (ت ، ط).

شكل المحب والمحبوب ، ووضعهما في زاويتي البيت على القطر ، وجعل ابتداء هذا العمل من منتصف الشهر ، ثم في كل يوم يقرب كل واحد منهما من الآخر ، لأجل أن النيرين ، يقرب كل واحد منهما من الآخر في هذه المدة ، حتى إذا تم الشهر ، اتصلت إحدى الصورتين بالأخرى ، على قياس وصول أحد النيرين إلى الآخر.

الشرط الخامس : يعرف طالع الشخص الذي يراد تهييجه. فإن كان ناريا ، فاعمل له عملا يتعلق بالنار. وإن كان هوائيا [فاعمل له [1]] عملا يتعلق بالهواء وعلى هذا القياس.

واعلم : أن هذه الأعمال السحرية. منها : نارية. مثل أن تكتب العزيمة على الحديد ، ثم توضع في النار. ومثل : أن تصب الخمر العتيق ، والنفط الأبيض ، والأدوية الحارة في كوز الفقاع. ويوضع في النار. وتقرأ عليه العزيمة. ومنها : هوائية. مثل : تطيير العصفور. ومثل : النفث في العقد. ومنها : مائية. مثل : غسل الرجلين [بمياه مخصوصة [2]] وصبها على باب من تريد تهييجه. والله أعلم [بحقيقة هذه الأمور [3]].

[هذا آخر ما وجه بخط المصنف ــ رحمه‌الله تعالى ــ وقد نقل هذا الكتاب من نسخة منسوخة من خط المصنف ، رحمه‌الله تعالى. آمين [4]].

---

(1) سقط (ل).

(2) سقط (ل).

(3) سقط (ل).

(4) من (ل). وفي آخر (طا) : «اتفق الفراغ على يدي العبد المذنب الضعيف ، الراجي رحمة ربه اللطيف : أبي الفتح محمد بن محمد بن أبي بكر الدابيوردي. يوم الأحد الثامن عشر من صفر ختمه الله بالخير لسنة أربعين وستمائة».

وفي آخر (س) : «وقع الفراغ من نقل هذا الكتاب من نسخة نقلت من خط المصنف ، في الخامس من شوال سنة أربعين وستمائة ه» و (س) من مجموعة (طا ، ل ، ط).

وكان اعتقاد الناسخ أن النبوات هو آخر أجزاء المطالب العالية. والحق : أن الجبر والقدر هو آخر الأجزاء. وانتقل المؤلف إلى جوار ربه من قبل أن يتم الجبر والقدر ، ومن قبل أن يكتب في المعاد وفي الأخلاق.

فهرس الجزء الثامن